الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

الملحقة الجامعية – مغنية –

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي و مالي

الموضوع :

العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة: 1970-2014

من إعداد الطالبتين:

أمامي فاطمة الزهراء

بنون ياسمينة

تحت إشراف الدكتور:

شيبي عبد الرحيم

السادة أعضاء لجنة المناقشة

- **د. الدكتور بلحس محمد أستاذ محاضر ملحقة مغنية جامعة تلمسان رئيسا**
- **د. الدكتور شيبي عبد الرحيم أستاذ محاضر ملحقة مغنية جامعة تلمسان مشرفا**
- **د. داودي محمد أستاذ محاضر ملحقة مغنية جامعة تلمسان ممتحنا**

- السنة الجامعية 2016/2015 -

﴿ قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. ﴾

الآية 15 من سورة الأحقاف

كلمة شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله و الصلاة و السلام على أفضل خلق الله الذي بسنته اهتدينا و بالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا و بسورة العلق أنارت دربنا و فتحت طريق العلم أمام أعين الأنام.

و عليه لا يسعني إلاّ أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ المشرف : شيبي عبد الرحيم الذي أنار دربي بنصائحه و توجيهاته القيمة و إلى كل من قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة موضوع المذكرة، و بالتالي إثرائها من كل جوانبها.

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة.

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بافتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك، وستبقى كلماتك أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى ما أملك

أمي الحبيبة.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم والسعادة في ضحكتهم إخوتي سندي.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي، إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل صديقتي ورفيقة دربي.

إلى من تناساهم القلم ولم ينسهم القلب.

فاطمة الزهراء

الإهداء

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح

أبي

ويا من علمتني الصمود مهما تبدلت الظروف

أمي

إلى من كانوا يضيئون لي الطريق

ويساندوني ويتنازلون عن حقوقهم

لإرضائي والعيش في هناء .... إخوتي

أهدي سماء ودي إلى أرض روحكِ النقية..

صديقتي وغاليتي .. فاطمة الوفية

الأن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع و هو بحر الحياة و في هذة الظلمة لا يضئ الا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة الذين أحببتهم و أحبوني ....صديقاتي

ياسمينة

الفهرس

المحتويات	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال البيانية	
قائمة الجداول.	
المقدمة العامة.	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	03
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	03
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	03
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي	04
الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي	05
المطلب الثاني: أهداف ومقاييس النمو الاقتصادي	05

الفرع الأول: أهداف دراسة النمو الاقتصادي	05
الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي	07
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	09
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي	09
المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي	14
المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة	23
المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي	26
الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لروستو	26
الفرع الثاني: نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة "رومر" 113	28
المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي	30
المطلب الأول: المحدد ات التقليدية للنمو الاقتصادي	30
الفرع الأول: محددات الموارد الكمية والنوعية	30
الفرع الثاني: محددات بيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني	31
المطلب الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي	32
الفرع الأول: المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي	32
الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي	34

خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الجانب النظري للبطالة	
تمهيد	39
المبحث الأول: ماهية البطالة.	41
المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها.	41
الفرع الأول: تعريف البطالة.	41
الفرع الثاني: قياس البطالة.	44
المطلب الثاني: أنواع البطالة	48
المطلب الثالث: أسباب البطالة	57
المبحث الثاني: تفسير البطالة عبر المدارس الاقتصادية المختلفة	62
المطلب الأول: النظريات المفسرة للبطالة:	62
الفرع الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي:	62
الفرع الثاني: تفسير البطالة عند كارل ماركس وعند النيوكلاسيك	
المطلب الثاني: النظرية الحديثة في تفسير البطالة	77
الفرع الأول: مدرسة الكلاسيكيون الجدد	77
الفرع الثاني: بروز فكر التجديد	80

المبحث الثاني: آلية وآثار وأساليب علاج البطالة	86
المطلب الأول: آلية حدوث البطالة	86
المطلب الثاني: آثار البطالة	87
المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة	91
خلاصة الفصل	97
الفصل الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014	
تمهيد	97
المبحث الأول: مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر	98
المطلب الأول: مرحلة التصنيع 1962-1985	100
الفرع الأول: مرحلة الانتظار	100
الفرع الثاني: مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي 1967-1985	101
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعد يل الهيكلي بين سنتي 1986 و1998	104
الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات المحتشمة	104
الفرع الثاني: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح	105
الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998	106

الفرع الرابع: نتائج والانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثره على النمو	107
المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي	108
المبحث الثاني: البطالة في الجزائر	108
المطلب الأول: تطور البطالة في الجزائر	111
المطلب الثاني: نتائج البطالة في الجزائر	115
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة	118
المبحث الثالث: تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة	122
المطلب الأول: قانون أوكن وطريقة المربعات الصغرى	122
الفرع الأول: قانون أوكن	122
الفرع الثاني: طريقة المربعات الصغرى	124
المطلب الثاني: الدراسة القياسية	126
خلاصة الفصل	130
الخاتمة العامة	133

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
1	أفكار آدم سميت في النمو الاقتصادي	10
2	أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي	13
3	نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو المضمون Gw أكبر من الطبيعي Gn	20
4	نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه	21
5	منحنى الإنتاجية الحدية	66
6	منحنى العرض والطلب على العمالة	68
7	ميكانيزم البطالة الدائمة عند J. Rueff	71
8	منحنى جون روف J. Rueff	71
9	توازن سوق العمل في النموذج الكينزي	73
10	منحنى بفردج (Beveridge Curve)	75
11	التحرك على منحنى بفردج	76
12	معدل الأجر ومدة البحث عن العمل	80
13	تطور معدلات النمو خلال فترة 1970-2014	100
14	منحنى يوضح معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014	113

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1	التغيرات في معدلات النمو خلال الفترة 1970-2014	98
2	توزيع استثمارات المخططات الوطنية – للفترة 1970-2014	102
3	معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1970-2014	111
4	حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 1998)	114

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلالها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المتداولة في المجتمع إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره (كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، والحكم الراشد، المشاركة الاجتماعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم....) وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبط عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

كما تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة فهي ظاهرة اقتصادية يتبين بظهورها وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع، كما و تعتبر أحد المشكلات الجوهرية التي تواجه غالبية دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي من أخطر الأزمات التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر، ذلك أنها بلغت مستويات حرجة إلى درجة يمكن أن ينتج عنها كثير من الاضطرابات السياسية و الاقتصادية و كذلك تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي و على كافة مجالات الاقتصاد القومي، و هي خطر يهدد الدول المتقدمة و النامية على حد سواء حتى و إن كانت أبعادها تأخذ طابعا آخر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة .

و لمحاولة فهم كيفية التأثير على البطالة يجب علينا أن ننطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالنمو، الاستثمار ، معدل الأجور و نسبة التضخم ، و بما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها ، و ترتبط كلها بالتغيرات الحاصلة في النسبة الاقتصادية ، فان تحليل التغير ينطلق أساسا من ربط البطالة بالتغير الحاصل في قدرات الاقتصاد على التغير أي مع النمو الاقتصادي باعتباره أهم مقياس للتغيير الاقتصادي الكمي ، و لهدا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو هي نفسها سياسات القضاء على البطالة في نظر البعض . و يحدد قانون *أوكن* okun's Law العلاقة ما بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي، و هي عبارة عن علاقة طردية بينهما، و تحدد العلاقة بنسبة مئوية معينة للنمو

أو التراجع الحقيقي في الناتج المحلي تحت مستوياته الكامنة و اللازمة لخفض معدلات البطالة .

و عليه فان ظاهرة البطالة في الجزائر أصبحت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية، و تعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية و عن خلل في السياسات الاقتصادية و الهيكل الاقتصادي مما أدى إلى أثار اجتماعية كبيرة حيث إن التحدي الأول للاقتصاد الجزائري هو تحقيق نمو فعال و مستدام، فاذا لم يكن هناك نمو مستدام و بمعدلات عالية فانه لا يمكن إطلاقا التحدث عن أي إستراتيجية فعالة للتخفيف من حدة البطالة.

إشكالية الدراسة:

انطلاق مم تقدم يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

- ✓ ما هي العلاقة الموجودة بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

و يمكن حصر مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات:

- ✓ ما ماهية النمو الاقتصادي و النظريات المفسرة له ؟
- ✓ ما هو الإطار النظري للبطالة ؟
- ✓ فيما يتمثل دور قانون أوكن في تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة ؟
- ✓ ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهدافه يمكن تحديد فرضيتين أساسيتين على النحو التالي:

1. توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة .
2. لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة .

تحديد إطار الدراسة المكاني و الزماني :

من حيث الإطار المكاني للدراسة فإنها تخص الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الجانب الزماني فقد ارتأينا أن تشمل دراستنا الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1970 حتى 2014 باعتبار أن هذه البيانات هي المتوفرة حاليا في الاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد قمنا باختيار هدا الموضوع لأهميته البالغة في الاقتصاد الجزائري و لما له من أبعاد تمس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، خاصة و أن البطالة هي آفة اقتصادية أكثر منها اجتماعية .

ومعرفة ما اذا كانت هناك علاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة محاولة الاقتراب من الفهم الحقيقي و الموضوعي للبطالة، خاصة أن الفئة العمرية الشابة تمثل نسبا عالية من بين العاطلين عن العمل. إلى جانب أن هده الدراسة تعتبر مكملة للدراسات السابقة لها أو جزء منها.

أهمية الدراسة :

يكتسي هدا البحث أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسات لحلها و مدى علاقتها بالنمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى:

- ✓ معرفة الأسباب الرئيسية للبطالة في الجزائر .
- ✓ قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر بالاعتماد على قانون اوكن . *okun*
- ✓ محاولة تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري
- ✓ محاولة إبراز أهمية الأدوات و الأساليب القياسية في البحث العلمي و كدا دور نماذج الاقتصاد القياسية في تحليل و تفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة .

منهج الدراسة :

لمعالجة هدا الموضوع و لإثبات صحة فرضية الدراسة سنقوم بإتباع أسلوب التحليل الوصفي ، لبيان أهمية كل من النمو الاقتصادي و البطالة، و التحليل الكمي القياسي لحساب معامل أوكن ، و قياس اختبار العلاقة السببية بين معدل النمو الاقتصادي و البطالة .

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي أنجزت سواء على الصعيد العالمي أو العربي أو الوطني تناولت موضوعنا ومنها نذكر:

1- قام شيبي وشكوري (2008) بقياس البطالة في الجزائر للمدة (1970-2006) ، بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية باستخدام نموذج VAR، وبينت الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي وحجم الدولة والايرادات، والتضخم والأجور لا يؤثر في حجم البطالة، في حين أن أسعار البترول وحجم الاستثمار يؤثران في حجم البطالة.

2- قام مختاري فيصل بدراسة علاقة البطالة بالنمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990-2005) باعتماد قانون اوكن البسيط، فتوصل إلى وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي و البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي و انخفاض في نسبة البطالة لا يؤكد على وجود علاقة قوية بين النمو و البطالة، وعلى الرغم من أن النمو إيجابي إلا أنه لا يمكن في الوقت الراهن من تخفيض نسب البطالة الكبيرة، ولعلَ السبب يرجع إلى هيكلة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النمو المحقق في قطاع المحروقات، والذي رغم أهميته إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض كبير في نسبة البطالة.

3- قاس عماد موسى (2008) درجة استجابة البطالة لنمو الناتج باستخدام معامل اوكن في أربع دول هي: الجزائر ومصر وتونس والمغرب، ، ووجد عدم ملاءمة قانون أوكن في هذه

الدول، وهذا يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة، وأرجع ذلك الى ثلاث اسباب منها أن البطالة في هذه الدول لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، وأن أسواق العمل ليست مرنة، فضلا عن هياكل هذه الاقتصادات ليست متنوعة بما يكفي.

4– قام كل من الباحثين ندوة هلال جودة و رجاء عبد الله عيسى (2013) بدراسة لعلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto"، وتمكنا من التوصل إلى أن ظاهرة البطالة في العراق أصبحت مشكلة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتعبر بوضوح عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في السياسات الاقتصادية، والهيكل الاقتصادي مما أدى الى آثار اجتماعية كبيرة فهي تعطل القدرات البشرية وتبدد فرص النمو وتلاشي الرفاه الاقتصادي، وعليه فإن التخفيف من حدة البطالة يتطلب تحقيق نمو حقيقي في البناء الاقتصادي حسب قانون أوكن واختبار Toda-Yamamoto test اللذان بينا طبيعة العلاقة العكسية بين المتغيرين.

3– قام دحماني أدريوش (2013) بدراسة قياسية عن النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت علاقة أوكن تنطبق على الاقتصاد الجزائري بتحليل اتجاهات البطالة والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري في الفترة 1980-2011، وقد اعتمد في التحليل استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة، واستخدم كذلك تقنيات السلاسل الزمنية لاختبار العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والحصول على تقديرات لمعامل أوكن، كما اعتمد في الدراسة اختبار التكامل المشترك، وقد توصل إلى أن علاقة أوكن لم تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، وأن هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و خلق فرص العمل.

6– قام يوسفات علي بدراسة قياسية عن البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام مصفوفة الارتباط واختبار السببية ومنهجية التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية طفيفة وعكسية من معدلات البطالة إلى النمو الاقتصادي

، وعدم وجود علاقة توازنية طويلة أو قصيرة الأجل بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر.

7– قام كل من جلال شيخ العيد و عيسى بهدي (2012) بتقديم معالجة قياسية للعلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011، وقد اعتمدا على التحليل الوصفي وتقدير نموذج يربط متغير البطالة مع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، وقد توصلا الى وجود علاقة عكسية بين معدل التغير في معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والتغير في معدل البطالة في الاقتصاد الفلسطيني.

8– قام كل من زروخي صباح و برحومة عبد الحميد في (2014) بدراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013-1990 باستخدام التكامل المشترك، ومن أجل معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرين مستقرة أم لا فقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة لفحصها والتأكد من مدى استقراريتها حيث تم تحديد رتبة كل متغير، والنتائج المتوصل اليها في الدراسة تبين أن متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى، أما فيما يخص اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين، فقد أوضحت الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة.

9– قام مجدي الشوربجي بدراسة أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1982-2005 ، و تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد من خلال استخدام منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة في: وجود أثر موجب معنوي ضئيل للنمو الاقتصادي علي العمالة، وجود أثر سالب (موجب) ومعنوي لإجمالي تكوين رأس المال الحقيقي علي العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير)، وجود أثر موجب ومعنوي (موجب ولكنه غير معنوي) للصادرات السلعية الإجمالية في الأجل الطويل (الأجل القصير)، وجود أثر سالب (موجب) ومعنوي للواردات السلعية الإجمالية علي العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير)، وجود أثر موجب (سالب) ومعنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة علي العمالة في الأجل الطويل (الأجل القصير).

10- قام محمد مازن محمد الأسطل (2014) بدراسة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين 1996-2012، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي ، والذي تعتبر سياساته وممارساته من أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في فلسطين، في حين تمثلت أهم النتائج القياسية في وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، والنفقات الحكومية التطويرية) ومعدل البطالة، وكذلك ووجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى و هي (المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم) ومعدل البطالة في فلسطين.

11- قامت Tara M Sinclair (2004) بدراسة تطور العلاقة بين النمو والبطالة باستخدام نموذج المركبات الذي يحقق التفاعل بين النمو والبطالة، والنموذج يفصل بين متغيرين للاقتصاد الكلي نحو مركبات المعلمات والمركبات المؤقتة وبتقديرات للعلاقات المتبادلة بين المركبات في الاقتصاد الأمريكي، وبينت الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين مركبات المعلمات والشيء نفسه بالنسبة لقانون أوكن في العلاقة بين المركبات المؤقتة، وهذا يدل على أن الارتباط الصفري بين مختلف المركبات يؤدي الى إعادة نحو تحركات مؤقتة إما في البطالة أو الناتج.

خطوات الدراسة:

من خلال الإشكالية العامة للدراسة ومن أجل الإجابة على التساؤلات المترتبة عنها، ومع الأخذ بالفرضيات التي ينطلق منها البحث، وتطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

حيث تضمن الفصل الأول الإطار العام للنمو الاقتصادي بعرض مختلف المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي، فقد جاء في ثلاث مباحث رئيسية: تناول الأول منها الماهية بينما تعرض المبحث الثاني إلى مختلف الأطر النظرية للنمو الاقتصادي من خلال عرض تطورها التاريخي، هذا وتعرض المبحث الثالث إلى محددات النمو الاقتصادي.

وأما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة موضوع البطالة من خلال دراسة مفهوم البطالة والتطرق إلى مختلف أنواعها هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى الأسس النظرية للبطالة، والثالث آلية وآثار وأساليب علاج البطالة.

واهتم الفصل الثالث بدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970'2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

- **المبحث الأول:** ماهية النمو الاقتصادي
- **المبحث الثاني:** نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
- **المبحث الثالث:** محددات النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية وهدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن تم يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية، ويبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد، ومن جهة أخرى يعبر عن مدى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وبالتالي فالنمو الاقتصادي من هذا المنطق له مدلول اقتصادي واجتماعي.

ويأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها، وبحكم تطور الوقائع الاقتصادية فإن ذلك ساهم في انقلاب عديد من المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات من قبل في تفسير عملية النمو الاقتصادي إذ بحكم أن النمو الاقتصادي يعتبر بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم والعلاقات بشكل يجعل من النمو الاقتصادي نتيجة عوامل عديدة ومتنوعة.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل الإطار العام للنمو الاقتصادي بعرض مختلف المقاربات النظرية للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال مبحثين يتناول الأول منها الماهية، والثاني مختلف الأطر النظرية للنمو الاقتصادي، أما الثالث فيتضمن محددات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن تم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنضمات والهيئات الدولية والحكومة نذكر منها:

- يعرف على أنه عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها[1].
- كما يعبر كذلك عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح[2].
- وهو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[3].

وبالتالي ومن هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[4]:

[1] -عريفات حربي، محمد موسى مبادىء الاقتصاد(التحليل الكلي) دار وائل للنشر، عمان، الأردن الطبعة لأولى 2006، ص268
[2] -عبد الوهاب الأمين، مبادىء الاقتصاد الكلي دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ص371
[3] - عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية مصر 2007 ص73
[4] - نفس المرجع ص 74

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عندها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو[1]:

أ- **النمو الطبيعي**: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وتتلخص العمليات الموضوعية في أربع عمليات:

- العملية الأولى: هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية في الصناعة الآلية الكبرى.
- العملية الثانية: هي عملية تراكم أولى لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.
- العملية الثالثة: هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية بهدف المبادلة بالسوق.
- العملية الرابعة: وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي.

[1] - حبيب كميل والبني حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان 1997 ص 17-28

ب- النمو العابر: وهو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدولة النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.

ج- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لا بد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:[1]

أ- تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والبشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب- النمو السكاني: يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

ج- التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان

[1] - إسماعيل عبد الرحمان، عريفات حربي محمد موسى، مفاهيم أساسية في علوم الاقتصاد، دار وائل للنشر عمان الأردن، 1999 ص374

المطلب الثاني: أهداف ومقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: أهداف دراسة النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فما يلي:[1]

1- **بالنسبة للفرد:**

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية، حيث أن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزياد فرص العمل وتمكين ذوي الدخول الضعيفة من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقراء وإنما يجب أن يتبعه عدالة في توزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

2- **بالنسبة للدولة:**

إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة كل مهامها تجاه المجتمع وعلاقاتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدولة أن تتخلص من التبعية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية ممارسة دورها في صنع التنمية والانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز، وكذا إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومتوافقة مع مصلحة مواطنيها والحد من استنزاف الموارد الوطنية لصالح الدولة الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة

[1] - نزار سعد العيسي، إبراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي مبادىء وتطبيقات عمان 2006 ص316

نظام اجتماعي سياسي يلبي الحاجيات الأساسية للمواطنين، وتسخير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي وبناء على ذلك فإن قياس التغيير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد القومي المعبرة عن ذلك النشاط ولقياس النمو يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من مقاييس النمو الاقتصادي:[1]

المعدلات النقدية للنمو:

وهي معدلات النمو التي يتم حسابها بناء على التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الكلي، أي بعد تحويل المنتجات العينية والخدماتية لما يعادله من العملات النقدية، ويعتبر هذا الأسلوب الأسهل والأفضل رغم التحفظات عليه كسوء التقديرات وإغفال أثر التضخم وهنا نميز بين معدلات النمو بالأسعار الجارية ومعدلات النمو بالأسعار الثابتة

أ- **معدلات النمو بالأسعار الجارية** :

وهو قياس النمو باستخدام العملة المحلية للبلد وتنشر بياناته سنويا وهكذا يمكن قياس معدلات النمو السنوي استنادا لهذه البيانات وهذا الأسلوب يناسب دراسة معدلان النمو المحلية لفترة قصيرة.

ب- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:**

نظرا لان الأسعار الجارية لا تعبر بشكل دقيق عن الزيادة الحقيقية في الدخل أو الإنتاج نتيجة لظاهرة التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار، ولذلك أصبح من

[1] - الماحي محمد، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النماذج-التطبيق) لبنان المعرفة، مصر الطبعة الأولى 2010 ص171-173

الضروري تعديل البيانات استنادا للأرقام القياسية للأسعار أي تقدير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

ج- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

يجب تحويل العملات المحلية عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية للمقارنة، لأنه لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، ويستخدم هذا الأسلوب خاصة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية.

2 – المعدلات العينية للنمو:

نظرا لازدياد السكان في الدول النامية بدرجة متقاربة مع معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد حيث نقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها مع معدلات نمو السكان، ولعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية كعدد الأطباء لكل ألف سنة، نصيب الفرد من السلع الغذائية.

3– مقارنة القوة الشرائية:

تعتمد المنظمات والمؤسسات الدولية عند نشرها تقارير خاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم على مقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي، حيث أن القيمة الخارجية لسعر الصرف لدولة ما يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية بالنسبة لقوتها الشرائية في الأسواق الخارجية، أي أن العلاقة هي علاقة الأسعار المحلية السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدولة أخرى المشاركة معها في التبادل التجاري وبعدها تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التخلف والتقدم بناء على ذلك المقياس.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم التغيرات الاقتصادية أكثرها دلالة وتعبيرا على الداء الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين الذين طوروا في هذا الإطار عدة نماذج ونظريات مفسرة في مجملها لظاهرة النمو الاقتصادي من خلال إبراز عوامله ومحدداته لذلك سنحاول إبراز أهم التطورات التي شهدتها هذه النظريات المفسرة له.

المطلب الأول : التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي:

إن الكلاسيك هم أوائل من وضعوا أسس الاقتصاد السياسي، إلا أن نظريتهم في النمو الاقتصادي كانت عامة حيث بنو نظريتهم على فكرة الرأسمالية الحرة ووضعوا شروط للتنمية تتمثل في ما يلي:

-الربح الكافي في المجتمع

-وفرة المواد الأولية

-وفرة موارد العيش للعمال المنتجين

سنتطرق إلى هذه النظرية من خلال تناول نماذج أشهر روادها

1-نموذج آدم سميت:

اهتم آدم سميت في كتابة ثروة الأمم سنة 1776 بمشكلة التنمية الاقتصادية حيث هدف إلى التعرف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية معوقاته، أكد آدم سميت أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية حيث أن نخصص العمال في إنتاج معين سوف يمكنهم من إنتاج كمية كبيرة بنفس المجهود، وهذا التقسيم لن يتحقق إلا عند استخدام المعدات والآلات المتخصصة ولتوسيع في تقسيم العمل لابد من تراكم رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الادخار الفردي بالإضافة إلى تراكم رأس المال لابد من توسيع حجم السوق، لان في حالة ضيق السوق يكون الطلب غير كافي لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير.[1]

[1] - محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمي الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2001 ص64

حيث يعتبر المتغير السكاني وسيلة لزيادة الطلب واتساع السوق، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

الشكل رقم1: أفكار آدم سميت في النمو الاقتصادي

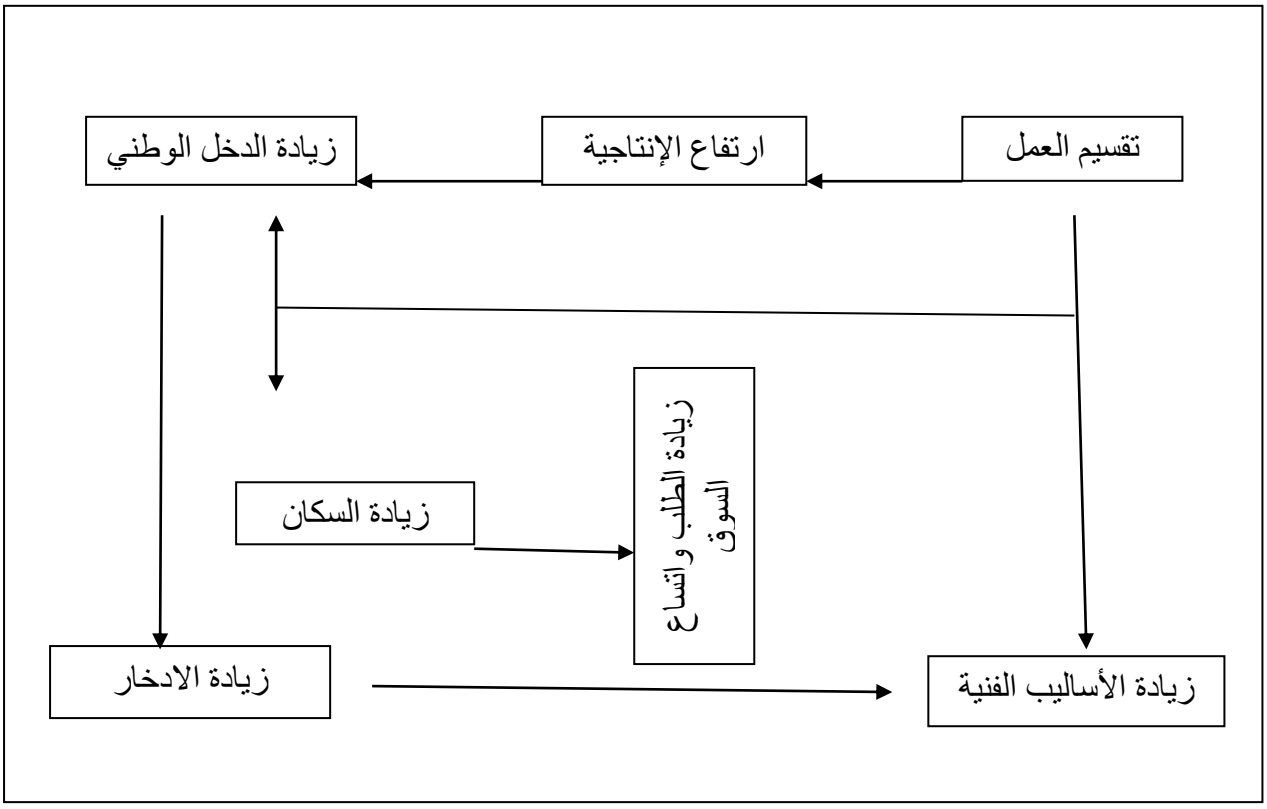

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساليب علم الاقتصاد، الدار الدولية القاهرة 2000 ص317

2-دافيد ريكاردو:[1]

يعتبر ريكاردو أن القطاع ألفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع ألفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية

[1] -اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر 1997 ص63

الإنتاج، إذ بفضل الاختراعات الحديثة يمكن إبعاد مبدأ تناقص الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال ألفلاحي لتحقيق هذا المبدأ

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي: الرأسمالية، العمال، الإقطاعيون فحسب ريكاردو الرأسماليون يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة لأنهم يقومون بالإنتاج في ورشاتهم كما تكمن أهمية الرأسمالي في عمليتين:

1- البحث عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن.

2- إعادة الاستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة وهذا يؤدي إلى توسيع رأس المال أما العمال فإنهم مهمون، لكنهم أقل أهمية من الرأسماليون لأن أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي، فهذا الأخير هو الذي يوفر لهم الآلات والعتاد وكل ما يحتاجونه للقيام بعملية الإنتاج.

أما الإقطاعي وهو مالك الأرض فإنه مهم جدا وخاصة في المجال الزراعي لأنه يقدم الأرض وهي العنصر الأساسي للعمل ألفلاحي.

ويقسم ريكاردو الدخل الوطني بدوره إلى ثلاثة أقسام: أرباح الرأسماليون، أجور العمال ربوع الإقطاع.

وبما أن الأرباح هي أعظم الدخول، فإن الرأسمالي يقدم أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي ولهذا ركز على زيادة الأرباح إذ كلما زادت هذه الأرباح فإن تكوين رأس المال يزداد ويزداد بذلك الاستثمار.

3- روبرت مالتوس:[1]

بالرغم من تقارب وجهات النظر بين مالتوس زمن سبقوه من الفكر الكلاسيكي حول عدة أفكار من بينها حرية السوق ومبدأ المنافسة إلا أن دراساته اختلفت عن سابقيه، حيث ركز على جانبين هما نظريته حول السكان أهمية الطلب الفعال بالنسبة للاقتصاد.

[1] -اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص64

ويعتبر ماتلوس الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد أهمية الطلب لتحديد حجم الإنتاج على عكس المفكرين الآخرين الذين يعتبرون أن العرض هو من يخلق الطلب استنادا إلى قانون المنافة ل"say" فحسب مالتوس يجب على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذ أراد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركز مالتوس على ادخار ملاك الأراضي والاستثمار المخطط للرأسماليين، فعدم التوازن بين المدخرات و الاستثمار يمكن أن يقلل الطلب على السلع و ينخفض الاستهلاك الذي يعيق التنمية.

أما بخصوص نظريته حول السكان فهو القائل بأن السكان يزدادون بمتوالية هندسية والإنتاج بمتوالية حسابية وبحسب اعتقاد مالتوس يكون هناك تزايد في السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغداء مما ينتج عنه مجاعات وتناقص عوائد الزراعة والذي يجعل دخل الفرد يصل إلى مستوى الكفاف، حيث اعتمد في تحليله على مبدأ الندرة من خلال الفارق بين حاجيات الفرد والقرارات الإنتاجية ولاشيء يقلل من الفارق سوى النمو الاقتصادي الذي يتأثر سلبيا بزيادة السكان وايجابيا بتخفيض تكاليف الإنتاج الذي ينتج عنه تحقيق أرباح وزيادة في الاستثمار، فنمو الموارد بحسب مالتوس يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال، لأن أي زيادة في دخل الفرد الناتجة عن التقدم التكنولوجي تقوده إلى زيادة المواليد وبالتالي تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده إلى مستوى الكفاف ويمكن تلخيص أفكاره من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2): أفكار مالتوس في النمو الاقتصادي

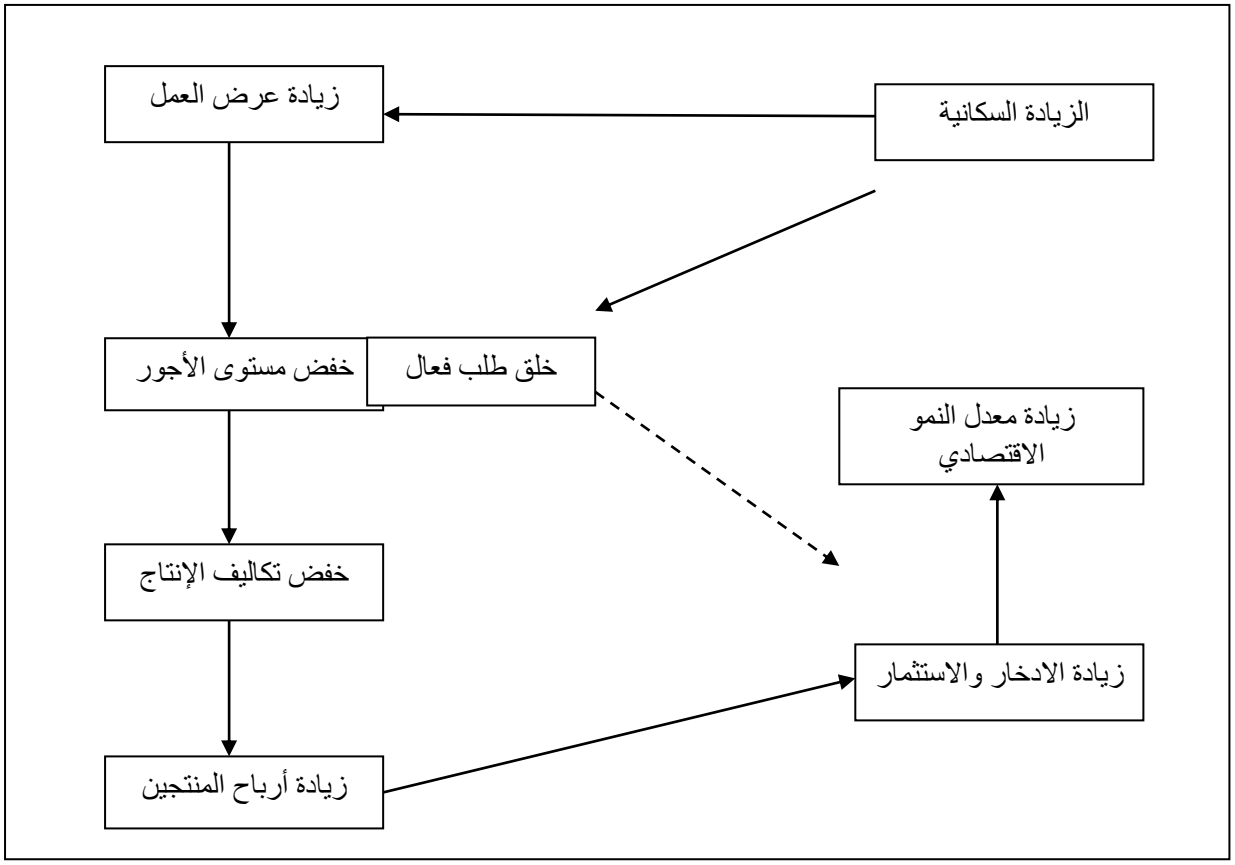

المصدر: سالم توفيق النجفي، أساسيات علم الاقتصاد مرجع سبق ذكره ص318

3-كارل ماركس:[1]

تقوم النظرية الماركسية في النمو الاقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الاقتصادي هو أساس النظم الاجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة نظم اقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الاقتصادي.

أما النظام الاجتماعي الذي ركز ماركس اهتمامه عليه فهو النظام الرأسمالي الذي يرى أنه يحتوي على كل أنواع المتناقضات الداخلية والتي تحول دون تحقيق عملية تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها مستحيلة، ومن هنا تظهر نظريته في التطور الرأسمالي وانهياره ليجعل

[1] - وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2014 ص20

محله النظام الاشتراكي والتراكم في هذا النظام، فهذه المتناقضات تعمل على طي النظام الرأسمالي وانهياره ليحل محله النظام الاشتراكي وفي ظل هذا النظام الجديد اللاطبقي سوف تستخدم القوى الاقتصادية التي تعزز النمو استخداما كاملا وسوف يستفيد كل أفراد المجتمع من عملية التنمية المترتبة عن ذلك.

ويرى أن التسيير الرأسمالي للاقتصاد بهدف تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة وحتى تحقق المؤسسات أكبر فائض ممكن فإنها تسعى إلى تخطي المنافسة والوصول إلى الإنتاج الموسع بهدف خفض تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى تركيز الإنتاج في أيدي قلة من الرأسماليين وبالتالي لا تستطيع المؤسسات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة وينجم عن هذا زيادة الفائض المحقق من طرف الرأسمالية الاحتكارية.

كما يرى ماركس بأن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية وحتى الفكرية والاقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج، إذ هذه الأخيرة هي التي تصنع تاريخ تطور المجتمع ووسائل الإنتاج هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم والإنسان مضطر إلى استخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد حركية نمط التنمية.

المطلب الثاني: التحليل الكينزي للنمو الاقتصادي

عرف كينز "JM Keynes" بانتقاده للاقتصاديين الكلاسيك ومعارضته لقانون ساي "Say" حيث أشار إلى أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الدخل والاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام كما استنتج أن المشكلة الرأسمالية لا تكمن في جانب العرض وإنما تنحصر في جانب الطلب الفعال إذ اعتبر كينز أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة والادخار دالة للدخل الذي يتناسب طرديا مع مستوى التشغيل فكلما زاد حجم التشغيل ارتفع الدخل الكلي كما اعتبر أن هذا الأخير يتوقف على الطلب الفعلي الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار أكد أن

دالة الإنتاج تتوقف على حجم العمل المستخدم كما ينحدر المستوى التوازني للدخل الوطني حسبه في ظل دالة ادخار معبئة بالعلاقة المعروفة بمضاعف الاستثمار والمعطاة بالصيغة التالية: **التغيير في الدخل= المضاعفxالزيادة في الاستثمار** وبالتالي فإن الدخل والتشغيل يعتمدان أساسا على مستوى الاستثمار.

فمن أجل تحقيق زيادات كبيرة في الدخل والتشغيل لا بد من ضخ دفعات أكبر من الاستثمارات وربط معدل النمو بالناتج الإجمالي كما أدمج كينز متغيرات تتم بالديناميكية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي ما يظهر أن كينز لم يحدد الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي بل ترك مواضيع النمو والتنمية لمن يعرفون بالنيوكينزيين كأمثال هارود ودومار وأهتم أكثر بالاستقرار الاقتصادي.[1]

ويمكن تلخيص النظرية الكينزية من خلال:

1- نموذج كينز:[2]

اعتبر كينز أن أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب الفعال والذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم وحدد من خلال نموذجه العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف والذي يقيس أثر الاستثمار في الدخل الوطني وحدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$M = \frac{1}{MPC} = \frac{1}{MPS}$$

M: المضاعف

MPC: الميل الحدي للاستهلاك

MPS: الميل الحدي للادخار

[1] - مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي دار وائل للنشر طبعة أولى، الأردن 2008 ص73

[2] - سالم توفيق الناجي، أساسيات علم الاقتصاد مرجع سبق ذكره ص322

ومن خلال العلاقة نجد أن المضاعف هو عبارة عن مقلوب الميل الحدي للادخار، أي مقلوب الفرق بين الواحد الصحيح والميل الحدي للاستهلاك حيث أن:

$$MPS = 1 - MPC$$

$$M = \frac{1}{1-MPC} \quad \Longrightarrow MPC = 1 - \frac{1}{M}$$

ومن خلال هذا النموذج يحدد كينز آلية النمو الاقتصادي انطلاقا من كون أن الدخل الوطني يتكون من مجموع دخول فردية، وأن الاستثمار من جراء النمو يتحول إلى دخول فردية أيضا هذا ما ينتج عنه زيادة الكتلة النقدية في الدخل الوطني تفوق مقدار الاستثمارات التي انطلقت منها عملية النمو، حيث يتم ادخار الجزء الآخر من الدخل ولا يساهم في زيادة الدخل الوطني.

إن الدخل النقدي سوف يزداد بمقدار الاستثمارات الموظفة مضروبا بالمضاعف والذي يتحدد بقيمة الميل الحدي للاستهلاك والذي كلما ارتفع زادت قيمة المضاعف ويحدد كينز شروط لتحقيق هذه الآلية وهي في حالة اقتصاد يتوفر فيه طاقات إنتاجية غير مستغلة وقوة عاملة غير موظفة وبوجود سعر فائدة يشجع على الاستثمار، ويقصد بالسعر الفائدة المشجع ذلك السعر الذي يتحقق من خلاله فرق عجز مقارنة بالمعامل الحدي لرأس المال الذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في رأس المال الوطني والزيادة في الإنتاج الوطني خلال فترة زمنية محددة.

2- نموذج هارود دومار:

- نموذج هارود:[1]

يبرز نموذج هارود من خلال ثلاث تصورات لمعدل النمو:

[1] - مدحت مصطفى، سهير عبد العزيز أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ص133-134

أ– معدل النمو الفعلي: ويقصد به معدل النمو الجاري والذي يتحدد استنادا إلى كل من نسبة الادخار (نسبة رأس المال/الناتج)، لقد توصل هارود إلى هذا التعريف أو النموذج من الفرضيات التي وضعها حسب الخطوات التالية:

- افترض أن الاقتصاد مغلق
- افترض أن هناك توازن في الاستخدام التام
- افترض أن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار أي:

$$\grave{S} = \frac{S}{Y} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

ś: معدل الادخار

s: الادخار

y: الناتج

- أن المستوى العام للأسعار ثابتا
- أن الأسعار تبقى ثابتة وكذلك أسعار الفائدة
- أن معدل رأس المال الناتج $\frac{c}{y}$ يبقى ثابتا

ففي حالة التوازن الادخار يساوي الاستثمار: $S=I$ ……(2)

وبالتالي معدل الاستثمار هو:

$$i = \frac{I}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

وأن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل على رأس المال:

$$I=\Delta C \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

والمعدل الحدي لرأس المال هو:

$$\grave{C} = \frac{\Delta c}{\Delta y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

من المعادلتين (4) و (5) نجد:

$$\grave{C} = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{\mathrm{I}}{\Delta y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

ومن المعادلة (6) نجد

$$\Delta y = \frac{I}{\acute{C}} \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

وبقسمة المعادلة (7) على y نجد أن:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{I/y}{\acute{C}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

وحسب المعادلة (8) نجد أن معدل النمو هو:

$$G = \frac{\Delta y}{\mathrm{y}} = \frac{\grave{S}}{\grave{C}} \ldots\ldots\ldots\ldots(9)$$

ومنه فإن معدل النمو الناتج هو معدل الاستثمار أو معدل الادخار مقسوم على المعدل الحدي (رأس المال/الناتج) وهي المعادلة التي توصل إليها هارود في تعريفه للنمو الفعلي.

معدل النمو المضمون:

وهو المعدل المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة أن يتمكن المنتجون من بيع منتجاتهم والمعادلة الممثلة لهذا النمو هي:

$$Gw = \frac{\grave{S}}{Cr}$$

مع أن: Gw: معدل النمو المضمون خلال الفترة المحددة ويعادل $\frac{\Delta y}{\mathrm{y}}$

Cr: معدل رأس المال الذي يمكن من تحقيق النمو المضمون

S: الميل المتوسط للادخار ممثل بـ: $\frac{S}{\mathrm{y}}$

معدل النمو الطبيعي:

وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية أو التقنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي وهذا بافتراض عمالة كاملة والمعادلة الممثلة لهذا النموذج هي:

$$Cn \cdot Cr = Or$$

و $Or \neq \grave{S}$

حيث: Cn: هو معدل النمو الطبيعي خلال الفترة الزمنية المحددة ويقابل $\frac{\Delta y}{y}$

Cr: هو معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو الطبيعي

Or: هو الميل المتوسط للادخار ولا يساوي $\grave{S}$ ويعادل $\frac{S}{y}$

العلاقة بين المعاملات:

1- العلاقة بين النمو الفعلي G والمرغوب فيه Gw:

- يتحقق النمو المتوازن عندما يساوي G و Gw
- إذا كان G أكبر من Gw فالمجتمع يعاني حالة تضخم
- إذا كان G أقل من Gw فالمجتمع حالة كساد

2- العلاقة بين المعدلات الثلاثة G الفعلي و Gw المرغوب فيه و Gn الطبيعي

- إذا كان معدل النمو المرغوب فيه Gn أكبر من الطبيعي Gn يحدث انكماش مثالي وسيكون معدل النمو المرغوب فيه Gw أكبر من الفعلي G أي Gw>G كما سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة لأن $\acute{C} > Gr$ معامل رأس المال الفعلي > معامل رأس المال الذي يمكن أن يحقق معدل النمو المضمون

وكل هذا وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم(3): نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو المضمون Gw أكبر من الطبيعي Gn

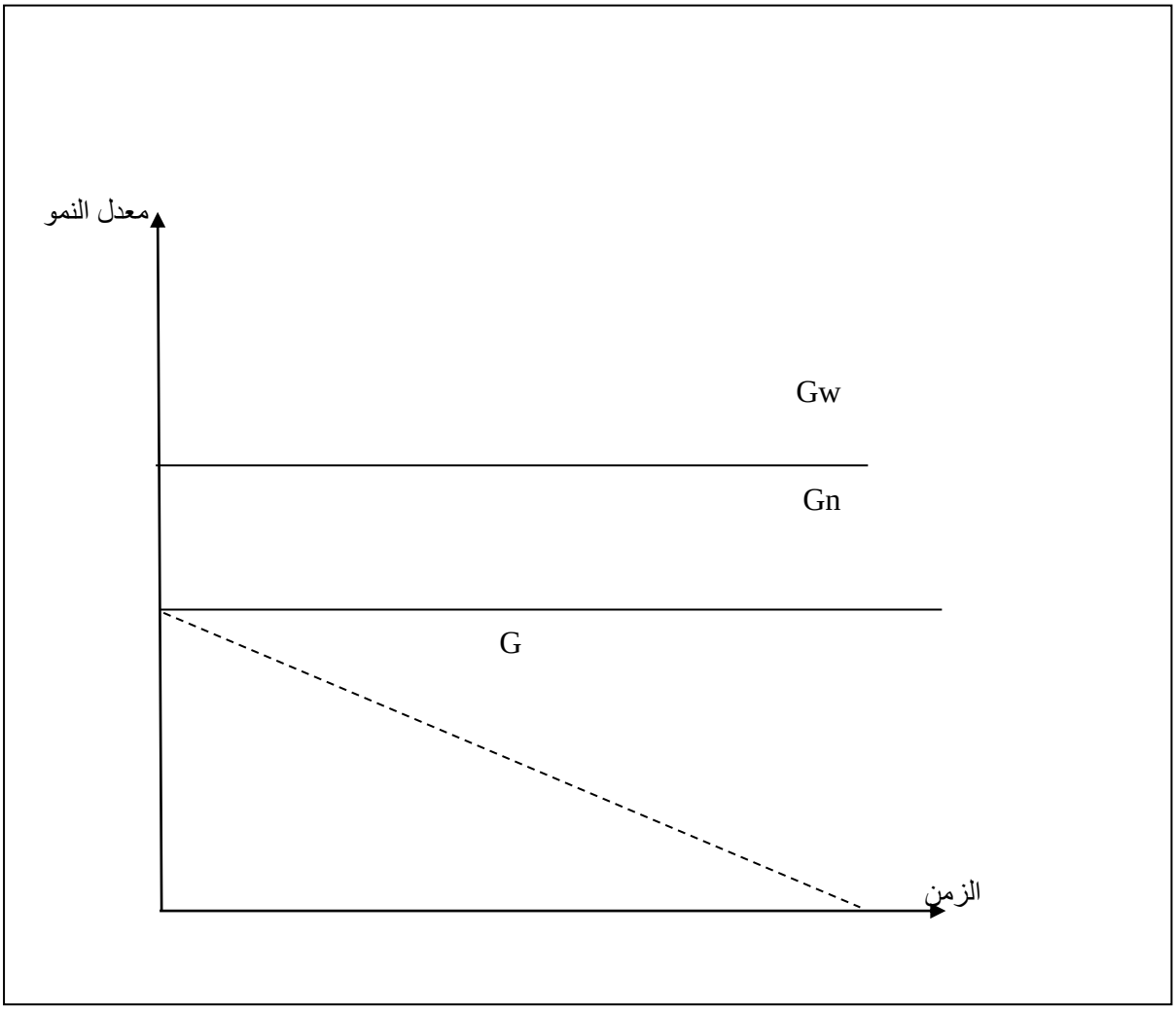

المصدر: مدحت مصطفى سهير عبد العزيز أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 1999 ص138.

إذا كان Gn أكبر من Gw يحدث تضخم مثالي وسيكون معدل النمو المرغوب فيه Gw أقل من الفعلي G أو سنعجز السلع عن مواجهة الطلب مما سيجعل الاستثمارات المطلوبة أكبر من الفعلية لأن $\dot{C} < Cr$ ويبين الشكل التالي ذلك

الشكل رقم(4): نموذج هارود في حالة ما يكون معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المرغوب فيه

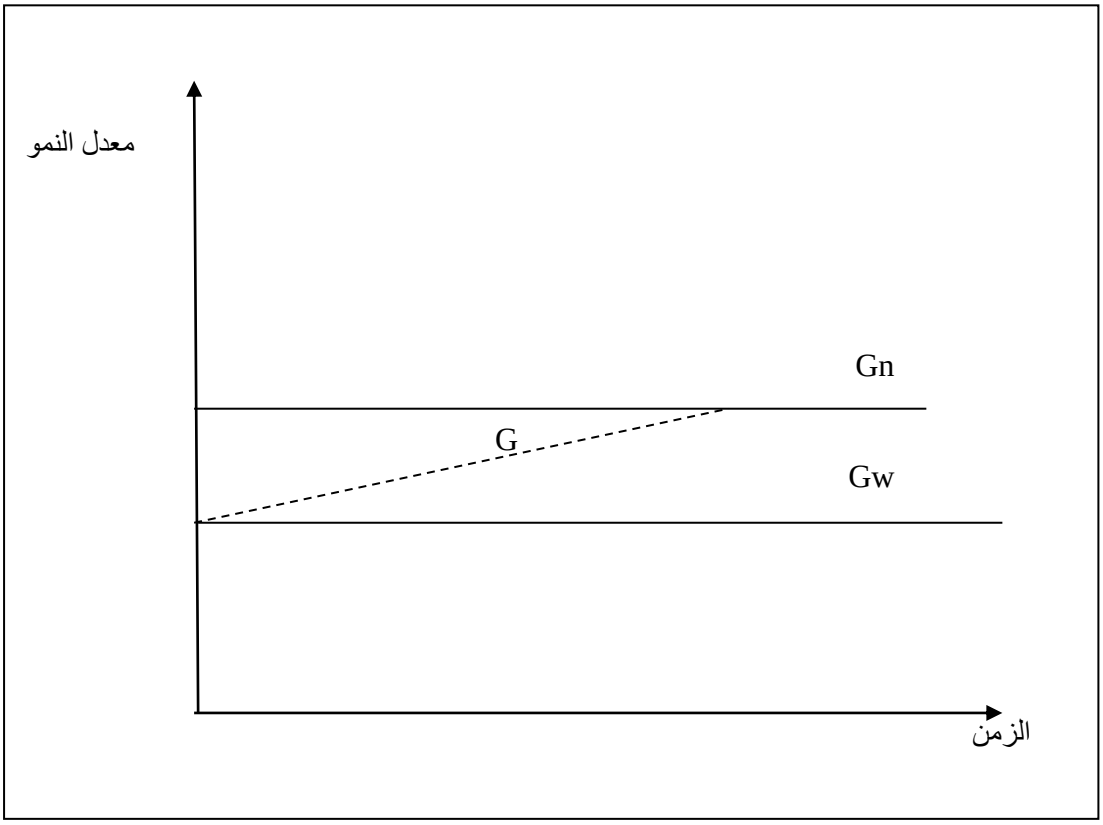

المصدر: مدحت مصطفى السهير عبد العزيز أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص139

2- نموذج دومار:[1]

طرح دومار نموذجه من خلال التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض والتي تمثلت في زيادة الاستثمار والزيادة المحققة في جانب الطلب والتي تمثلت في زيادة الدخل:

- جانب العرض: انطلق دومار من افتراض أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية المحققة تساوي مع نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة عن زيادة رأس المال S فالطاقة الإنتاجية هي:

$$Yt = I * S$$

وبالنظر لوجود اتفاقات استثمارية نمت في الماضي فإن الزيادة حقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد أن تقل عن (I .S)

[1] - مدحت مصطفى السهير عبد العزيز أحمد مرجع سبق ذكره ص140-141

أي: $\Delta y < I.S$

وهذا الفرق يطلق عليه دومار الطاقة الاجتماعية الكاملة والذي يمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta y = I.\delta$$

δ : هي الطاقة الإنتاجية الكامنة

وعلى ذلك يكون: $\mathrm{It} < I.S$

ومنه Is تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقها

جانب الطلب:

افترض دومار أن زيادة الناتج أو الناتج الإضافي هو نتيجة الاستثمار الإضافي بتأثير الميل الحدي للادخار وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\propto = \frac{\Delta I}{\Delta \mathrm{Y}}$$

$\propto$: الميل الحدي للادخار

ΔI : الزيادة السنوية في الدخل

$\Delta \mathrm{Y}$: الزيادة السنوية في الاستثمار

التوازن العام: ففي حالة التشغيل التام يتساوى إجمالي العرض وإجمالي الطلب وفق العلاقة التالية:

$$\Delta \mathrm{I} \frac{\mathrm{I}}{\alpha} = \mathrm{I}\delta$$

وبقسمة طرفي المعادلة على I ثم نضرب في α نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta \mathrm{I}}{\mathrm{I}} = \mathrm{I}\delta$$

ومن المعادلة التالية الأخيرة نقول أن للمحافظة على حالة مستمرة من المعادلة الكاملة لابد وأن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يعادل حاصل ضرب الميل الحدي للادخار

في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار وأي انحراف في شروط الاستقرار في الاتجاه التصاعدي أو التنازلي يجعل الاقتصاد يفقد معدل النمو المستقر فإذا كان:

– الاستثمار يخلق زيادة أكبر في الدخل عنها في الطاقة الإنتاجية ينتج عنه عجز في المعدات الإنتاجية فيزداد الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الدخل.

– الزيادة في الدخل أقل من الزيادة في الطاقة الإنتاجية كخلق قوى تعمل في الاتجاه التنازلي وتعتبر هذه النتيجة نفسها التي توصل إليها هارود ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع بتسمية النموذج باسم "هارود – دومار"

المطلب الثالث: نظرية النمو النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية المحدثة

ركز مفكرو المدرسة النيوكلاسيكية على تكوين رأس المال لأن تراكمه فضلا عن تزايد نسبة رأس المال على العمل $(\frac{L}{\mathrm{k}})$ يؤثر إيجابيا على نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ولا يتوقف هذا التأثير الايجابي حسبهم إلا إذا تساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي كما قاموا بتوسيع مفهوم رأس المال البشري بعدما أتحصر في رأس المال المادي على اعتبار أن استهلاك رأس المال البشري من طرف أي فرد لا يؤثر بالضرورة على المقدار المتاح منه للآخرين، كما أنه قابل للتوسع بصفة أسرع منه بالنسبة لرأس المال المادي شريطة اقترانه بالتكنولوجيا وبالتالي إحداث النمو الاقتصادي.

وقد كانت تصورات الاقتصاديين النيوكلاسيكيين حول النمو كالأتي:

– استقرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج

– إسهام التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل في تراكم رأس المال

– التأكيد على نسب مستقرة لدالة الإنتاج، حيث تتباين نسب رأس المال إلى العمل فزيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى زيادة إنتاجية رأس المال وانخفاض

إنتاجية العمل، أما إذا انخفض استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال يؤدي إلى تراجع.[1]

وقد استطاع رواد المدرسة النيوكلاسيكية بناء مجموعة من النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي نذكر منها:

1- نموذج سولو–سوان:[2]

ويعد هذا النموذج امتداد النموذج هارود–دومار بحيث يركزان وبشكل مشترك على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي ومن ثم النمو الاقتصادي، غير أن سولو"solow" يضيف عنصرا آخر من عناصر الإنتاج لنموذجه وهو عنصر العمل إضافة إلى عنصر ثالث آخر وهو المستوى التكنولوجي، كما وعلى العكس من نموذج هارود–دومار يفترض سولو تناقص العلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال في الأجل القصير وافتراض ثبات علة العجم للعنصرين معاني الأجل الطويل لغرض تحديد أثر العامل التكنولوجي على النمو كما أن مستوى التكنولوجيا لدى "سولو" يتحدد خارج إطار النموذج ويكون منفصلا عن باقي العوامل، ويستخدم هذا التحليل دالة الإنتاج " Cub Duglas" وحسب هذا النموذج فإن النمو في الناتج المحلي يكون ناجما عن واحد أو أكثر من العوامل التالية:

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل عن طريق النمو السكاني و/أو التعليم
- حدوث زيادة في رصيد رأس المال عن طريق الادخار والاستثمار
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي

وحسب هذا النموذج عندما يرتفع معدل الادخار المحلي يتحسن الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال ومن ثم الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي إلا أن هذه الآلية تتحقق بصورة أفضل في الاقتصادات التي يزداد فيها تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية

[1] - هوشيار معروف التحليل الاقتصادي الكلي دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2005 ص373،372

[2] - عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية، مصر 2007 ص145-147

مقارنة بتلك الاقتصادات المغلقة التي يكون معدل الاستثمار فيها قيد المدخرات المحلية فقط والتي منخفضة بسبب انخفاض الدخول بها.

نموذج ميد Mead:[1]

حاول الاقتصادي ميد توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال (K)، القدر المتاح من قوة العمل (L)، والأرض والموارد الأخرى (N) والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي وهو يأخذ الشكل التالي:

$$y = F(k.L.N.T)$$

فإذا كانت N ثابتة فإن:

$$\Delta y = \theta \Delta k + w \Delta L + \Delta \dot{y}$$

حيث (Δ) هي التغير الطفيف بينما$(\theta$و$w)$ فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي، وأما $\dot{y}$ فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي وبقسمة المعادلة على y ينتج:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\theta \Delta k}{y} + \frac{w \Delta L}{y} + \frac{\Delta \dot{y}}{y}$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \left(\frac{\theta K}{y} \cdot \frac{\Delta K}{K}\right) + \left(\frac{WL}{Y} \cdot \frac{DL}{L}\right) + \frac{\Delta \dot{Y}}{Y}$$

وحيث أن $\left(Y = \frac{\Delta Y}{Y}\right)$ هو معدل النمو النسبي للناتج وأن $\left(K = \frac{\Delta k}{k}\right)$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال، بينما $\left(I = \frac{\Delta L}{L}\right)$ هو معدل النمو النسبي للعمل في حين يعبر $\left(Y = \frac{\Delta \dot{Y}}{Y}\right)$ عن معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة وبالتالي فإن العلاقة تصبح:

$$=> \quad Y = \left(\frac{\theta K}{Y}\right) k + \left(\frac{WL}{Y}\right) I + Y$$

[1] - مدحت مصطفى وسهير عبد العزيز أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره ص193

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو($U = \frac{\theta k}{y}$) والناتج الحدي النسبي للعمل ($Q = \frac{WL}{L}$) فإن العلاقة الأساسية لنموذج "ميد" تصبح:

$$Y = UK + QI + y$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل أيضا معدل النمو التكنولوجي، وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج فيه:

$$Y-I=UK-(1-Q)I+Y$$

فإذا كانت ($K = \frac{\Delta k}{k} = \frac{sy}{k}$) فإن العلاقة تصبح

$$U = \frac{\theta k}{y} \Rightarrow \frac{sy}{k} \cdot \frac{\theta k}{y} = \theta \cdot s$$

$$\Rightarrow Y - I = \theta . s - (1 - Q)I + y$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$Y = (\theta \cdot s) + r$$

$$y = (\theta \cdot s) + \frac{s}{u}$$

يعتقد "ميد" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية بينما القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد وأن جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

الفرع الأول: نظرية مراحل النمو لروستو

يشير روستو في نظريته الى أن الانتقال من التخلف إلى النمو ما هو إلا عملية مرحلية يجب أن تمر بها كافة المجتمعات، لذلك فهو يرى التخلف الذي تشهده الدول النامية غالبا ما هو إلا عبارة عن مرحلة تاريخية من مراحل التطور الاقتصادي ويقسم روستو مراحل النمو الاقتصادي إلى خمس مراحل:[1]

1-مرحلة المجتمع التقليدي:

هو مجتمع بدائي يعتمد على الزراعة التي يعمل بها غالبا أفراده، تسود هذا المجتمع حالة من الركود الاقتصادي ويغلب عليه طابع المقايضة والاكتفاء الذاتي، أما اجتماعيا فيتصف بالجمود وتحكمه العلاقات الأسرية والقبلية، عاشت أوروبا هذه المرحلة في العصور الوسطى.

2-مرحلة التهيؤ للانطلاق:

وتتميز بحدوث تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية، فينشأ نظام سياسي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى تظهر مجموعة من رجال الأعمال ترغب في الاستثمار وتحقيق الأرباح وتحمل المخاطر، كما تتميز المرحلة بنمو لنشاط التجارة الخارجية والداخلية وانتشار البنوك التجارية والمؤسسات المالية ومؤسسات التأمين مع اهتمام المجتمع بإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة وتأهيل عنصر العمل لأداء مهامه.

3-مرحلة الإنطلاق:

وهي مرحلة أساسية وحاسمة من مراحل النمو الاقتصادي يتمكن فبها المجتمع من القضاء على كافة الحواجز التي تعيق نموه وتقدمه وحسب روستو تحدث تغيرات بارزة في هذه المرحلة من بينها ما يلي:

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي إلى ما يفوق 5% حتى معدل 10% من الدخل الوطني.

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مرجع سبق ذكره، ص 151-157.

- ظهور مجموعة من الصناعات القيادية في الاقتصاد والتي تنمو بشكل متسارع.
- توسع في قطاع النقل والمواصلات والبنوك والمؤسسات المالية، فضلا عن توسيع نطاق الأسواق الداخلية والخارجية.
- وجود تشكيلة سياسية واجتماعية مؤهلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والقدرة على الرفع من نسقه.

4- مرحلة النضج:

هذه المرحلة تميزت بما يلي:

- انتشار التصنيع على صعيد واسع، إضافة إلى الاستخدام الواسع للتكنلوجيا في شتى نواحي الحياة.
- ارتفاع نسبة العمالة الماهرة والمدرجة في الاقتصاد، إلى جانب امتلاك قدرات تنظيمية وتسييرية عالية.
- أما على صعيد استغلال الموارد المتاحة، ازدياد نسبة الكفاءة في استخدام الموارد.
- أما على صعيد العلاقة مع العالم الخارجي تزداد هذه المرحلة درجة الانفتاح على الخارج، ويسجل الميزان التجاري فائضا لصالح الاقتصاد الوطني.

5-مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:

هذه المرحلة هي أرقى مراحل النمو والتطور، وتتميز بالمميزات التالية:

ارتفع الأجور إلى حد بلوغ مستويات عالية من الرفاهية عليه ينصرف تركيز المجتمع إلى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة، كما توجه مختلف البرامج لدعم رفاهية المواطن من خلال زيادة الضمان الاجتماعي وتوسيعه ليشمل كافة شرائح المجتمع.

ب- نموذج ذو أثر الخبرة و انتشار المعرفة "رومر" 1986:

صاغ رومر نموذجه كالتالي:[1]

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاص cobb-douglas:

$$Y_{it=}(K_{it})^{1-b}(A_t\ L_{it})^{b} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

Y_{it}: إنتاج المؤسسة i في الفترة t

L_{it} و K_{it} كمية العمل ورأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة

A: رأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum K_t$ مع أن:

$$A = (K_{it})^{1/b}(\sum K_{it})^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

ومنه تصبح المعادلة (01) كما يلي:

$$Y_{it} = (K_{it})^{1-b}[A^{1/b}(\sum K_{it})^{\alpha}(L_{it})]^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(03)$$

وفي حالة ما إذا كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بن المؤسسات فالإنتاج الكلي للاقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{n} Y_{it} = [\sum_{i=1}^{n} K_{it}]^{1-B}[(\mathrm{A})^{1/b}\left(\sum_{i=1}^{n} K_{it}\right)^{\alpha}\sum L_{it}]^{\alpha} \quad \ldots\ldots.(04)$$

والعلاقة تصبح:

$$\sum_{i=1}^{n} Y_{it} = A[\sum_{i=1}^{n} K_{it}]^{1-B+\alpha B}[\sum_{i=1}^{n} l_{it}]^{\alpha} \ldots\ldots.(05)$$

نضع

$$Y_t = \sum_{i=1}^{n} Y_{it} \qquad K_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it} \qquad l_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it}$$

تصبح العلاقة (05) كما يلي:

[1] مصطفى بن ساحة،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،المركز الجامعي بغرداية،2011،2010، ص 20-21

$$Y_t = A(K_t)^{1-B+\alpha B}(l_t)^B \ldots\ldots\ldots\ldots(06)$$

ومنه المرد ودية الخاصة:

$$r_{it} = (1-B)(K_{it})^{-B}(A_t K_{it})B \ldots\ldots\ldots\ldots(07)$$

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (02) في المعادلة (07) نحصل على:

$$r_{it} = (1-B)Al_t{}^B k_t{}^{B(\alpha-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots(08)$$

والمر دودية الاجتماعية تصبح كما يلي:

$$r_t = (1-B+\alpha B)Al_t{}^B (k)^{B(\alpha-1)} \ldots\ldots\ldots\ldots(09)$$

انطلاقا من المعادلتين (08) و (09) تظهر أن المردودية الخاصة أقل من الاجتماعية وهذا ما يفسر بالخارجية

المبحث الثالث: محددات النمو الاقتصادي

سوف نتطرق في هذا المبحث محددات النمو الاقتصادي، ومحاولة شرح هذه المحددات كل على حدة: المحددات التقليدية والمحدد ات الحديثة.

المطلب الأول: المحدد ات التقليدية للنمو الاقتصادي

تشتمل هذه المحددات على قسمين وهي كالآتي:[1]

الفرع ا لأول : محددات الموارد الكمية والنوعية

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ويمكن إيجازها بمايلي:

1- كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بطريقة معدل الدخل الفردي الحقيقي:

معدل الد خل الحقيقي للفرد=الناتج الوطني الإجمالي /عدد السكان

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر

[1] عبادة عبدالرؤوف، محددا ت سعر نفط منظمة أوبك و أثاره على النمو الاقتصادى في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008 ، مذكرة ماجستير ، ورقلة ، الجزائر ، 2010-2011، ص 69-72

في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي ورافق ذلك زيادة في عدد السكان إلى الضِعف فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لن يتغير.

2 – كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، ووفرة المعدن، المياه، الغابات ....الخ

فالإنسان يستغل موارده الطبيعية لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وأن كمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد معين ليست بالضرورة ثابتة.

3– تراكم رأس المال:

لا بد للمجتمع أن يضحي من الاستهلاك المادي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، الآلات، طرق المواصلات، الجسور المدارس، الجامعات والمستشفيات ... الخ، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال هي ا لتي تؤثر في الاستثمار وأهمها : توقعات الأرباح والسياسة الحكومية تجاه الاستثمار.

الفرع الثاني : محددات بيئية ومحددات التخصص والتقدم التقني

تتمثل هذه المحدد ات في التخصص والإنتاج الواسع الكبير، معدل التقدم التقني والعوامل البيئية

–1 التخصص والإنتاج الواسع الكبير:

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذي أبرز أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه المشهور ثروة الأمم، فقد أوضح بأن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يؤدي إلى تقسيم العمل وأكد آدم سميث بأن العمل يحدّد بحجم السوق فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم البلد ان النامية فان تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية.

ويكون حجم الإنتاج عادة في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ضئيلا وكذلك الحال بالنسبة لمستوى التخصص كما أن معظم الإنتاج يكون لأغراض الاستهلاك العائلي وليس من أجل السوق، وبعد أن يتغير حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي، عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف.

يتضح إذا بأن النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في كمية عوامل الإنتاج وإنما يتضمن تغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية، كذلك يتحدد النمو الاقتصادي في بلد معين بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

-2 معدل التقدم التقني:

يعتبر التقدم التقني أيضا من أهم العوامل المحددة التي تساهم في النمو الاقتصادي، فالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان.

-3 العوامل البيئية:

بالنظر إلى ما طرأ على هذه العوامل البيئية من تطورات جذرية وعميقة كان لها أبعد الأثر في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكنتيجة لذلك فقد تزايدت مسؤولية الدولة في تحقيق الإنتاج العام الذي أكد معه التقرير بأن هذه التطورات قد أوجدت اقتصادا عاما له قواعده وخصائصه.

المطلب الثاني: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى أهم محدد ات النمو الاقتصادي الحديثة الكيفية والكمية منها:[1]

الفرع الأول : المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية:

-1 المحددات الكيفية الداخلية: تتمثل في كل من

[1] عبادة عبدالرؤوف، محددا ت سعر نفط منظمة أوبك و أثاره على النمو الاقتصادى في الجزائر دراسة تحليلية و قياسية 1970-2008 ، مرجع سبق ذكره ص 73-81.

- **الاستقرار السياسي والأمني**: غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار وإعاقة النمو الاقتصاد، مما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون أو يخشون من استثمار رؤوس أموالهم، و لذلك كلما كان البلد أكثر استقرارا وأمانا في الوقت الحاضر وفي المستقبل كان تكوين رأس المال أكبر، وعلى العكس كلما كان البلد أقل استقرارا وأمانا كان تكوين رأس المال صغيرا في ذلك البلد.
- **الحلقة المفرغة للفقر**: إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر أو الحلقة المفرغة للتخلف في تلك البلدان، ذلك أن تكوين رأس المال من أهم العوامل التي تحفز النمو الاقتصادي وهكذا فإن تطوير الاستثمار يزيد في الادخارات ونمو معدلاتها، فعدم توفر الموارد لاستخدامها في تعزيز وتطوير القابلية الإنتاجية في المستقبل لإنتاج الغذاء والسكن وغيرها من ضروريات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من الاستهلاك الجاري من أجل الاستثمار.
- **سياسات البلدان النامية**: من أهم الأسباب التي تجعل سياسات البلدان غير ملائمة لعمليات التنمية بحيث تكون من ثم عائقا بوجه التنمية، أن تلك البلدان تحاول في سياستها أن تقلد التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان ومتطلبات عمليات التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة، مع تطور تدريجي في التقنية التي رافقت عمليات التغير الهيكلي فيها.

-**2 المحدد ات الكيفية الخارجية**: يمكن إيجاز أهم المحددات الكيفية الخارجية في:

- **الاستقلال السياسي**: إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، وربما أن الظروف المستقرة نسبيا والمهيأة غالبا ما كانت فقط لمنفعة أو مصلحة عدد قليل من التجار والمستثمرين من الدول المسيطرة أو المستعمرة، في حين لا يحصل أبناء المستعمرات ولو على القليل من العدم لأغراض التنمية، كما أن معظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أهل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصد يرها إلى الدول

الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي الحقيقي، لذ لك فإن الاستقلال السياسي كان في معظم الحالات ضروريا قبل أن يكون النمو الاقتصادي الحديث ممكنا أو التنمية ا لحديثة ممكنة، ولكن من الممكن أن نتصور أن الحكومات الاستعمارية كان بإمكانها أن تدعم عمليا ت التنمية ا لاقتصادية ولكنها في معظم أجزاء المستعمرات لم تفعل ذلك، للحفاظ على استمرارية حالة التخلف والفقر، لتسهل عليها السيطرة على تلك البلدان واستغلا لها

- **سياسات البلدان المتقدمة:**

إن السياسات التي تتبناها البلدان المتقدمة تقوم على أسباب وأهداف اقتصادية محلية ولأ سباب وأهداف سياسة أيضا، دون أن تضع تلك البلدان تأثير تلك السياسات على مسالة إعاقة التنمية الاقتصادية للبلدان النامية.

الفرع الثاني: المحددات الكمية للنمو الاقتصادي

في واقع الأمر لا يمكن حصر أو تحد يد المحددات الكمية للنمو الاقتصادي لكن من الممكن الإحاطة بأهمها، وذلك استنادا على دراسات وبحوث أقيمت في هذا المجال، وسنحاول التركيز على أهم المحددات الكمية التي يكون لها أثر حقيقي تنطبق على حالة الجزائر:

-1 المحددات الكمية الداخلية:

- **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو أفضل أسلوب للتنمية الاقتصادية، والاستثمار في الإنسان يتضمن، تنمية المهارات العلمية البشرية وهي الاستثمار في رصيد رأس المال البشري، والاستثمار في الأنشطة الإبداعية للبحث والتنمية.
- **النمو السكاني** : لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام ب قضايا النمو وعلى الأخص بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان ومن ثم عادت مشكلة السكان للظهور.

- **الاستهلاك النهائي**: هو مجموع السلع والخدمات (مواد غذائية، ملابس، خدمات، نقل ....) الإنتاجية المستخدمة للإشباع المباشر والآني لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة، ويقيم الاستهلاك النهائي بسعر الحصول بما فيه الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، والرسوم والحقوق على الواردات بالنسبة للمنتجات المحصل عليه في السوق.
- **التراكم الخام للأصول الثابتة**: يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للعون الاقتصادي أو الوطني على أنه قيمة الزيادة الحاصلة خلال فترة ما في ثروة هذا العون من سلع التجهيز ومن الخدمات المحملة لهذه السلع.
- **التضخم**: يمكن تعريف التضخم بأنه " إرتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة زمنية محدودة والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر"
- **البطالة**: يعني المفهوم العام للبطالة وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في مجتمع من المجتمعات بحيث تتوفر في الشخص الشروط التالية:

- أن يكون العامل قادرا على العمل أي لا يكون مريضا أو عاجزا عن العمل ذهنيا وبدنيا.
- أن يكون العامل راغبا في العمل.
- أن يكون العامل مستمرا بالبحث عن عمل.

2- المحددات الكمية الخارجية:

- الانفتاح التجاري: يدل هذ ا المؤشر على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، وكلما كان حجم الصادرات والواردات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا ومن ثم يتضح الارتباط الشد يد الاقتصاد الوطني بالتجارة الخارجية، وضعف الترابط والتكامل للفروع الاقتصادية داخل البلاد مما يجعل مثل هذه الاقتصاديات عرضة للصدمات الخارجية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد تعظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول النامية، ويمكن القول أن

أهمية المزايا والأعباء المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مسألة مازالت محل جدل كبير، إلا أن هناك رؤية عامة تتبنى الأثر الإيجابي لها، حيث يؤثر الاستثمار على هيكل اقتصاد الدولة المضيفة و نتيجة لذلك فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج بما في ذلك التقنية والرأسمال البشري، وعلى ط بيعة المنافسة في الأسواق المحلية وعلى ميزان التجارة الخارجية للدولة المضيفة..الخ، وكل هذ ه الآثار كفيلة بتأثيرها الإيجابي على النمو الاقتصادي

- أسعار المحروقات: لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يمكن القول أنه رغم تعدد آراء أفكار المدارس، التي بدأت بالمدرسة الكلاسيكية و انتهت بمدرسة النمو الداخلية، إلا أن عملها كان متكامل، حيث كانت كل مدرسة تسعى لتحسين

سابقتها وهذا من أجل إيجاد الحلول التي قد لا تفلح سابقتها في إيجادها.

فالمدرسة الكلاسيكية التي نادت بحرية التجارة وركزت الاهتمام بتركم رأس المال، طورت أفكارها المدرسة الكينزية، التي رأت من واجب الدولة التدخل من أجل توجيه النشاط الإقتصادي، واهتمت هي الأخرى كذلك بتراكم رأس المال. لكن عندما تقع أي مدرسة في فخ عدم إيجاد أي حلول للأزمات الإقتصادية تبرز أفكار جديدة تساعد أو تطرح بعض الحلول لهذه المشاكل، فتساعد هذه الحالة على بروز وسيطرة هذه الأفكار

الجديدة، وتنطبق هذه الحالة على المدرسة الكلاسيكية الجديدة، التي برزت كثيراً عندما لم تقدم المدرسة الكينزية حلول للأزمة الإقتصادية لعام 1974 ، خاصة و أن الأفكار الجديدة كانت تنادي بتقليل تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والتي ركزت في اهتمامها على النمو الإقتصادي المتوازن، ثم جاءت مدرسة جديدة بأفكار جديدة ركزت في تحليلها على كيفية الوصول إلى النمو الدائم ، فهذه المدرسة عرفت بنماذج AK و الذي يعبر عن عامل التكنولوجيا و رأس المال المادي و البشري.

الفصل الثاني: الجانب النظري للبطالة

- **المبحث الأول:** ماهية البطالة
- **المبحث الثاني:** النّظريات المفسّرة للبطالة
- **المبحث الثالث:** آلية وآثار وأساليب علاج البطالة

تمهيد :

البطالة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر.

وتعدّ البطالة بوجه عام آفة اقتصادية واجتماعية ونفسية بالنسبة للفرد والمجتمع، فهي آفة اقتصادية، فإذا شاب النظام الاقتصادي في خلل واضطراب وقصور في الموارد البشرية، وقلت فرص العمل، وتصدع البناء الاقتصادي للمجتمع وتعطل الفرج كقوة بشرية خلقت للعمل أصلا، وهي إذا انهارت الأسرة وانحرف بعض أفرادها اجتماعيا، وسار في ركاب العنف والجنوح وتعاطي المخدرات وتناول المسكرات، وبالمثل تعتبر البطالة آفة نفسية بالنسبة للفرد، إذ شعر بالفقدان والضياع والاغتراب عن الواقع وعن الذات وعن المجتمع ومن أبعاد هذا الاغتراب النفسي اللاهدف واللاقوة والعزلة، لذا فإنّ العمل هو الحركة ومستعمل الحضارات قديما وحديثا، وأن الحياة بلا عمل فناء وعدم.

ومن هنا كانت البطالة أخطر أمراض المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء.

كما تكتسب مشكلة البطالة خطورتها من اعتبارات عديدة متعلقة بعنصر العمل، حيث يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثل وسيلة الإنتاج والغالبة منه في آن واحد، وعليه فالبطالة تمثل من ناحية إصدار لموارد المجتمع، كما أنها تعد من ناحية أخرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي في إشباع احتياجات سكانه، ومن ثم في تحقيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد، والتي تعد الهدف النهائي للتنمية، كما أن الإنتاجية المادية للآلات وعمرها الإنتاجي لا يتناقصان إذا تركت عاطلة، على عكس رأس المال البشري الذي تتدهور إنتاجيته ويقل عمره الإنتاجي مع تركه عاطلا، ومع أن الآلات العاطلة لا تؤثر على إنتاجية الآلات، بينما العامل العاطل يؤثر على إنتاجية رأس المال المادي والبشري، إذ يمارس توفيرا سلبيا، ومن هذا المنطلق فالبطالة يجب أن تحضى باهتمام بالغ مع ضرورة رصد بيانات حقيقية على مستوى الدولة

لإعداد البطالة، حتى يمكن مواجهتها بشكل واقعي وعملي، وهذا درعدا لما يترتب عنها من آثار سلبية خطيرة، وآثار مدمرة على كيان الأسرة والمجتمع.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية البطالة.**
- **المبحث الثاني: النّظريات المفسّرة للبطالة.**
- **المبحث الثالث: آلية وآثار وأساليب علاج البطالة.**

المبحث الأول: ماهية البطالة

يعتر مفهوم البطالة من المفاهيم التي حظيت بأهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، وهي من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات العربية بشكل خاص، يمكن التعريف بها من خلال ما يلي:

المطلب الأول: تعريف البطالة وقياسها.

الفرع الأول: تعريف البطالة.

تعرف البطالة بأنّها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج رغم أنمه راغب قادر على القيام بالعمل.

وبناءا على ذلك يمكن اعتبار الفرد المتعطل عن العمل بأنه الفرد الذي يزيد عمره عن حد معين، وكان خلال الفترة المرجعية الزمنية بدون عمل وهو مستعد وجاهز يبحث عن العمل.[1]

أو تعرف البطالة: بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل وذلك خلال فترة زمنية معينة وأن:

القوة العاملة= العاملون+العاطلون عن العمل.

وأن: **السكان= القوة العاملة.**[2]

البطالة أو معدل البطالة هي نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المدنية الكلية والتي تتضمن كلا من العاطلين والعاملين (كل أولئك الراغبين والقادرين عن العمل المدفوع الأجر)، يعتبر الشخص القادر والراغب بالعمل بمعدل الأجر السائد إلا أنه غير قادر على الحصول عن العمل عاطلا عن العمل، وعمليا قيسا عدد العمال العاطلين عن العمل

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص 201.

[2] صلاح محمد عبد المجيد، أزمة البطالة، دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2011، ص 34.

واللذين يرغبون به، صعب جدا. هناك عدة طرق مختلفة لقياس عدد العمال العاطلين إلاّ أنّ كل طريقة تنحاز إلى اتجاه معين، ممّا يجعل المقارنات بين الطرق صعبة.

البطالة هي إحدى المشكلات الاقتصادية التي تسعى أغلب دول العالم لمعالجتها والتخفيف من آثارها، لذا من المهم جدّا أن توضع ابتداءا بعض الجوانب العامة لهذه الظاهرة وتبعاتها بالنسبة للإمكانات الإنتاجية الكلية.

أوّلا: تعني البطالة بأنّ الاقتصاد لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية المتاحة، وإذا حصلت البطالة على نطاق واسع فهذا يعني في نموذجنا المبسط للإمكانيات الإنتاجية بأن الإنتاج الفعلي هو دون المستوى الأقصى للإنتاج.

ثانيا: تمثل البطالة ضياعا في الموارد الاقتصادية لا يمكن أن يعوض، فكل يوم يبقى العامل فيه عاطلا عن العمل لا يمكن أن يعوض بعمل يوم آخر وبالتّالي تصنيع فرصة للتقدم والرفاهية، وهذا يتطبق بشكل على أي نوع الضياع في استخدام الموارد الإنتاجية سواءا كان ذلك في العمل أو الأرض أو رأس المال كتماهل العمال خلال ساعات العمل أو عدم استخدام وسائل الإنتاج الحديثة بالتعامل مع الأرض الزراعية أو سوء استخدام المكائن والمعدات أو عدم استخدامها بالكفاءة المصممة لها نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي أو سوء خدمات الصيانة.[1]

ثالثا: إنّ وجود البطالة أو طاقات إنتاجية فائضة بشكل عام يعني في عملية الاختيار بين البدائل بأنّه في استطاعة البلد زيادة إنتاج كلتا السلعتين في آن واحد أو أي منهما بدون تخفيض الأخرى.

ونذكر تعريف آخر للبطالة:

[1] نزار سعد الدين العيسى، د.إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص 41-42.

إذ أنها بالمعنى الاقتصادي لها مفهوم ينحصر بعنصر العمل ويقصد به العاطلين عن العمل، وقد يؤخذ بعدة مفاهيم للعاطلين عن العمل الذين تشملهم أرقام البطالة نذكر منها:

- العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين كانوا يعملون سابقا ولكنهم متعاطلين عن العمل وقت الإحصاء أو التعداد.

وهذا التعريف لا يشتمل إلاّ من كان يعمل سابقا ولكنه لا يشمل مثلا الخريجين الجدد الذين يبحثون عن عمل ولم يكونوا في السابق ضمن قوة العمل.

- العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص الذين يرغبون في العمل ولكنهم كلا يجدون فرصة عمل.

وهذا التعريف أشمل من التعريف السابق ولكنه يأخذ بعين الاعتبار الرغبة فقط، فالرغبة قد يرافقها مجموعة من الأمور تتعلق في الأجر والموقع الوظيفي وغير ذلك.

- العاطلين عن العمل هم أولئك الأشخاص القادرين على العمل والمستعدين للقيام به ولكنهم عاجزين عن العثور على العمل المناسب.

وإذا كان هذا التعريف أفضل من التعريفات السابقة إلاّ أنه قد يؤخذ عليه أن عنصر القدرة على العمل والاستعداد له أمور نسبية، فالشخص المريض حاليا يصبح قادرا على العمل بعد الشفاء، والاستعداد قد يصبح أمر شخصي يتعلق في ظروف العمل التي تلائم العامل والوقت الملائم كله.

- وقد يكون أفضل تعريف للبطالة على أنها تشمل كل الأشخاص القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدوه.[1]

كما يمكن التمييز بين مفهومين من مفاهيم البطالة وهما:

- **المفهوم الرسمي للبطالة:**

[1] عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010م/1431هـ ، ص 183-184.

إنّ البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلا فترة زمنية معينة.

- **المفهوم العلمي للبطالة:**

البطالة هي الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا و/أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني المستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

الفرع الثاني: قياس البطالة.

يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشر ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد المتعطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة. ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة" ومثلما حدث أن تمت التفرقة بين مقياسين للبطالة، هما المقياس الرسمي والمقياس العلمي لها كما يلي:

1- المقياس الرّسمي للبطالة:

يعرف معدّل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أنّ:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل بالطبع في ظل الأجور السائدة.

أي أنّ: **قوة العمل=حجم العمالة+حجم البطالة.**

وبالتّالي تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:

1. **العاملون:** ويتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية–خاصة–لكل الوقت أو لبعضه، سواءا أكانت عمالة مؤقتة أم عمالة دائمة، وسواء أكان ذلك في مجالات مدنية أم مجالات عسطرية.
2. **المتعاطلون:** ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

ويلاحظ أنّ هناك بعض الفئات لا تدخل ضمن القوة العاملة وهي:

أ. الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة وهو الأمر الذي يختلف من دولة إلى أخرى.

ب. الأفراد غير القادرين على العمل كالمرضى والعجزة وكذلك غير المتاحين للعمل لأسباب مختلفة مثل: الطلبة.

ج. الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت أو الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل ولا يرغبون فيه، وذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

ومن الأهمية يمكن أن نشير هنا إلى الملاحظات الآتية:

1–تختلف طريقة قيسا معدل البطالة من دولة إلى أخرى.

2–أن قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

3–يؤخذ على هذا المقياس للبطالة أنه يركز على البطالة الصريحة (السافرة) فقط.[1]

2– المقياس العلمي للبطالة:[2]

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 11–13.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وفقت لهذا المقياس فإنّ العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتّالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إمّا بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أوبسبب الاستخدام الأمثل لها.

والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه "الإنتاجية المتوسطة المحتملة" وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وبالتّالي فإنّ:

النّاتج المحتمل= قوة العملx الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

ن.م= ق x ج.م.

وإذا كان معدل البطالة الطّبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار ويكن 5% مثلا.

***قوة العمل المحتسبة=0.95 (من قوة العمل الكلية)..... 1**

ومن ثم فإنّ الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا وأمثلا.

***ن.م= 0.95xج.م.**

***الناتج الفعلي= قوة العمل x الإنتاجية المتوسطة الفعلية.....2**

ن.ف= 0.95xج.ف.

***فجوة الناتج= الناتج المحتمل–الناتج الفعلي..... 3**

ف.ن = ن.م–ن.م.

وتعرف فجوة الناتج بأنّها تمثل قيمة الناتج المفقود نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا و/أو أمثل.

ومن المعادلتين 3 و 4: **ف.ن= 0.95 x ج.م– 0.95 xج.ف..... 5**

ف.ن= 0.95 ق (ج.م–ج.ف)

$$\text{* فجوة أو حجم البطالة} = \frac{\text{فجوة الناتج}}{\text{ج.م}}$$

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل وذلك من خلال قسمة المعادلة (5) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة (ج.م).

$$\text{* ف.ب} = \frac{\mathbf{0.95}\text{ق}\left(\text{ج.م} - \text{ج.ف}\right)}{\text{ج.م}}$$

$$\text{* معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}}$$

$$\text{* معدل البطالة } \left(\text{م.ب}\right) = \frac{\mathbf{0.95}\text{ق}\left(\frac{\text{ج.ف}}{\text{ج.م}} - \mathbf{1}\right)}{\mathbf{0.95}\text{ق}} \quad \ldots\ldots 6$$

$$\text{* معدل البطالة } \left(\text{م.ب}\right) = \mathbf{1} - \frac{\text{ج.ف}}{\text{ج.م}} \quad \ldots\ldots 7$$

والمعادلة (7) تمثل معدل البطالة وفقا للقياس العلمي، وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كافة أنواع البطالة في المجتمع سواء أكانت سافرة أو جزئية أو مقنعة وغيرها، أو بمعنى آخر كل من البطالة الصريحة أو البطالة غير الصريحة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة.

تأخذ البطالة أشكالا متعددة طبقا لمسبباتها، مما يترتب عليه اختلاف إجراءات مواجهتها، غير أنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين للبطالة، يندرج تحتهما أنواع فرعية متعددة هما:[1]

I. البطالة السافرة:

البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة شيوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة، وتتمثل البطالة السافرة في وجود افراد قادرين على العمل و لا يشغلون أية وظائف و بالتالي يكون وقت العمل بالنسبة اهم ضفرا و تتمثل البطالة السافرة أكثر أشكال البطالة ديوعا بوصفها الصورة الواضحة للبطالة و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة هما البطالة لاجبارية و البطالة الاختيارية

ويمكن التمييز بين نوعين للبطالة السافرة هما: "البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية"

أوّلا: البطالة الإجبارية.

يتضمن هذا النوع من البطالة السافرة الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه، ويبحثون عنه ولا يجدون فرص متاحة لهم في ظل الأجور السائدة وهذا الشكل الظاهر للبطالة ذلك الذي لا يمكن للصين أن تخطئه، أي أنه يتمثل في فائض العرض في سوق العمل من الأفراد الراغبين في العمل والقادرين عليه، ويمكن التمييز بين عدة أشكال للبطالة الإجبارية، وذلك وفقا للأسباب المؤذية إلى كل منها وهي:

1. البطالة الاحتكاكية:

يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 16-17.

وفي التكنولوجيا، وبسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجرا أو الانتقال من منطقة إلى أخرى.[1]

وتتميز البطالة الاحتكاكية بتواجدها في الاقتصاديات كافة أيا كان مستوى نموها ومهما اختلفت طبيعتها، وذلك لأن سوق العمل يتميز بطبيعته الحركية، كما تدفق المعلومات لا يتم بالصورة المثلى، ولأن بحث العمال عن الوظائف وبحث أصحاب الأعمال عن العمل عادة ما يأخذ بعض الوقت.[2]

ويمكن التمييز بين نوعين من البطالة الاحتكاكية هما: البطالة أثناء فترة البحث عن عمل وبطالة قدرة الانتظار.

- **البطالة أثناء فترة البحث عن عمل:**

فإنها تنشأ سواء من جانب العمال أو رجال الأعمال بسبب عدم تجانس كل من عنصر العمل والوظائف بدرجة كبيرة، حيث يختلف الأفراد من حيث الدوافع والقدرات، حتى لو كان على نفس مستوى التعليم والتدريب والخبرة.

وينشأ عن عدم تجانس الوظائف أن المنشآت تدفع أجورا مختلفة، وتقدم فرصا مختلفة للترقي وكذلك اختلاف شروط العمل وظروفه، وفي الوقت نفسه تكون فيه المعلومات عن سوق العمل حول تلك الاختلافات غير كاملة وتأخذ وقتا للحصول عليه.

- **بطالة فترة الانتظار:**

في الوقت الذي ينقضي انتظارا للتعيينات من قبل الحكومة أو الجهات الرسمية بالنسبة للمؤهلين والداخلين الجدد إلى سوق العمل بدلا من البحث عن وظائف في مجالات أخرى،

[1].محمد حسين الوادي، د.كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007-1427، ص 164.

[2]علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 18.

وكذلك انتظار الأفراد المسرحين مؤقتا من وظائفهم للعودة مرة أخرى إليها بدلا من البحث عن وظائف جديدة.[1]

2. البطالة الهيكلية (Structural unempolyment):

تظهر البطالة الهيكلية في منطقة معينة عندما تؤدي التغيرات في أنماط الطلب إلى عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمعروضة فيها، أو عندما تتسبب هذه التغييرات في عدم التوازن بين المطلوب والمعروض من العمال فيما بين المناطق المختلفة. وإذا كانت الأجور مرنة، وكانت تكاليف الانتقال بين الوظائف في منطقة معينة أو الانتقال بين المناطق المختلفة منخفضة للغاية، فإن تكيف سوف العمل سرعان ما يقضي على هذا النوع من البطالة.

قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة التغييرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي كتحول الاقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة.[2]

وتنشأ البطالة الهيكلية لأسباب متعددة لعل أهمها:

أ. التغيرات في هيكل الطلب:

يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب -بصفة عامة-على كثير من السلع، إلاّ أنّ هذه الزيادات تتأتى بنسب مختلفة بالنسبة للسلع؛ وذلك لأنها تكون أقل من الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب أكبر من الزيادة في الدخل الحقيقي فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، ويؤدي هذا التغير في هيكل الطلب إلى ظهور البطالة الهيكلية في هذه المجالات الأخيرة.

ب. التّقدّم الفنّي المطرد:

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] محمد حسين الوادي، د.كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

يطلق على هذه البطالة الهيكلية في بعض الأحيان البطالة التقنية، وهي ناجمة عن عدم الإلمام بالتقدم التقني الحديث، فضلا عن استخدام المعدات والآلات الجديدة يكون مكثفا لعنصر رأس المال، مما يؤدي إلى إحلال رأس المال محل العمل.

ج. التّغيّر في الهيكل وزيادة نسبة صغار السن والإناث في الفترة العاملة:

يلاحظ أنّ النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن حديثو التخرج، والإناث في قوة العمل، وهي فئات قليلة الخبرة، تزداد مع النمو السكاني، مما يترتب عليه زيادة البطالة الهيكلية بين تلك الفئات لعدم توافر الخبرات والمؤهلات اللازمة لشغل الوظائف الشاغرة لديهم، خاصة فيما يتعلق بتلك الوظائف التي تحتاج إلى خبرات ومؤهلات خاصة.[1]

وعلاج البطالة الهيكلية ليس بالأمر الهيّن، حيث أنها تتطلب فترة طويلة نسبيا لمواجهتها وهي الفترة التي خلالها يتمّ إعادة تعليم العمّال العاطلين وتدريبهم لإكسابهم المهارات التي تتطلبها الوظائف الشاغرة والجديدة التي استحدثتها التغيرات الهيكلية.وهذا الأمر له تكاليف في التعليم والتّدريب وإعادة التأهيل، وربما لا تتوافر في عديد من الدول–خاصة النامية منها– يضاف إلى ذلك الصعوبات التي تواجه تدريب العمال القدامى على اكتساب مهارات جديدة، إذ يصعب عليهم التخلي عن المهارات التي اكتسبوها خلال فترات زمنية طويلة، والتكيف مع المهارات الجديدة المطلوبة.[2]

غير أنّه يصعب الفصل بشكل قاطع بين كل من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، ذلك أنّ جزءا من الثانية قد يدخل ضمن الأولى عندما تطول فترة الانتقال من عمل إلى آخر بسبب الاختلاف الكبير بين متطلبات العملين كليهما من حيث نوعية المهارات اللازمة لكل منهما. كما أنّ التغيرات الهيكلية قد تؤدي إلى زيادة البطالة الاحتكاكية نظرا لخلق فرص

[1] يوسفات علي ،البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة من 1970-2009، ملتقى بعنوان الأثار الاقتصادية لظاهرة البطالة ، ص5.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 23–24.

جديدة للعمل، وما تضيفه من مزايا أكبر، مما يشجع بعض العمال على ترك أعمالهم القديمة محاولين الدخول إلى تلك الفرص الجديدة.

وبالرّغم من وجود قدر من التشابه بين كل النوعين من البطالة الذي يتمثل في تزامن البطالة مع توافر فرص العمل المتاحة في الوقت نفسه، إلاّ أنّهما يختلفان في الأسباب وكيفية العلاج في كل منهما.

3. البطالة الدورية (Lyclical Unemployment):

من المعروف أنّ ظاهرة الدورة الاقتصادية هي طبيعة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية والدورة الاقتصادية هي مجموعة من المظاهر والأحداث الاقتصادية التي تتعرض لها الكيانات الاقتصادية بين فترة وأخرى وبشكل رتيب على مرّ الزّمن. وضمن مراحل الدورة الاقتصادية تمرّ فترات من الانكماش والكساد حيث تبدأ ظاهرة قصور الطلب الفعلي وتتعمق باتجاه ركود في الأسواق وصعوبة تصريف الإنتاج فيتم تسريح العمال وتزداد البطالة.

وقد كان من أسوأ ما شهدته الاقتصاديات المتقدمة من تفاقم مشكلة البطالة أثناء أزمة الكساد العظيم (1929-1932).[1]

تعتبر البطالة الدورية بطالة إجبارية ترتبط بتقلبات النشاط الاقتصادي، أو ما يسمى دورة الأعمال الاقتصادية، حيث تظهر في حالة الانكماش أو الركود، ذلك أنه عندما ينخفض الطلب الكلي على السلع والخدمات، يقوم أصحاب الأعمال بتسريح جزء من العمال،.[2]

يتطلب علاج البطالة الدورية اتباع سياسات اقتصادية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستثمار والصادرات والإنفاق الحكومي و/أو إنقاص كل من الواردات والضرائب، غير أنّ هذا قد لا يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في مواجهة الزيادة في الطلب الكلّي، مما ينعكس بدوره على ارتفاع المستوى العام للأسعار دون تحقيق زيادات محسوسة في كل من الإنتاج والعمالة، ذلك

[1] عبد الحكيم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 185.

[2] --د.علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 26.

أنّ المشكلة في الدول النامية تنصب في جانب العرض، حيث أنّ سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول، بسبب انخفاض مستويات الإنتاج، ومن ثم يتطلب العلاج التّأثير في جانب العرض الكلّي من خلال زيادة الإنتاج واستغلال الموارد المعطلة، وهذا الدور يؤدي إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الكلي.

4. البطالة الموسمية (Seasobal Unemployment):

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاط هذه الأنشطة في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى. وتبعا لذلك يتأثّر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم آخر.[1]

ونلاحظ أنه مع تقدم طرائق الإنتاج والتقدم الفني والتكنولوجي فإن هذا النوع من البطالة بات بشكل نسبة ضئيلة إلى تعداد البطالة الكلية.

وبذلك يلاحظ وجود تشابه بين البطالة الدورية والبطالة الموسمية في أنّ السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلاّ أنّ البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، بينما يتمثل سبب البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة، وفي قطاعات محددة ومن ثم تكون أكثر انتظاما، ويمكن توقيعها خلال أوقات معينة في السنة، فمثلا يقل الطلب على عمال الزراعة بعد انتهاء مواسم الزراعة ويعود إلى مستواه السابق مرة أخرى عند حلول مواسم الحصاد، وبالمثل ينخفض الطلب على عمال البناء في مواسم الشتاء، ثم يزداد في فترات أخرى.

ويمكن الحدّ من البطالة الموسمية عن طريق إيجاد أعمال معينة يمكن للأفراد ممارستها، مثل اشتغال المزارعين بالأعمال العامة المتعلقة بالبنية الأساسية، مثل تطهير المصارف وتقييد

[1]–د.محمد حسين الوادي، د.كاظم جاسم العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الطرق في فترات نقص الطلب على العمل في النشاط الزراعي هذا فضلا عن تنويع المنتج الزراعي بدرجة أكبر مع التوسع في الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالزراعة في تلك المناطق.[1]

ثانيا: البطالة الإختيارية: تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنهم لا يرغبون فيه في ظل الأجور السائدة، بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم، مثل الأغنياء الذين يعزفون عن قبول العمل في ظل الأجور المتاحة، وبعض المتسولين، وكذلك الأفراد الذين تركوا وظائف كانوا يحصلون منها على أجور عالية، ولا يرغبون في الالتحاق بوظائف مماثلة بأجور أقل مما تعودوا عليه من الأجور المرتفعة، غير أن هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع.

II- البطالة المقنعة (Disguised Unemployement)

إن البطالة المقنعة توجد حيث يعمل الأفراد بأقل من الطاقة الإنتاجية المفترضة لهم، أو في حالة وجود أعداد من العاملين في بعض القطاعات دون أن يترتب على وجودهم ناتج صافي أو إضافي، أو حتى انه قد يترتب –أحيانا- على توظيفهم نقص الناتج الكلي. أي أنهم في حالة عمالة ظاهريا فقط، بينما عملهم لا يسفر عن خلق سلع أو خدمات وبالتالي تكون إنتاجياتهم الجدية في الحالة الأولى صفرا وسالبة في الحالة الثانية.

ويتضح من ذلك أن للبطالة المقنعة مفهومين[2] :

المفهوم الأول: ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون ولكن ليس بكامل طاقاتهم أو يعملون في أعمال إنتاجية فيها أقل بكثير مما يمكن أن تكون عليه في أعمال أخرى.

المفهوم الثاني : وهو الأكثر شيوعا وهو ينصرف إلى الأفراد الذين يعملون في أعمال تكون فيها الإنتاجية الحدية للعمل ضئيلة جدا أو منعدمة وقد تكون سالبة.

[1]–د.علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص30.

وتزداد البطالة البطالة المقنعة ظهورا وانتشارا في البلاد النامية حيث تتميز بوجه عام بوفرة نسبية في عنصر العمل، بينما تكون فرص العمل فيها محدودة بسبب ضيق مجالات الإنتاج عموما، ومما يجعل الأفراد يشتغلون في أية أعمال حتى ولو كانت متدنية أو عديمة الإنتاجية، ومما يدعم ذلك الأمر انخفاض المستوى التعليمي، وارتفاع نسبة الأيدي العاملة غير الماهرة.

ولذا فإن أسباب البطالة المقنعة تكمن في طبيعة الإقتصاد النامي وخصائص بنيانه، حيث يكون الوزن النسبي للقطاع الصناعي محدود وقدرته على امتصاص العمالة ضعيفة، وبالتالي لا يوجد أمام فائض العمل إلا بالإلتجاء إلى القطاع الزراعي بسبب الزيادة السكانية في الريف ونظام العائلة الممتدة فيه أو إلى قطاع الخدمات الحكومية – لأسباب إجتاعية وسياسية مثل سياسة تعيين الخريجين والتكدس فيهما .

-ويلاحظ، أن البطالة المقنعة تمثل تبديدا لجزء مهم من القوة العاملة، حيث تستنزف هذه الطاقات في أعمال لا تفيد الإقتصاد ولا يترتب عليها إضافات مهمة إلى الناتج القومي، من ثم، تمثل البطالة المقنعة أخطر أنواع البطالة لأنه من الصعب حصرها، إذ أنه في ظلها ألأفراد يكونون ظاهريا يعملون وإن كانوا لا يضيفون كثيرا إلى الإنتاج، حيث أن الإنتاجية الحدية تكاد تكون صفرا.

وتعد ظاهرة البطالة المقنعة من أصعب أنواع البطالة من حيث التعامل معها أو علاجها، وذلك أنه لا سبيل لعلاجها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج يصاحبها فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة، وذلك من خلال تغيير بنيان الإقتصاد القومي والتنويع في هيكله.[1]

وهناك أنواع أخرى من البطالة:

1- البطالة الفنية:

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص31-32.

قد تنشأ البطالة الفنية بسبب الإستغناء عن بعض العمال نتيجة التحسينات التي تطرأ على طرق الإنتاج واستخدام التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المتقدمة كما حصل مع عمال المطابع (طباعة المصحف) في بريطانيا في أواسط الثمانينات حيث تم إحلال آلات الطباعة الإلكترونية –طباعة الكمبيوتر– محل الآلات التقليدية وعندها تم الإستغناء عن العديد من عمال المطابع.

وقد تنشأ البطالة الفنية نتيجة لترك بعض العاملين عملهم لينتقلوا إلى عمل آخر وقطاع آخر أو صناعة أخرى في فترة الإنتقال يكونوا في تعداد البطالة.[1]

2- البطالة الجامدة:

تمثل هذه البطالة أولائك الأشخاص القادرين على العمل والعاطلين عنه ولكنهم لا يسعون وراء العمل في الوقت الذي توجد فيه فرص عمل لمن يبحث عنه، ومن الأمثلة على هذا النوع من البطالة بعض أغنياء الدول النامية فأنت تجد العديد منهم غير مستعدين للعمل مع وفرته.

مكتفين في العيش في بحبوحة الغنى، ومن الأمثلة أيضا ما تشاهده في الدول المتقدمة من قطعان المتسكعين في الطرقات (مثل الهيبيين والبنكس) الذين يفضلون العيش على فتات الموائد عوضا عن العمل والكسب.

3- **شبه البطالة:** هذا النوع من البطالة قريب من البطالة الموسمية، إذ أن العمال في هذه الحالة يعملون عملا غير دائم أو عمل جزئي.

ومن الأمثلة على شبه البطالة، أولائك العمال الذين نشاهدهم في الساحات العامة والذين يعملون يوم أو يومين في الأسبوع ويتعطلون باقي أيام الأسبوع.

أو ذلك الشخص الذي يعمل عملا جزئيا في شركة أو مؤسسة ما فهو لا يعمل كل الوقت يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم ويتعطل في اليوم.

[1] عبد الحكيم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص186.

4- **البطالة الإحلالية:** هذا النوع من البطالة بدأت تعاني منه بعض الإقتصاديات مع انتشار وسائل المواصلات الحديثة وسهولة الإنتقال والسفر وتسهيلات الهجرة والإقامة. ففي مثل هذه الأحوال تنتشر البطالة ليس بسبب عدم الرغبة في العمل أو البحث عنه، وليس بسبب عدم وجود فرص العمل، وإنما بسبب إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية.

وربما كان أسوأ أنواع البطالة الإحلالية هو ما ينشأ نتيجة إحلال السلع المستوردة محل الإنتاج المحلي.

البطالة سبب التمييز العنصري، في هذه الحالة يضطر العامل إلى عدم العمل ليس بسبب الكفاءة وإنما بسبب العنصر أو العرق.

- البطالة بسبب الدين كأن يصار إلى الإستغناء عن العمال بسبب مذاهبهم الدينية أو عقائدهم.
- البطالة بسبب الجنس كأن يصار إلى الإستبعاد النساء أو الرجال عن العمل بسبب جنسهم.[1]

المطلب الثالث: أسباب البطالة:

فهذه الأسباب قد تشترك وقد تختلف من نوع لآخر، فهي تشترك في الأزمات الإقتصادية وتختلف في غيرها فمثلا أسباب البطالة المقنعة تختلف عن أسباب البطالة الفنية وهكذا

وعموما فالأسباب تنقسم إلى قسمين أسباب داخلية وأسباب خارجية تبدو من خلال فرعين اثنين:

I. **الأسباب الداخلية:** إن هذه الأسباب في عمومها مرتبطة بالسياسة الداخلية للمجتمع، أو هي نتيجة لعوامل محلية أدت إلى إيجادها، ولعل أبرز هذه الأسباب ما يلي:

[1] عبد الحكيم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص187-188.

1. تغير بعض الناس أعمالهم فينتقلون من وظيفة إلى أخرى، ومن صناعة إلى أخرى، وخلال فترة الانتقال هذه التي تستغرق وقتا، فإن الناس يكونون في حالة بطالة.
2. تغيرات في عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف.
3. الخلل في السياسات التعليمية التي تتبعها الدولة فالجامعات تعمل دون خطة لتخرج كل عام آلاف الخريجين في تخصصات لا يحتاج إليها المجتمع، مما أدى إلى فراغ رهيب في عالم الشغل لدى هؤلاء الخريجين، وبالتالي شبح البطالة يتجدد ويتزايد.
4. التخلف الاقتصادي في الدول النامية، وهو اجتماعي المنشأ، فكلما زاد التضخم الاجتماعي (السكاني) كلما زادت نسبة البطالة ارتفاعا، ذلك أن الزيادة السريعة في النمو السكاني وما ينشأ عن ذلك من خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب بسوق العمل، فالنمو السكاني يؤدي إلى زيادة نمو القوى العاملة، وبالتالي زيادة عدد الراغبين في الحصول على فرصة عمل
5. عدم توزيع القوى البشرية حسب الاحتياجات الفعلية، حيث أدى هذا الأمر إلى انتشار البطالة في تخصصات معينة علما أن جهات أخرى في الدولة بحاجة إلى تخصصاتهم.
6. في حالة الكساد الاقتصادي العام. [1]
7. المحسوبية وبروز المنتفعين في بعض المراكز الإدارية الذين ساهموا في تهميش جزء كبير من الكفاءات وبالتالي تثبيط الطاقات وتحويلها إلى بطالة مهمشة لا عمل لها.
8. زيادة ساعات العمل الإضافية حيث وجد في دراسات اقتصادية أن حوالي 20% من ساعات العمل الإضافية يمكن تحويلها إلى وظائف مجدية اقتصاديا وسياسيا وإداريا، مما يحد من مشكلة البطالة دون الإخلال بتوازن الاقتصاد وسوق العمل.

[1] عباس صالح، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص90.

9. عدم تحديث وتطوير أساليب وطرق العمل، وعدم التوسع في أماكن الإنتاج أو تنفيذ مشروعات جديدة.
10. توظيف وعمل بعض الشباب في أعمال وأشغال مؤقتة، ولا تحتاج لخبرات وبأجور متدنية وبدون عقد وبدون تأمينات مما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة.
11. اعتماد سياسة التقويم الهيكلي لتدبير الأزمة، تقوم على مجموعة من التدابير الانكماشية التي تقود على تفاقم البطالة كتقليص دور الدولة لتوفير فائض اقتصادي لسداد المديونية والتخلي عن القطاع العمومي عبر فتح المجال أمام الخوصصة والمراهنة على القطاع الخاص الأجنبي لحلول محل الدولة.
12. إخفاق المسئولين وقلة كفاءتهم في تسيير شؤون الدولة والمجتمع.
13. الرد على طالبي العمل بأن التوظيف قد توقف أو عدم وجود مناصب مالية أو قلة مناصب الشغل أو عدم توفر المنصب في الاختصاص المطلوب أو قلة الخبرة أو اشتراط الإعفاء من الخدمة العسكرية.
14. عدم التحرك الفعال للبطال في البحث عن العمل، وهذا قد يرجع إلى التهاون أو قلة الشجاعة.
15. الظروف المناخية والعادات الاجتماعية تؤدي إلى البطالة، فمثلا عمال الزراعة والبناء والحراسة يعانون من بقائهم بلا عمل خلال جزء من السنة.[1]
16. الفقر الشديد في الفكر الاقتصادي في فهم مشكلة البطالة والتصدي لها.
17. غياب روح التكافل الاجتماعي أي الافتقار لروح التواد والتراحم والتعاطف التي دعا إليها الإسلام.
18. عدم الاستخدام الرشيد للموراد المتاحة.

[1] قاسيمي ناصر، خريجوا الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجيستر، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1991-1992، ص180.

19. نظرة القصور التي ينظر إليها المجتمع لأصحاب المجتمع الحرفي، والميل نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية.
20. عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب ندرة المنظمين وضآلة المدخرات وسوء توجيهها وضعف الحافز على الاستثمار لضيق السوق المحلي والتخلف التكنولوجي، الذي يربط المنتجين في الاقتصاد المتخلف بالوسائل البدائية في الإنتاج.
21. ثبات الأجور وعدم تغيرها.بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار، وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة إلى أخرى.
22. الافتقار إلى المهارات الأساسية مع انعدام فرص العمل الفعلية في مجال الصناعات التحويلية.

ومن هنا نستطيع القول بأن الأسباب الداخلية مرجعها بالدرجةالأولى إلى سوء التخطيط، أو إلى غياب سياسة واضحة المعالم مما أدى إلى فشل كل السياسات التنموية والاستثمارية التي انتهجتها الدولة وهو الشيء الذي انعكس سلبا على القطاعين العام والخاص معا، ومن ثم انتشار البطالة بكل أشكالها وأنواعها.

II. **الأسباب الخارجية:** فهي لا تقل أهمية عن سابقتها، وذلك أن الكثير من المتغيرات الداخلية هي في الحقيقة ناجمة عن عوامل خارجية أثرت فيها وأفرزتها على أرض الواقع، فلا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عن أحدهما. فكل منهما مكمل للآخر، وفيما يلي عرض لأهم الأسباب الخارجية:

1. سياسة الاستدانة الخارجية، وذلك في غياب أية مراقبة ديمقراطية شعبية لجدوى هذه الاستدانة ولمجالات توظيفها. فاختيار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقية يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية وبالتالي إلى تراجع الاستثمار والتشغيل.

2. طبيعة الاقتصاد إذا كان متوجها إلى الخارج، والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلي فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي إلى زيادة معدل البطالة في الدول المهمشة.
3. هيمنة سياسة العولمة على اقتصاد الدولة فينتج عنه خوصصة وتفويت ممتلكات الشعب للرأسماليين وبالتالي فقدان الدولة لاستقلالها الاقتصادي.[1]
4. انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث نجم عن ذلك صعوبات اقتصادية، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزاد في أرقام البطالة.
5. اختلال التوازنات الداخلية والخارجية نتيجة اتجاه سياسة الميزانية لخدمة مصالح رأس المال على حساب العمل وما يرتبط بذلك من امتيازات ضريبية وعينية للمستثمرين الأجانب، وتقديم القطاع العمومي عبر خوصصة هذه للشركات المتعددة الاستيطان، وتكريس عائدات الميزانية لخدمة الدين الداخلي والخارجي على حساب الاستثمار، وهو ما يكرس مزيدا من ضعف النمو والتخلف وتفاقم البطالة.
6. الاستعمار وهذا خاص بالدول المستعمرة، ذلك لأن المستعمر يسعى إلى تخريب الاقتصاد الوطني بكل أنواعه.

7. التقدم والتغير التلاحق في مجالات التكنولوجيا، والتعليم والتصنيع، بل وفي المجالات الاقتصادية والسياسية المطبقة.

[1] محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في الإقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة فرع إقتصاد إسلامي، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 45.

8. التقنيات المتطورة، إذ أنها قد ساهمت في زيادة حدة البطالة حتى في الاقتصاديات المتقدمة نتيجة لاستخدام الأنشطة كثيفة رأس المال وضعيفة الاستخدام للعمالة البشرية، مما أدى إلى ابتداع بديل لحالة التوظف الكامل بمفهوم مستحدث يطلق عليه (المعدل الطبيعي للبطالة أو البطالة المقبولة اجتماعيا) وبمقتضى ذلك المفهوم يتم تجاهل البطالة عند حد معين لها كنوع من التكيف مع تلك المشكلة التي تتزايد آنيا مع معدلات تضخم الأسعار، بل إن البعض وصلوا إلى حد إعطاء مشكلة التضخم أولوية في الاهتمام قبل الخوض في حل مشاكل البطالة.

وهكذا نلاحظ بأن الأسباب الخارجية لها تأثير كبير على الاقتصاد القومي، والتي تعجز الحكومات معه عن تطبيق سياسات حازمة وصارمة، مما كان له أسوأ الأثر على موازين المدفوعات، فضلا عن ضعف قدراتها الذاتية على الإنتاج والإنتاجية، مما أدى إلى خفض معدلات النمو والتوظيف وارتفاع معدلات البطالة.[1]

وبوجه عام فإن هذه الأسباب جميعها قد ساهمت مساهمة كلية في خلق المشكلة، ومن هنا يمكن الجزم بأن للبطالة أسبابا سياسية اقتصادية واجتماعية.

المبحث الثاني: تفسير البطالة عبر المدارس الاقتصادية المختلفة

يمكن تلخيص ظاهرة البطالة من خلال النظريات والمدارس الآتية:

المطلب الأول: النظريات المفسرة للبطالة

الفرع الأول: البطالة في الفكر الكلاسيكي

مع بداية القرن 17 ظهرت عدة نظريات تفسر الإختلال في سوق العمل وفي هذا المطلب سوف نستعرض أشهر وأهم هذه النظريات من خلال عرض محتوى كل نظرية وتقديم أهم الإنتقادات التي تعرضت إليها.

[1] محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص46.

I. **نظرية حد الكفاف (أجر الكفاف)**: نشأت هذه النظرية في فرنسا في القرن الثامن عشر على يد رواد الفكر الإقتصادي الفرنسي "تورغو" و "فرانسوا كيني" و"دولارفيير"، وقد ظهرت هذه النظرية في أوروبا في ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية جدّ متدهورة وقد عانت الطبقة العاملة في تلك الفترة البؤس والشقاء والحرمان.

وأصبحت هذه النظرية من أهم موضوعات علم الاقتصاد، فمنذ بداية القرن التاسع عشر أي منذ نشأة علم الاقتصاد على يد رواد المدرسة الاقتصادية التقليدية فحسب رواد هذه النظرية فإن مستوى الأجور يتحدّد بما يعادل قيمة المواد والحاجات الضرورية الأساسية التي تكفل العيش للفرد العامل ولو عند الحد الأدنى وحسبهم فإن ديناميكية العرض والطلب في سوق العمل هي التي تضمن استقرار الأجور مدّة طويلة عند مستوى الكفاف وذلك لضمان حياة العامل.

وأصبحت نظرية حدّ الكفاف جزء لا يتجزأ من الفكر الكلاسيكي. وبحسب هذا القانون إذا ارتفع مستوى الأجور عن الحد الأدنى الضروري للحياة، تحسن الحالة المعيشية للعمال، مما يجعلهم يقبلون على الزواج وبزيادة عدد المواليد يزيد عرض العمل في المجتمع، وبزيادة العرض تنخفض مستويات الأجور إلى حدّ أدنى وممكن أقل منه، ولكن الأجور لا يمكن أن تبقى مدة طويلة عند هذا المستوى الضروري لمعيشة العمال و إعالة أسرهم .مما قد يجعل الأفراد مرة أخرى يبتعدون عن الزواج وتقل الولادات فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور كنتيجة لذلك، وتصبح عند مستواها السابق أو أعلى منه وهكذا فإن ديناميكية العرض والطلب على العمل في سوق العمل تجعل الأجور، حسب هؤلاء الاقتصاديين تدور في حركتها حول مستوى حد كفاف (الحاجات الضرورية اللازمة لعيش الفرد العام)[1].

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012، 2013، ص73.

تحدّد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل بأدنى حدّ لمستوى المعيشة وهو ما يسمي بحد الكفاف لكي لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، وتسمى الأجور في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل.

II. نظرية مخصص الأجور (رصيد الأجور):

مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت نظرية أخرى في انجلترا وهي نظرية رصيد الأجور، و قد وجدت بذورها في نظرية حدّ الكفاف و جاءت كنظرية مكملة لهذه الأخيرة و قد ظهرت في وقت كانت فيه المشروعات الصناعية و التجارية في أشد الحاجة إلى رؤوس الأموال. ويعتبر مستوى الأجر حسب هذه النظرية عامل متغير، ويتوقف على قوتين أساسيتين هما الطلب على العمل من جانب المنتجين، وقوة العرض من ناحية العمال المنافسين على العمل. ويترتب على هذه النظرية أن مستوى الأجر يظل ثابتا ما دامت كمية الأموال التي يخصصها المنتجون لرفع الأجور تبقى ثابتة، ومادام عدد العمال لم يتغير. وفي مثل هذا الوضع فإنه لا يمكن لأي فئة من العمال أن تحصل على زيادة في أجرها كنتيجة لضغوط التشريعات القانونية وكذا النقابات العمالية، إلا على حساب نقص أجور الفئات الأخرى للعمال .فما دامت الأموال المخصّصة لرفع أجور العمال تظل ثابتة، فإن الزيادة في نصيب طبقة العمال سيكون من هذا الرصيد، أي لابد أن يكون على حسب نقص نصيب باقي الطبقات الأخرى من الرصيد، و بالطبع من أجورهم تبعا لذلك أما إذا تم زيادة مخصّصات الأجور فسوف يكون ذلك على حساب أرباح المنتجين .[1]

و يمكن توضيح العلاقة بين مخصّصات الأجور و عدد العمال و متوسط الأجور كما يلي:

متوسط الأجور = مخصصات الأجور / عدد العمال

[1] محمد بن عبد الله بن علي النفيسة، الأجور و أثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي : دراسة مقارنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991 ، ص585.

يرجع السبب الرئيسي لظهور هذه النظرية إلى ما لاحظه الاقتصاديون من مرور زمن بين الإنتاج والتسويق، ويعطي العمال أثناءها أجورا من مدّخرات سابقة مخصصة لدفع أجور العمال.

III. نظرية الإنتاجية الحدية للأجور:

ظهرت في الأول نظرية عرفت ب"نظرية إنتاجية العمل" في أواخر القرن التاسع عشر على أيدي الاقتصادي الفرنسي لورا بوليو و الاقتصادي الأمريكي ولكر .و يتقرّر أجر العامل بناء عليها بإنتاجيته، فكلما زادت زاد أجره، حيث تدفع أولا حصص عناصر الإنتاج الأخرى من الإنتاج الصافي، و ما يتبقى منه يدفع أجورا للعمال[1]، وبالرغم من أن هذه النظرية تفسر أسباب اختلاف الأجور بين العمال إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:

- ✓ أنها أهملت قانون العرض والطلب وأثره في تحديد الأجر.
- ✓ مخالفتها لواقع تحديد الأجر حيث يتحدّد سلفا قبل العمل.
- ✓ لم تبيّن المقصود بالإنتاجية إن كانت الكمية أم القيمة أم الحدية.

بسبب الانتقادات السابقة، قدّم بعض الاقتصاديين نظرية جديدة لتحديد الأجور انطلاقا من الإنتاجية، ألا وهي نظرية الإنتاجية الحدية.

وتقوم هذه النظرية على الافتراضات التالية[2]:

1. سيادة المنافسة الكاملة في السوق (سوق العمل)، و هذا يعني أن ثمن السلعة و ثمن العمل يعتبر معطى بالنسبة للمشروع.
2. أن الذي يحكم الطلب على العمل هو الإنتاجية الحدية العينية للعامل، و حيث أن العامل لا يتقاضى أجره في صورة سلع، فإن الطلب على العمل يتحدّد بقيمة الإنتاجية الحدية للعامل.
3. بقاء جميع العناصر ثابتة ما عدا عنصر العمل.

[1] دحماني محمد دريوش، مرجع سبق ذكره، ص75 ،77.
[2] عوض، أحمد صفي الدين. مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى: دار العلوم للطباعة والنشر، ، الرياض 1983 ، ص 182.

4. يسعى المشروع إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، لذى فإنه يستخدم ذلك الحجم من القوة العاملة الذي عنده حتى يتساوى قيمة الناتج الحدي مع الأجرة.
5. مجتمع ساكن غير قابل للنمو الاقتصادي، و هذا يعني ثبات كل من السكان ورأس المال و أساليب الإنتاج.
6. حرية الانتقال التام لعنصري الإنتاج العمل و رأس المال.

يمكن توضيح منحنى الإنتاجية الحدية بالشكل التالي:

الشكل رقم (5): منحنى الإنتاجية الحدية:

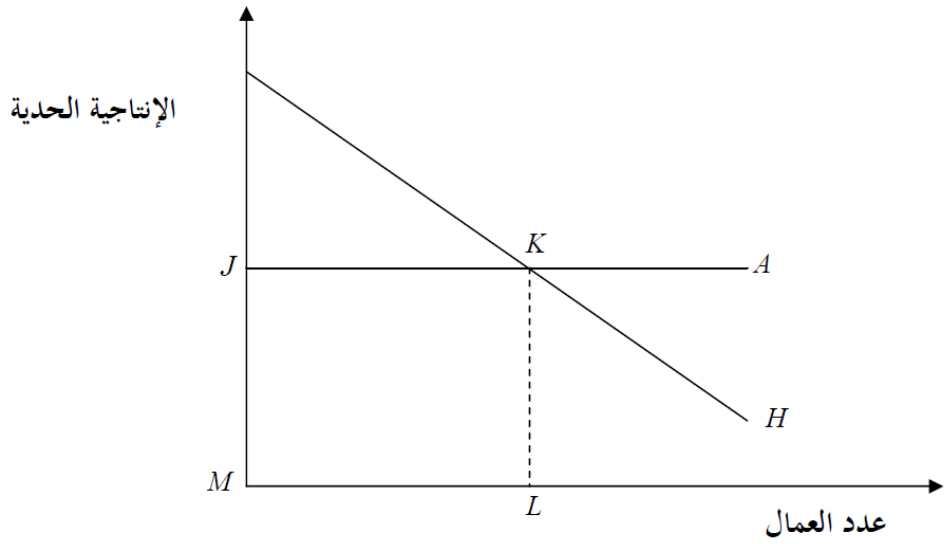

المصدر :عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الاقتصاد بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص586

فالمنتج يحاول استخدام ما لديه من رأس المال و ما يتوفر من عمال لتحقيق أقصى ربح ممكن، ولذلك سوف يستمر باستخدام العمال إلى أن يتساوى معدّل أجر آخر عامل مع إنتاجه الحدّي، أي في الشكل السابق عند عدد عمال (L,M) فيتقرّر بذلك معدّل الأجر (J ,M) و هو أجر لجميع العمال.[1]

[1] عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الإقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1974، ص586.

الفرع الثاني: تفسير البطالة عند كارل ماركس وعند النيوكلاسيك:

I. النظرية الماركسية:

إن الأجر في المنظور الماركسي يتحدّد بكمية العمل اللازمة لإنتاج وسائل العيش الضرورية، ليس للبقاء فقط و إنما لضمان استمرارية العملية الإنتاجية. وفق هذه النظرية فإننا انتقلنا من الأجر مقابل الحياة إلى الأجر مقابل الإنتاج. و يرجع هذا التحول في مجال علاقات العمل إلى بروز فكرة تواجد النقابات العمالية للدفاع عن مصالح العمال المهضومة.

يرى ماركس أن سعر العمل في نظر المنظم (الرأسمالي) يتمثل في ذلك المقابل الضروري جدا، والذي يسمح للعامل بالبقاء على قيد الحياة، و منه فتكلفة العمل يجب أن تتحدد بقيمة السلع الضرورية لضمان استمرارية الإنتاج، التطوير و المحافظة على خلود قوة العمل. ويرى أيضا أن الربح يتمثل عند الرأسمالي في ذلك العائد الذي يتقاضاه من خلال فائض القيمة، و الذي يتمثل في الفرق بين أجرتين، و حسب ماركس دائما أن العمل في المؤسسة الرأسمالية يقسم إلى [1]قسمين، الأول يأخذ العامل مقابله أجر، بينما الثاني لا يأخذ مقابله أجر، و الذي يعود على الرأسمالي مقابل ملكيته لوسائل الإنتاج، الفرق بين الأجرين سماه كارل ماركس القيمة المضافة LE PLUS VALUE و عليه فإن الأجر في النظام الرأسمالي يخفي تقسيم وقت العمل إلى عمل ضروري و عمل فائض.

إلا أن ماركس لم يبيّن كيفية تقسيم العمل إلى جزئين و ما حصة كل منهما، وعلى أي أساس يتم هذا التقسيم.

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص37.

الشكل رقم(6): منحنى العرض والطلب على العمالة

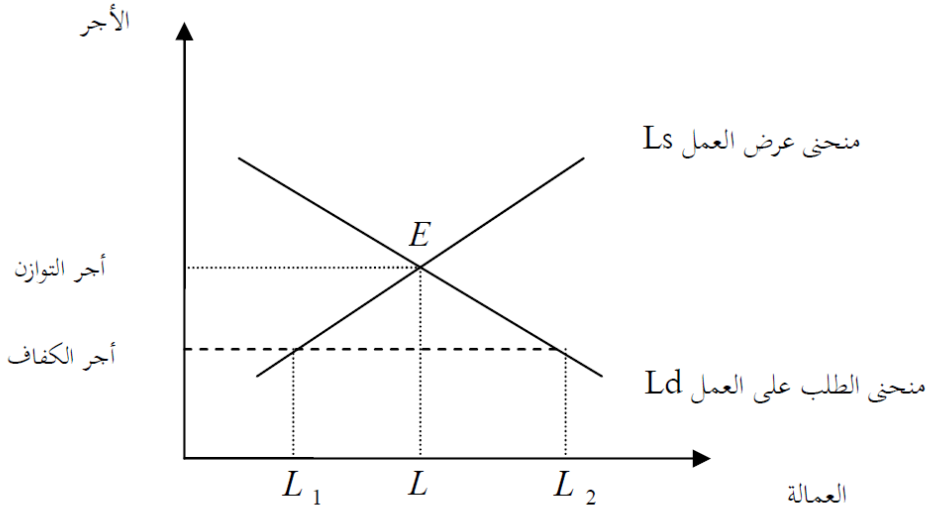

المصدر: دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص80

فلولا وجود هذه البطالة لما تسنى لأجر الكفاف أن يكون عند مستوى أقل من مستوى التوازن. فحسب هذا البيان فإن المؤسسات تطلب L1 من العمالة في الوقت الذي يكون فيه المعروض من قوة العمل يعادل *L2* وهو مستوى أعلى من مستوى التوازن الذي يحقق أجر التوازن[1].

كما تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة التقدم التقني، و إنما نتيجة الشروط الرأسمالية للتراكم و التي يترتب عليها وجود فائض سكاني تعجز الصناعة عن إستيعابهم وهو ما يصطلح عليه ماركس بجيش الصناعة الإحتياطي (Armée industrielle de réserve).

II. النظرية النيوكلاسيكية للبطالة:

التيار النيوكلاسيكي هو في الحقيقة امتداد للتيار اللبرالي الكلاسيكي، ولذا فإنهم يؤمنون بالحرية الإقتصادية وسيادة ظروف التوظيف الكامل تأسيسا على" قانون ساي للأسواق " الذي ينص على" :أن كل عرض يخلق طلبه الخاص"، فالفكر النيوكلاسيكي هو فكر تبريري

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص80.

يدافع عن مصالح القوى الاجتماعية المسيطرة، و يبرّر علاقات الاستغلال في النظام الرأسمالي، و يطمس معالم علاقات التبادل اللامتكافئ الذي ينطوي عليه، انطلاقا من نظرية المنفعة الحدية و الندرة النسبية كبديل عن القيمة في الفكر الكلاسيكي القديم.

لقد اعتمد النيوكلاسيك على نظرية" التوازن العام "الذي يتحقّق في سوق السلع و الخدمات و سوق العمل حيث يرتبط حجم العمالة بالعرض و الطلب على العمل. و يرتكز هذا التحليل كغيره على مجموعة من الفرضيات:

1. يزعم أنصار هذه المدرسة و ما تلاها أن سوق العمل بشكل عام هو سوق تسوده المنافسة التامة.
2. انصب تحليل النيوكلاسيك في تفسير مختلف الظواهر الاقتصادية على الفترة القصيرة الأجل.

3-الوضع الطبيعي لأي اقتصاد هو التشغيل الكامل لكافة موارده الاقتصادية بما في ذلك عنصر العمل، و هذا أن ليس هناك مبرّرا لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

4-افتراض اقتصاد مغلق، أي لا يتم التعامل مع الخارج[1].

لقد عانى الفكر النيوكلاسيكي كغيره من المدارس السابقة من عيوب أساسية. وقد تجاهلت هذه النظرية ظاهرة البطالة وأنكرت حدوثها على الرغم من كونها أهم المشكلات التي شغلت إهتمام جيل كامل من الإقتصاديين.

الفرع الثالث: النظرية الكينزية للبطالة:[2]

I. البطالة وجمود معدلات الأجور: تحليل J.RUEFF

سنة 1925 ، كانت بداية التاريخ الذي قام فيه الاقتصادي **J.RUEFF** بتطوير تحليله الإحصائي والنظري المفصل عن العلاقة بين مرونة الأجور الحقيقية و التعديل الذي يحدث في

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص 81.
[2] صادق مهدي السعيد، العمل و تشغيل العمال و السكن و القوى العاملة، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1978 ص392 ,393.

سوق العمل. ووفقا له، فإن التغيّر في مؤشر الأجور الحقيقية يصاحبه تغيّر في معدلات البطالة إن غياب أي تسوية أو تعديل في الأجور الحقيقية يكون سبب في البطالة، إلا أن الأسعار و الأجور الاسمية لا تتغير بنفس السرعة. فالأسعار تضبط بوتيرة أسرع من الأجور وبالتالي ارتفاع الأسعار سوف يقلّل من وتيرة البطالة (ولو مؤقتا).

لقد نشر الاقتصادي الفرنسي **J.RUEFF** (**1896–1978**) مقالته العلمية سنة 1931تحت عنوان: « L'assurance chômage: cause du chômage permanant » و قد أسس هذه الدّراسة انطلاقا من الإحصائيات المستقاة من مركز الخدمات الاقتصادية لكل من جامعة لندن و كامبردج، في الفترة الممتدة من 1919-1925، ووصل إلى خلاصة مفادها أن نظام الإعانات الحكومية التي تم إقرارها في بريطانيا (LE DOLE)في شكل تعويضات للبطالة يمكن أن يساعد على تقويض وتشويه الآليات التفسيرية، و تكون سببا دائما للبطالة .و يمكن تلخيص ميكانيزم البطالة الدائمة عند J. Rueff في الشكل البياني التّالي:[1]

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص92.

الشكل رقم(7) : ميكانيزم البطالة الدائمة عند J. Rueff

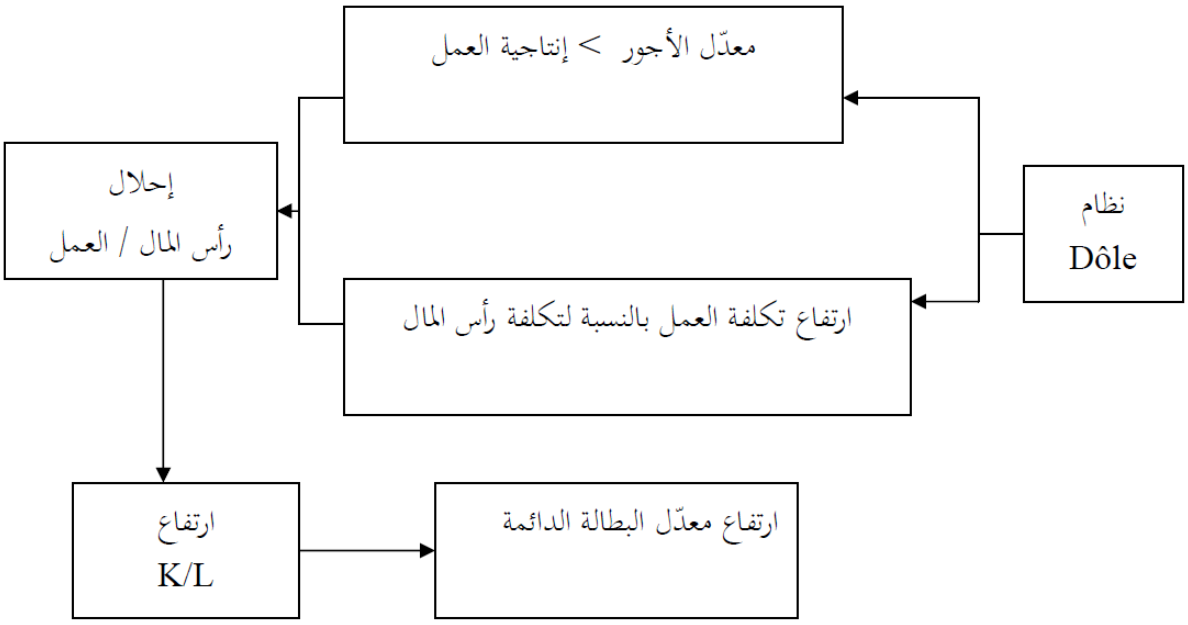

المصدر: دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص92.

الشكل رقم(8): منحنى جون روف J. Rueff

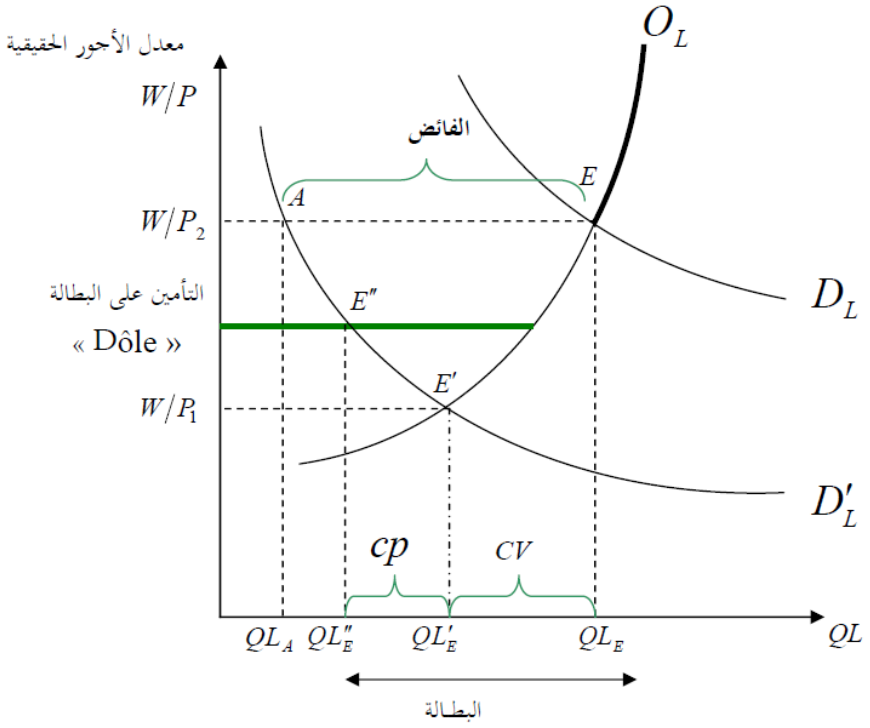

المصدر:دحماني محمد دريوش اشكالية البطالة في الجزائر محاولة تحليل مرجع سبق ذكره ص92

التدابير اللازمة لمعالجة مشكلة البطالة عند J. Rueff

1- الحل حسب Rueff هو إزالة هذا الجمود (ما يعرف بle Dole) لتمكين ميكانيزم آلية تغيّر الأجور والأسعار لاستعادة التوازن.

2- بمجرد إلغاء نظام الإعانة الحكومية (Le Dole) ستنخفض الأجور الاسمية و ستنخفض معها الأسعار، ، ممّا يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية، و التي بدورها سوف تجعل من عملية التوظيف عملية أكبر ربحية بالنسبة للمؤسسات.

3- في نهاية المطاف وعن طريق القيام بمجموعة من الإصلاحات المتعاقبة سيتم استيعاب العمالة الناقصة[1].

II. النظرية الكينزية للبطالة:

بحلول أزمة 1929 ، قام كينز بصياغة نقد متماسك للنظرية النيوكلاسيكية و دعا إلى تدخل الدولة، بالنسبة لكينز، التشغيل الكامل للسكان النشطين يكون مضمون إلا في ظروف خاصة جدّ ا وهي التوازن بين الاستهلاك و الاستثمار، و لا يعتقد أن السوق يمكن أن تضمن دائما هذا التوازن، إلا أن النظرية الكينزية لاقتصاد العمل فيه نوع من المفارقة :من جهة نجد النظري أن النظرية الكينزية تضع التشغيل الكامل من أهم أولوياتها (أي مكافحة البطالة) ولكن من جهة أخرى لا تقترح تحليل خاص و دقيق بسوق العمل.

"يعتبر الفكر الكينزي أول فكر متخصص في قضايا تحليل البطالة، حيث كانت القضية المحورية التي بحثها كينز هي :كيف يمكن إنقاذ النظام الرأسمالي من ويلات البطالة، و ضمان تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة"

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص92.

الشكل رقم(9): توازن سوق العمل في النموذج الكينزي

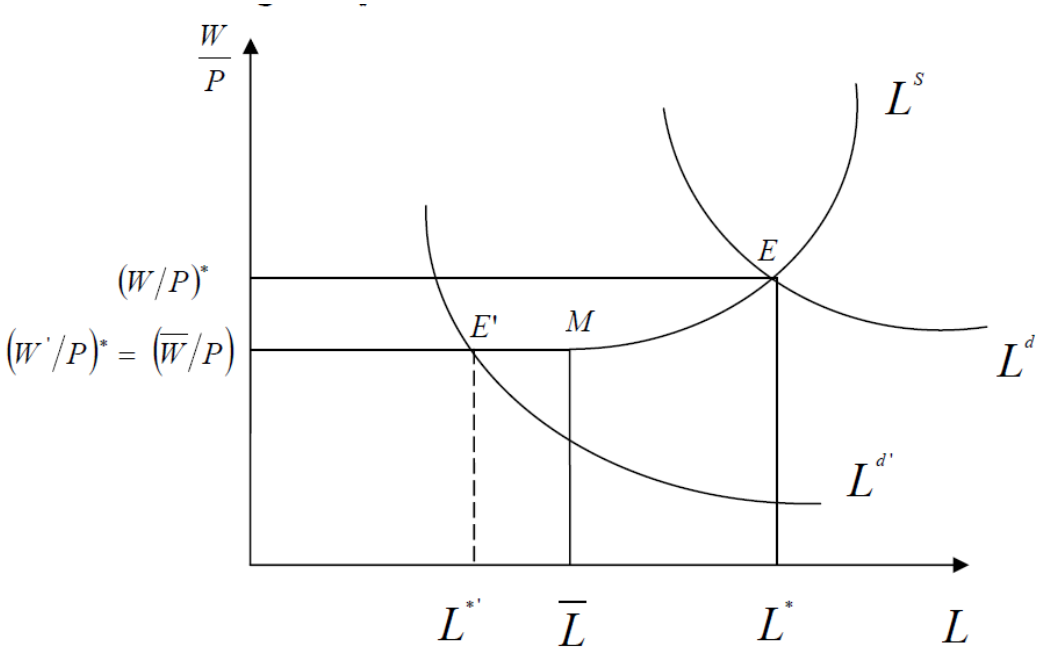

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سبق ذكرهص42.

إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld، فإن نقطة التوازن هي (L*,W/P) وهي تمثل مستوى العمالة و معدّل الأجر الحقيقي على التوالي، في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل.

أما إذا كانت دالة الطلب على العمل هي Ld' فإن نقطة التوازن هي (L*',(W'/P*) التي تمثل مستوى العمالة و معدّل الأجر الحقيقي على التوالي، في هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الغير كامل، ومستوى البطالة يساوي (L-L*).

بما أن النظرية الكينزية كانت ترى أن الطلب على العمالة مشتق من الطلب الكلي الفعال، فكانت تنادي لتحقيق التوازن في سوق العمل بمعالجة النقص أو القصور في الطلب الكلي الفعّال، الأمر الذي ينعكس في استهداف زيادة فرص العمل. وقد فشلت نظريته في تفسير ظهور حالة التضخم الركودي (Stagflation).[1]

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص42.

III. شروط التوظيف (الاستخدام) الكامل عند SirWilliam Berevidge:

لقد أثبتت العديد من الدراسات النظرية، و التطبيقية في مجال اقتصاديات العمل عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الوظائف الشاغرة في الاقتصاد و البطالة العامة، و من أهم هذه الدّراسات تلك التي قدّمها الاقتصاديين (Bleakley & Fuhrer) سنة 1997، وأصبح تمثيل هذه العلاقة يرتبط باسم عالم الاجتماع الانجليزيWilliam Berevidge (منحنى بفردج) و من المنطقي أن نعتقد أن هناك علاقة عكسية بين التغيّر في عدد العاطلين عن العمل و عدد المناصب الشاغرة، فعند وجود عدد كبير من المناصب العمل الشاغرة، فإن العثور على منصب عمل يكون أكثر سهولة.

هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي، حيث عندما يزيد حجم الاقتصاد الوطني تنخفض البطالة، وتزيد نسبة الوظائف الشاغرة لدى المنشآت التي تسعى في هذه الحالة إلى توظيف الأفراد لشغل الوظائف الجديدة والقائمة، بالمقابل، عندما يكون الاقتصاد الوطني في تق لّص أو ضعف، و نجد أن نسبة البطالة تزداد بسبب تخلّص المنشآت من الموظفين، كما يؤدي ذلك إلى انخفاض نسبة الوظائف الشاغرة لدى المنشآت التي تسعى إلى تخفيض العمالة و التوظيف.

الشكل رقم (10): منحنى بفردج (Beveridge Curve)

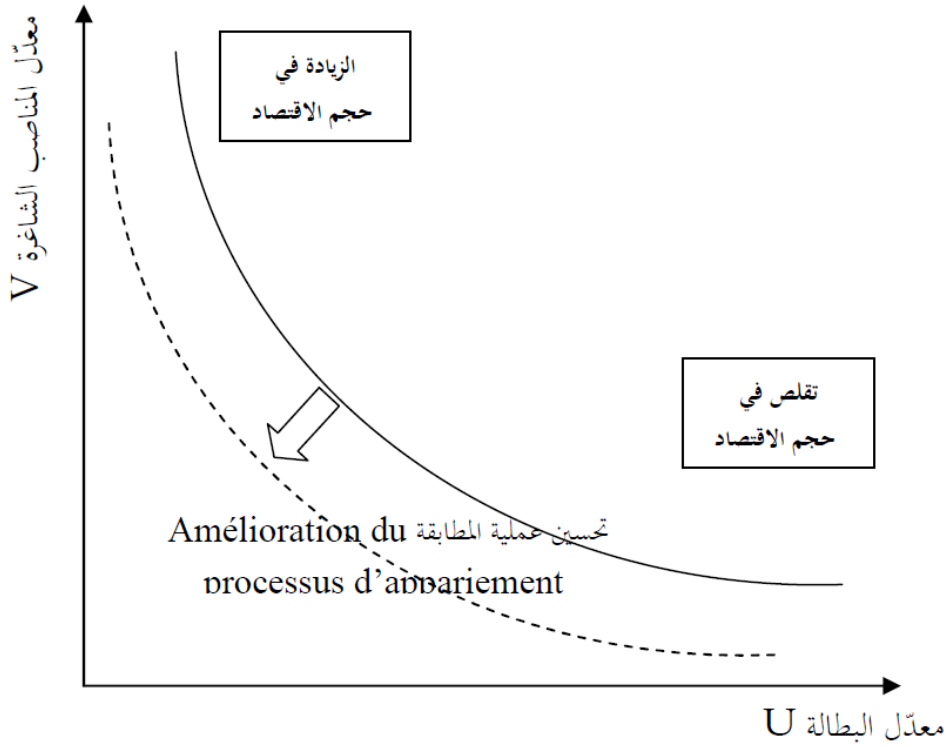

المصدر: دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص99.

أخذت هذه النظرية اهتماما خاصا في فترة التحليل الكنيزي، وقدّمت تحليل خاص بها لمشكلة البطالة .حيث يرى برفدج أنه يمكن الوصول إلى التشغيل الكامل عندما تتحقق المساواة بين عدد العاطلين عن العمل وعدد مناصب الشغل المؤقتة.

إن التغيرات الديناميكية الرئيسية التي تؤثر على منحنى بفردج هي ما تسمى بكفاءة المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل. كما يوضح المنحنى، تأثر الكفاءة العالية في سوق العمل على تحرك المنحنى بأكمله إلى اليسار، و إذا كانت الكفاءة متدنية فإن ذلك يؤدي إلى تحرك المنحنى بأكمله إلى اليمين .و في حالة الاقتصاد المتقلّص تختلف نسبة البطالة حسب مقدار كفاءة المواءمة بين العرض والطلب للوظائف وكما هو موضح في الشكل

التالي نلاحظ أن نسبة البطالة تنخفض من النقطة A إلى B بسبب الزيادة في كفاءة المواءمة[1] .

الشكل رقم (11): التحرك على منحنى بفردج

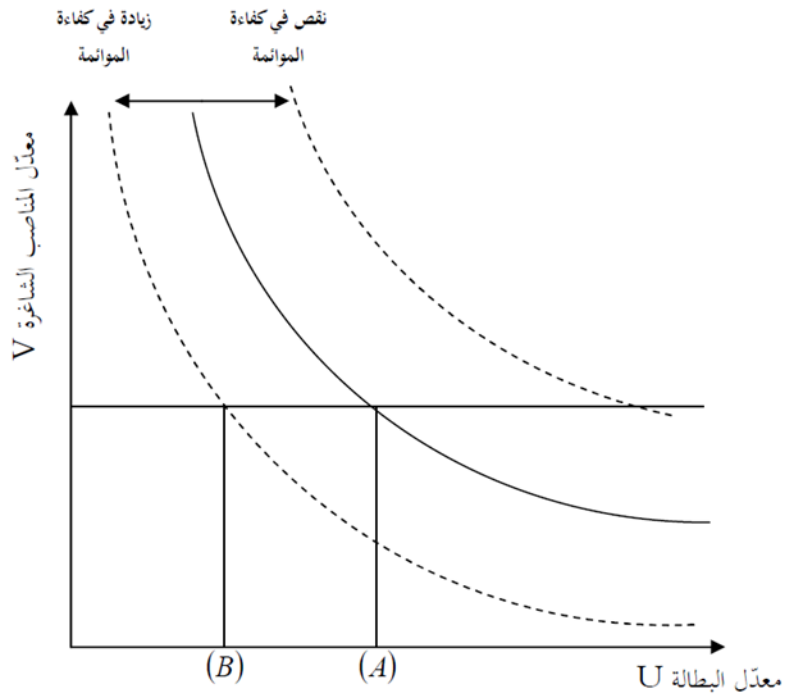

المصدر: دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص99.

هذا المنحنى يربط بين معدّل البطالة و معدّل الشواغر الوظيفية سلبيا، غير ثابت و غير مستقر، فقد يتحرك يمينا أو يسارا فينتقل نحو الأعلى عندما يزداد معدّل الانفصال عن العمل ، و يتحرّك في الاتجاه المعاكس عندما تتحسن الموائمة و التطابق بين العمّال والوظائف الشاغرة في الاقتصاد، فنجد أنه في فترات النمو الاقتصادي يتناقص معدّل البطالة و يرتفع عدد الشواغر الوظيفية، أما في فترات الركود الاقتصادي فتزداد معدّلات البطالة وتنخفض معدّلات الشواغر الوظيفية .و سبب انتقال المنحى إما لتحسن في كفاءة الموائمة و التطابق بين العمال والشواغر، أو تدفق من خارج سوق العمل قد يؤدي إلى زيادة البطالة، أو عراقيل قد تؤثر على كلفة وجدّية البحث عن العمل.

[1] دحماني محمد دريوش ،اشكالية التشغيل في الجزائر محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره ص 99، 100.

من هذا المنطلق يمكن تصنيف البطالة إلى نوعين : بطالة ناتجة عن قلّة الوظائف الشاغرة نتيجة لاقتصاد متقلص، وبطالة ناتجة عن نقص الكفاءة في المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل، ولذلك فإنه من الضروري التركيز على زيادة الكفاءة من أجل تقليص حجم البطالة في الاقتصاد[1].

المطلب الثاني: النظرية الحديثة في تفسير البطالة

يمكن تفسير البطالة من خلال مايلي:

الفرع الأول : مدرسة الكلاسيكيون الجدد

I. المدرسة النقدية: نظرية معدل البطالة الطبيعية:

أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينيات عن ظهور أزمة اقتصادية جديدة تمثلت بالتزاوج بين البطالة والتضخم والتي عرفت بظاهرة الركود التضخمي وخلال الأعوام التي تلت ظهور الكينزية ظهرت العديد من الانتقادات التي سعت إلى تقييدها وابراز عيوبها، وقد كان للمدرسة النقودية

ذات الجذور الكلاسيكية والتي يتزعمها ملتون فريدمان حصة الأسد في هذا المجال إذ هاجمت السياسات التدخلية وطالبت بترك الاقتصاد يمارس تلقائيته لتحقيق التوازن، ويبدو أن الاقتصادي ساي الذي جرفته أمواج أزمة الكساد الكبير قد عاد سالما ليحيا من جديد المدرسة النقدويون.[2]

1- الركود التضخمي (الإرتفاع اللولبي لمعدل التضخم):

يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد، ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص101، 111.

2- معدل البطالة الطبيعي:

و تقوم نظرية معدّل البطالة الطبيعي على فرضيتن :

- أن الاقتصاد يمتلك قوى التصحيح الذاتي.

- حياد النقود في الأجل الطويل، وهذا يعني أن العوامل النقدية تستطيع أن تؤثر فقط على الأسعار، ومعدّل التضخم في الأجل الطويل، و ليس على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية.

يعتقد النقديون بوجود معدّل بطالة طبيعي وحيد يتوافق ويتناسب مع حالة الاستقرار النقدي والسعري، و أن أي محاولة لتخفيضه دون هذا المعدّل سوف يقترن بتسريع معدّل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول، و لهذا يتعيّن على الحكومات الحذر عند مواجهة مشكلة البطالة، و أنه ليس من الممكن علاجها من خلال سياسات التوسع النقدي بل على الحكومة أن تترك المشكلة تحل نفسها عبر آليات السوق.[1]

II. نظرية التوقعات الرشيدة:

وحيث أن الرّشادة الاقتصادية تعني الإستفادة من الأخطاء السابقة و عدم تكرارها، ومضمونها أن العمال نتيجة لرشادتهم الإقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع معدلات أجورهم بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع في الأسعار و يحددون سلوكهم الحالي بناءا على هذه التوقعات. ووفقا لهذه النظرية، لا يتحقق منحنى فيليبس بشكله التقليدي في الأجل القصير، نظرا للتوافق الزمني بين ارتفاع الأسعار و الأجور، مما يؤدي إلى ثبات معدل الأجر الحقيقي أي عدم انخفاض معدّل البطالة مع ارتفاع معدل التضخم - و من رواد ومفكري هذه المدرسة نجد الاقتصادي R. Lucas من جامعة Chicago و Thomas Sargent من جامعة Stanford وغيرهم.

إن التفسير النظري للكلاسيك الجدد انطلق من الفرضيات التالية :

[1] البشير عبد الكريم، بناء نموذج اقتصادي قياسي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط، 1997، ص22.

-كل عون (فرد) في الاقتصاد على علم بالمعلومات المتاحة عن الاقتصاد، و قادر على استغلالها.

-كل عون في الاقتصاد، يؤمن بتحقق التوازن في كل الأسواق[1].

III. التجديد النظري للبطالة الطوعية (نظرية البحث عن العمل ل G. Stigler)

جاءت نظرية البحث عن العمل مع الاقتصادي G. Stigler (1962) مع بداية الستينات لتفسّر وجود بطالة احتكاكية في سوق العمل، و ذلك بإدخال عنصر جديد في التحليل ألا و هو نقص المعلومات حول سوق العمل. و تعتبر هذه النظرية كامتداد للنظرية النيوكلاسيكية، غير أنها تتخلى عن بعض الفرضيات التي تقوم عليها هذه الأخيرة.[2]

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة المشاهدة في المجتمع محل الدراسة إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من أجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص العمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها ومن ثم فإن البطالة السائدة في الإقتصاد وهي البطالة الإحتكاكية – تعد سلوكا اختياريا ينتج عن سعي العمال إلى الحصول على أجور أعلى وفرص عمل أكثر ملائمة.

فالفرد أثناء بحثه يحدّد أجر الاحتياط أو القبول و هو ما يعرف بالأجر الأدنى الذي يعتبره مقبول لنوع الشغل الذي يبحث عنه فإذا وجد عرض لعمل أين الأجر مرتفع أو معادل لمستوى W يقبل ويتخلى عن البحث في نفس الوقت الذي يراكم فيه المعلومات و ينمي بحثه[3].

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص116.
[2] تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص42.
[3] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص48.

الشكل رقم(12) : يوضح معدل الأجر ومدة البحث عن العمل

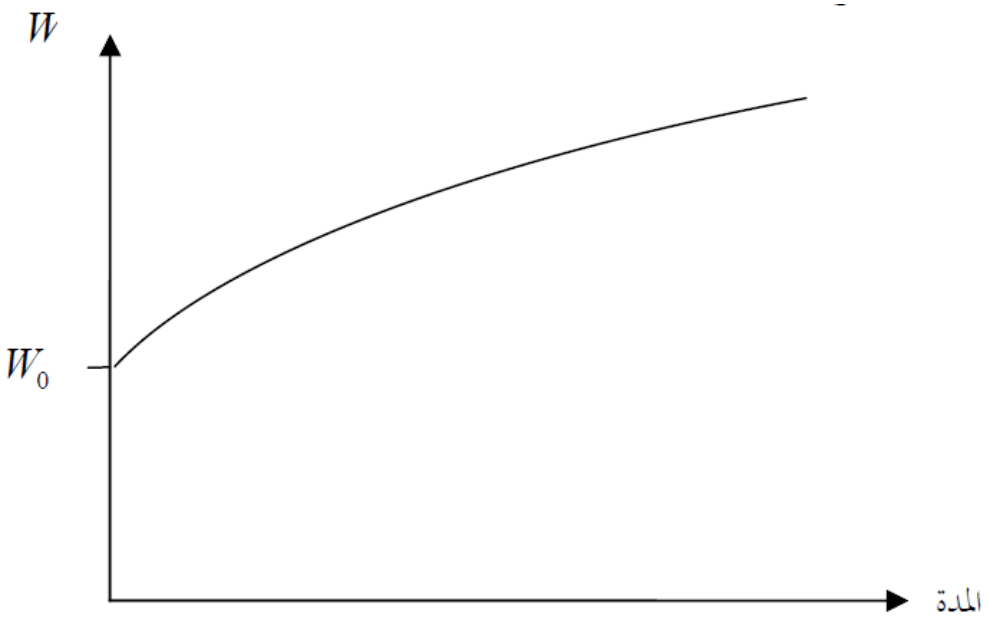

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها.

الفرع الثاني: بروز فكر التجديد

I. نظرية إختلال سوق العمل:

تفترض هذه النظرية، على عكس النموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، جمود الأجور والأسعار في المدى القصير ،ويرجع هذا الجمود من وجهة أنصار هذه النظرية إلى عجز كل من الأجور والأسعار عن الاستجابة الكافية للتغيّر الذي يحدث في هيكل العرض والطلب السوقي، وتكون النتيجة الحتمية هو وجود فائض في المعروض من قوة العمل يزيد عن حجم الطلب الذي يؤدي إلى وقوع البطالة الإجبارية، ولا تربط هذه النظرية وقوع البطالة نتيجة لاختلال سوق العمل بمفرده، بل إنها محصلة متزامنة لاختلال العرض والطلب في سوق، السلع والخدمات وسوق العمل، فهي ترى أن ظهور البطالة في سوق العمل يمكن أن يكون سببا ونتيجة لقصور الطلب في سوق السلع، فعندما ينخفض إجمالي الطلب الفعال تتكدّس المنتجات ويزداد المخزون من السلع وهو ما يدفع بالمنتجين ورجال الأعمال إلى

تقليص نشاطاهم ووقف التوظف بل التخلص من بعض العمالة، وهذا بدوره يقود إلى حالة من البطالة في سوق العمل ينشأ عنها عجز في إجمالي الطلب الفعال على السلع والخدمات. وغالبا ما توصف هذه البطالة ب**البطالة الكينزية**، لكن الاختلال في سوق العمل و طبقا لهذه النظرية يمكن أن يحدث بفعل ارتفاع الأجور التي تقلّل من ربحية المنشآت، مما يقود رجال الأعمال والمنظمين إلى عدم زيادة مستوى التشغيل، بل وربما خفض عدد العمّال في المنشآت، واللجوء إلى تكنولوجيا إنتاج كثيفة رأس المال، والبطالة الناشئة عن هذا الاختلال يمكن أن توصف بأنها **بطالة كلاسيكية**[1].

II. قانون أوكن وإشكالية العلاقة بين النمو والبطالة:

لقد قام الاقتصادي الأمريكي أوكن (1928-1980) بدراسة تحليلية لبعض متغيرات الاقتصاد الأمريكي في الفترة الممتدة بين 1947 و سنة 1960 ، وقد لاحظ أن أي ارتفاع بنقطة إضافية واحدة (1%) في معدّلات البطالة سيصاحبها انخفاض بثلاث نقاط (3%) في الناتج الوطني الحقيقي.

حيث اعتبر أوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الإقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما، وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الإقتصاد الوطني معدل نمو يفوق الحد الأدنى أو الحد الطبيعي للنمو، ويرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل أوكن بالعلاقة التالية:

$$U= a+ b(y-y^*)$$

وهو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها أوكن في 3% وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي y^* وبتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج أوكن من خلال اعتماد التحليل الينامكي لنحصل على: $\Delta U= a+b\Delta y+\varepsilon$

ΔU: التغير في سنة البطالة

[1] محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص289-290.

Δy: معدل النمو الإقتصادي

b: المرونة بين النمو والبطالة

ε: نسبة الخطأ.[1]

يعبر قانون أوكن عن العلاقة التجريبية بين الانحرافات في نمو الناتج حول اتجاهه والتغيرات في معدل البطالة حول معدلها الطبيعي، هذا القانون يوضح كيف أن معدلات البطالة الفعلية تتغير حول معدلات البطالة التوازنية، ويمكن صياغة العلاقة التجريبية لأوكن على الشكل التالي:

حيث:

$$\frac{(Y_p - Y)}{Y_p} = \beta (U - U_n)$$

Yp: الناتج المحتمل أو ناتج العمالة الكاملة.

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الناتج الفعلي الحقيقي)

Un: معدل البطالة الطبيعي.

U: معدل البطالة الفعلي.

β: معامل أوكن يقيس الإنخفاض في معدل البطالة لما يتجاوز الإنتاج حد معين.

ولدينا:

$$U = \frac{\text{Nombre de chomeurs}}{\text{Population active totale}} \text{ x } 100$$ [2]

III. نظرية تجزؤ سوق العمل:

في وقت مبكر من سنة 1970 قدمت هذه الأطروحة من خلال مبادرة من مجموعة من الاقتصاديين ذو التوجه المؤسساتي الجديد على غرار M. Piore و P. Doeringer وقد صنّف هذا العمل تحت اسم أطروحة أسواق العمل المجزأة وقد قام هذين الاقتصاديين بدراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية في سنوات الستينات، و التي بيّنت أن قوة العمل في

[1] مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الإقتصادية، المركز الجامعي مصطفى اسطنمبولي، معسكر، ص7.

[2] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص124.

هذا البلد تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق و النوع و السن و المستوى التعليمي. وقد سلطا الضوء على الازدواجية في سوق العمل حيث أن الطرق المختلفة في تحديد الأجور و العمالة يمكن أن تميّز بين عدّة أجزاء للسوق، وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدّلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى.

حسب هذه النظرية فإنه لا وجود للبطالة، غير بطالة الانتظار وأن سوء الاستخدام يمكن القضاء عليه، لأن البطالة أغلبها تكون إرادية من طرف الذين يبحثون على العمل في القطاع الأولي و يفضلون العمل في القطاع الثانوي، فالبطالة في هذه الحالة إرادية و يمكن أن تكون بطالة احتكاكية (الانتقال من قطاع إلى آخر)[1].

الفرع الثالث: التحليل المتجدد لسوق العمل من منظور جزئي:

I. نظرية الرأسمال البشري:

أكدت الدّراسات الحديثة أهمية دور رأس المال البشري في المساهمة بإحداث النمو والتنمية فمناصب الشغل الواجب إيجادها تعتمد بالأساس على نوعية وطبيعة رأس المال البشري المتاح في البلد، و قد تحدث بطالة هيكلية فضلا عن البطالة الاحتكاكية نظرا لعدم تطابق مخرجات التعليم والتدريب و متطلبات سوق الشغل.

1- نموذج الكسب عند منسر Mincer:[2]

تتمثل الافتراضات الأساسية للنموذج فيما يلي :

أ- أن طول فترة التدريب، أو التعليم، هي المصدر الأساسي للتفاوت في دخول العمّال.

ب- يتوقع الأفراد، عند اتخاذ قرار بالتدريب، الحصول على دخول أعلى في المستقبل تعوض تكلفة التدريب.

[1] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الإقتصادي عليها، مرجع سبق ذكره، ص55-56.
[2] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص134.

ج- يفترض أن تقتصر تكلفة التدريب على التكلفة البديلة بمعنى الدخل الذي كان يحصل عليه الفرد إذا لم يلتحق بمؤسسات التدريب.

د- يفترض ألا يتخذ الأفراد قرار للتدريب في المستقبل بعد انقضاء فترة التدريب الأولى.

هـ- يفترض ثبات سعر الفائدة الذي يستخدمه الأفراد في حسم التدفقات المستقبلية.

2- نموذج رأس المال البشري عند بيكر:

إن معظم الأدبيات الاقتصاديات ترى في التعليم والتدريب والتكوين كمحدّدات أساسية للإنتاجية، كما تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدّلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة كالابتكار والتعليم والتدريب، وهو ما يشكّل مركزا لتحقيق أهداف رفع الإنتاجية ومستويات التشغيل على آماد طويلة.

II. نظرية الإشارة والمؤشرات:

كان مايكل سبنس (Spence-1974) ك. أرو (kJ Arrow-1973) من الاقتصاديين و الأكاديميين الأوائل غير المقتنعين بنتائج أصحاب نظرية رأس المال البشري والتي ترى بأن التعليم يرفع مستوى الإنتاجية. وبدلا من ذلك، اعتبر الباحثين أن التعليم على أنه امتحان يمكن التحقق منه رسميا لاختبار القدرات الفكرية المتأصلة لدى الباحث عن عمل، واعتقد بأن سعي الباحثين عن عمل للتعليم هو بمثابة إشارة يرسلونها لأصحاب العمل بأنهم يتمتعون بتلك القدرات المتأصلة، ولكنه لا يشكل رافعة لقدراتهم الإنتاجية.

فسّر سبينس (1973) ذلك بأن أصحاب العمل يتّخذون قرارات التعيين في ظل غياب اليقين، يكون لدى صاحب العمل مجموعة من المعلومات الشخصية عن الباحث عن العمل، والتي يجب أن يستخدمها صاحب العمل ليقرّر ما إذا كان سيعيّن هذا المتقدم للوظيفة و بأي أجر، هناك شق من تلك المعلومات الشخصية يعتبر ثابتا (العمر، العرق، لجنس...)، بينما شق آخر يعتبر مرنا (التعليم، الخبرة، العملية، ....).[1]

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص135-137.

III. نظرية الأجور الكفأة:

أحدثت هذه النظرية ثورة فيما يخص النظريات و التحاليل التي حاولت أن تقدّم تفاسير حول اختلالات سوق العمل، حيث لا تعتبر كالنظريات التي سبقتها، و خاصة المتمثلة في النظرية النيوكلاسيكية الجديدة، حول أن الإنتاجية هي التي تحدّد الأجر، لكن العكس الأجر هو الذي يحدّد الإنتاجية.

تبيّن هذه النظرية أن المؤسسات تكون على استعداد لدفع أجور أعلى من أجر التوازن، وذلك لضمان زيادة الإنتاجية و رفع مستوى الأداء ثم المساهمة في استقرار اليد العاملة بالمؤسسة، باعتبار الجهد المبذول في العملية الإنتاجية مرتبط بمدى أهمية الأجر المدفوع مقارنة بالبدائل الأجرية المتاحة. ومنه لا ترغب المؤسسة تشغيل عمّال بأجر أقل.

قد لاحظ H. Leibenstein 1957 ذلك حيث سجل أن زيادة الأجر يسمح للعمال التغذي جيّدا وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل، و منه وجود علاقة سببية طردية بين الأجر و الإنتاجية(الأجور هي التي تحدّد الإنتاجية وليس العكس). وقد فسّر ظهور البطالة المقنعة من خلال تحليل العلاقة بين الأجور و إنتاجية العمل.

IV. نموذج الداخلين والخارجين:

بداية من سنة 1984 ، قدّم الاقتصادي السويديA. Lindberk والإنجليزي D. Snower كبديل لنظرية الأجور الفعالة، " نموذج الداخلين و الخارجين"

نعني بالداخلين كل العمّال الذين يشاركون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة، بينما نعني بالخارجين كل البطالين بشكل عام. فيبيّن هذا التوجه أن الدّاخلين هم الذين يساهمون مباشرة في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم إلى طاولة المفاوضات، حيث المؤسسة و من منطلق التواجد تتفاوض مع العمال وليس مع البطالين الذين يفتقدون إلى أي تأثير. ومنه فمحاولة المؤسسة تخفيض أجور عمالها تحت وعيد البطالة لا يكون فعالا على الإطلاق لسببين :

1- يتمثل الأول في أنه يستطيع العمال المهدّدون الاستسلام للاقتطاع من الأجر مقابل التفاعل السلبي معه من خلال اللامبالات ثم تخفيض الجهد المبذول في العملية الإنتاجية.

2-أما الثاني فيتمثل في أن مغادرة العمال الحاليين لمناصبهم، سيجعل المؤسسة تلجأ لتوظيف عمال كانوا في عداد البطالين بأجور أقلّ ، ليصبحوا بعد ذلك داخليين، و منه سيبدون لا محالة مقاومة لعملية تخفيض الأجور، لذا فعلى المؤسسة أن تحافظ على الدّاخلين الأوائل بأجور أعلى، و خبرة و كفاءة و إنتاجية أكبر من خارجيين يصبحون داخلين جدد بأجور دنيا وكفاءات أقل. [1]

المبحث الثالث: آلية وآثار وأساليب علاج البطالة

يمكن تحديد آلية حدوث البطالة وأساليبها وكذا طرق علاجها من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: آلية حدوث البطالة:

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض أو أقل من المتاح من موارد العمل، ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية في الإقتصاد، فكلما رأينا أن هناك دائما إمكانية لتقاطع منحنى دالة الطلب على العمل مع دالة العرض على العمل، أي أن خفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل دوما بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد من العمل إن وجد، وإذا وجد عاطلون عن العمل في المجتمع فهم بموجب النظرية الكلاسيكية عاطلون بإرادتهم ودون إكراه.

ولكن هذا الرأي لم يعد مقبولا في الوقت الحالي، والسبب في هذا ضغط نقابات العمال لا يمكن لمعدل الأجر الحقيقي أن ينخفض انخفاضا حادا ودون قيود، فنقابات العمال في أيامنا هذه تلعب دورا هاما في المفاوضات مع أرباب حول الأجور وظروف العمل في معظم دول العالم ويكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بألا يهبط معدل الأجر

[1] دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، مرجع سبق ذكره، ص141.

الحقيقي عن حد معين ونرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز (W/P)a ولنرمز إلى عدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز 11 ولعدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم عن هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز12، عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقي (W/P)a أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن (W/P)a فعند ذلك يكون الفرق بين 12-11 هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي (W/P)a أقل أو يساوي الأجر الحقيق في وضع التوازن (W/P)a فإن العددين 11 و 12 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الإستخدام التوازعي ما ولا يكون هناك بطالة في هذه الحالة.[1]

المطلب الثاني :آثار البطالة:

إن للموارد البشرية العاطلة عن العمل أثارا لا يمكن تجاهلها فتتصل كما بأعداد العاطلين عن العمل ونوعا بالقدرات والكفاءات الفنية المعطلة، وكذلك بهدر الوقت لدى تلك الموارد بكونها طاقات غبر مستغلة مما ينتج عنه تكلفة يدفع ثمنها الفرد والمجتمع على السواء ماديا ومعنويا، لذلك تقسم آثار البطالة إلى قسمين آثار مادية وآثار معنوية:

I. الآثار المادية:

وهي التي لها تأثير واضح على الحياة المادية للمجتمع، وفي كل مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل عام فإن هذه الآثار تتمثل في ما يلي:

1- من المعلوم أنه يجب أن يساهم كل فرد في العمل، فإذا لم يجد جزء من أفراد المجتمع فرصة للعمل فمعنى ذلك إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في الإنتاج، ويمثل ذلك خسارة اقتصادية في القوى القادرة على الإنتاج، وحرمان المجتمع من الإشباع الذي كان ينتج من استهلاك السلع التي كان ينتجها المتعطلون.

[1] هلال سومية، موسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015، ص18.

2- البطالة تؤدي إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي، لأن البطالة العالية هدر للموارد.

3- تؤدي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين.

4- تؤدي البطالة إلى خفض مستويات الأجور الحقيقية، حيث يقبل العاطل العمل بأي أجر، وهذا يؤدي بدوره إلى عدم التوازن بين الأجور والأسعار وتكاليف الحياة والمعيشة، مما يقود إلى الفساد الاقتصادي وعدم الإنتاجية ويقضي على روح التنافس.

5- تؤدي البطالة إلى شل الحياة في بعض القطاعات بسبب لجوء العناد إلى الاضطرابات، والإضراب عن العمل، وقد لا يعطي العامل حق الإضراب ويعتبر ذلك سببا لطرده من العمل.[1]

6- كلما تنتشر البطالة أكثر كلما تتأخر الأمة أكثر.

7- تراجع النظر إلى التعليم باعتباره قيمة تستحق العناء، وشيوع مفاهيم أخرى تقوم على التحايل، وبالتالي تفاقم ظاهرة التعليم وتزايد معدلات الأمية، وهو ما يصيب بدوره في زيادة حدة مشكلة البطالة ليصبح الأمر أشبه بحلقة مفرغة.

8- زعزعة الانتماء للوطن والولاء الدولة، وذلك لأن الحاجة للعمل من أجل الغذاء والكساء يقع على رأس سلم الأولويات لدى المواطن، ومن وجهة نظر أي إنسان فإن الوطن الذي لا تتوفر فيه هذه الاحتياجات الأساسية والدولة التي تعجز عن حل هذه المشكلة لا يستحقان الانتماء والتضحية من أجلهما.

9- البطالة تربة خصبة لسياسة التطرف والأفكار الهدامة، فالعاطل عن العمل الناقم على المجتمع مستعد لتقبل أكثر الأفكار تطرفا وانحرافا، وإن ارتدى ثياب الدين-وهو بريء منها أو ثياب الإلحاد، ويكفي أن نذكر أن الشيوعية الماركسية حين أرادت

[1] ماهر أحمد، تقليل العمالة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000م، ص81.

تربة صالحة لدعوتها، لم تجد أفضل من معاناة العمال والظروف القاسية للعمل. التضحيات التي تقدمها الأسر بتكافلها مع أفرادها العاطلين عن العمل، وذلك بتخليها عن جزء من إيرادها لتأمين احتياجاتهم.

10- من الممكن القول أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريبا بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل، مما يترتب عنه إضاعة الشباب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده.

إذن وبالتدقيق في هذه الآثار نرى بأن تفشي البطالة يعني تهديد المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا كما يعني إهدار وخسارة لإمكانيات وطاقات كان يمكن أن تساهم في مستقبل الدولة وتطورها، وبالتالي ومما لاشك فيه فإن هذه الآثار تسبب نزيفا كليا للاقتصاد الوطني، وتعمل على ابتلاع أية نسبة تنمية يحققها هذا الاقتصاد.[1]

II. الآثار المعنوية:

وهي التي لها ارتباط وثيق بالجانب النفسي والخلقي للفرد مما يجعل الحياة المعنوية معه لا تطاق أو تصبح تربة خصبة لكل أشكال الحرمان والفساد وأهم هذه الآثار ما يلي :

1- اهتزاز السلام الاجتماعي، فالشاب الذي يعاني من البطالة لا يمنع نفسه من ممارسة الحقد والكراهية تجاه أولئك الذين حصلوا على فرصة عمل، فضلا عن أولئك الأثرياء الذين يركبون السيارات الفارهة، وبالتالي فالأفواه الجائعة والنفوس المملوءة بالحقد والمرارة واليائسة من إمكان تحقيق حياة كريمة، لأشد تهديدا لكيان الدولة من الأسلحة الفتاكة، فمثل هؤلاء السكان أكثر استعدادا وميلا للخروج على القوانين والأنظمة القائمة بالمجتمع، وأساس قيادة نحو ارتكاب أعمال العنف والتخريب، وهم

[1] ماهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص87.

في ذلك يعتقدون خطأ أنهم يسعون لتحقيق نظام أحسن يكفل مستوى معيشة أكثر ارتفاعا.

2- انتشار الجريمة، فمعروف عالميا وفي دراسات الاجتماع الجنائي أن هناك عددا من الجرائم المرتبطة بزيادة البطالة، وعلى رأسها السرقة بأنواعها، إضافة إلى جرائم التهريب والاحتيال، فضلا عن الجرائم الجنسية والأخلاقية لشباب عاجز عن الزواج وانتشار تعاطي المخدرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى شيوع مناخ عام يمتهن القوانين والأنظمة المعمول بها في المجتمع، فالبطالة تؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية التي تربط العاطل بالآخرين في المجتمع الذي يعايش، وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع لدى العاطل، ويعتقد البعض أن الأمر قد يتطور لدى العاطل بأن يخلق لنفسه قيما اجتماعية جديدة توائم ظروفه وقواعد عامة للسلوك نحو الآخرين، تتناسب مع عزلته الاجتماعية الجديدة، وتصبح مبررا كافيا لسلوكه الإجرامي، واختلاطه بالمجرمين ودوائرهم بكل ما تحمله من قيم وتقاليد إجرامية.[1]

3- تسبب البطالة معاناة اجتماعية وعائلية ونفسية بسبب الحرمان والمعاناة وعلى رأسها حالات الاكتئاب وهي التي تظهر بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار ، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات وتؤدي الحالة إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيرا ما تتمثل هذه الوسائل بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات.

4- ومن ناحية العلاقة مع الأهل، وجدنا من يفضل تخفيض هذه العلاقة، وقد يكون للبطال دور مباشر في هذا القرار أي لهدف تجنب السؤال عن العمل، وهو سؤال

[1] محمد دمان ذبيح، مرجع سبق ذكره، ص50.

محرج في نظر البطال كما قد يكون للبطال دور غير مباشر مثل نقص المال للتنقل ولشراء الهدايا، أو لأن البطال يشعر بأنه يضيع وقت من يزوره.

وهكذا يشعر البطال بتهميشه وعدم الاهتمام به كإنسان، أولا يحتاج إلى تفهم ومساعدة، ثم كصاحب شهادة جامعية يجب أن تعطى له قيمة من خلالها في السلم الاجتماعي.

5- يصبح البطال معقدا نفسيا، مشلول الفكر يكون دائم التفكير في طريقة لحل مشكلته، فينخفض من الناحية العقلية مستوى الذكاء، وحتى الذاكرة، كما يحس بأنه عاجز لا جدوى منه، بحيث وجوده يساوي عدم وجوده، والإحساس بأنه عالة على المجتمع، ولا فائدة منه، ويحس بالحسرة الدائمة وبالكآبة الظاهرة على الوجه والتدهور النفسي، وهذا بالضرورة يؤدي إلى التدهور الجسمي، أي مشاكل صحية كذلك، هذا زيادة على الانخفاض المستمر للمستوى الثقافي .

6- الرغبة في الهجرة حيث يراها البعض حلا ضروريا والآخر مؤقتا والآخر دائما، و هذه الفكرة أكثر شيوعا عند الذكور.

7- التفكير في الانتحار، أو الإقبال عليه بسبب الفقدان التام للثقة في المستقبل، وفي إمكانية تحسن الأوضاع.[1]

المطلب الثالث: وسائل علاج البطالة:

تختلف معالجة البطالة من دولة إلى أخرى، حيث أن كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسألة الحد من البطالة وذلك للوصول للإستخدام الكامل، وهذا لا يعني حصول المتعطل على فرصة عمل فحسب بل وجود وظائف شاغرة تفوق عدد المتعطلين عن العمل والباحثين والراغبين فيه.

وإن معالجة البطالة يختلف من حسب نوع البطالة، فمثلا البطالة المقنعة يتم الحد منها بتوفير خطة سليمة لتوزيع عادل للعمال على مستوى القطاعات الإنتاجية والمناطق وسحب

[1] قاسيمي ناصر، مرجع سبق ذكره، ص183.

فائض العاملين من القطاعات والمناطق التي تعاني من البطالة المقنعة واستخدامهم في القطاعات التي تعاني من نقص في العمالة وهذا بدوره يتطلب قبل كل شيء ضرورة الحد من البيروقراطية التي تمثل وجها خفياً للبطالة المقنعة.

أما البطالة الموسمية والهيكلية يمكن الحد منها بإدخال التقدم العلمي والتكنولوجي واستخدام منجزات العلم في الأنشطة الإقتصادية ورفع درجة مهارة العاملين.

والبطالة الدورية مرهونة بشكل الأزمة وفترتها الزمنية ولكنها انعكاس للحالة الاقتصادية فالوسائل المتعبة في حالة الركود الاقتصادي هي نفسها المؤثرة في الحد من البطالة فمثلاً أن زيادة الاستثمارات تفتح آفاقا جديدة أمام العاطلين عن العمل للدخول في صناعات جديدة أو أخرى تم توسيعها أو تجديد رأسمالها الثابت.

ومن هنا يتضح أن الحد من البطالة عملية معقدة تتطلب تخطيطاً شاملاً يصنع مقدمة أهدافه التناسب بين عقدي الإنتاج والعمل ورأس المال والتناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطني وهذه المسالة من الصعب على القطاع الخاص القيام بها، ولذلك فان الدولة يجب أن تتدخل لعلاج ظاهرة البطالة ويمكن علاجها كما اقترحها كينز عن طريقين هما:

السياسة النقدية: أي الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية بغرض تغيير النقود وفي حالة الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة تلجأ السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود، حيث أن زيادة عرض أي سلعة مع بقاء المتغيرات الأخرى على حالها يترتب عليه انخفاض في سعر السلعة.[1]

كذلك بالنسبة للنقود فإن زيادة عرضها يترتب عليه خفض سعر الفائدة حيث أن سعر الفائدة يشكل جزءا كبيرا من تكاليف الإستثمار، يعني خفض تكلفة الإستثمار ومن ثم فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الإستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وانخفاض من معدل البطالة.

[1] مجند علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 334-335.

السياسة المالية: إن حالة الركود الإقتصادي يصحبها ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض حركة البيع والشراء والاستثمار والانتاج، ولذا فإن السياسة الحالية التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الإنفاق الحكومي سواء الإستهلاكي منها أو الإستثماري، وزيادة الإنفاق الحكومي تعني مزيدا من الطلب الكلي ويترتب على هذا مزيدا من الإنتاج الذي يتطلب زيادة التوظيف ومن ثم ينخفض معدل البطالة، كذلك استخدام الضرائب كأداة من أدواة السياسة المالية ففي حالة الركود الاقتصادي تخفض الدولة ضريبة الدخل والإنتاج، ويعني تخفيض ضريبة الدخل وزيادة الدخل المتاح للأفراد ومن ثم زيادة الإنفاق على السلع والخدمات وإن تخفيض ضرائب الإنتاج تعني تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي زيادة الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدل البطالة. وهنا يجب الإشارة إلى دفع إعانات للمتعطلين عن العمل مسألة في غاية الأهمية وهذه العملية المتبعة في كثير من الدول الصناعية، كون العاطل عن العمل هو فرد اجتماعي لا يستهلك بالمعنى العام للإستهلاك فإذا ما حصل على إعانات حكومية فإنه كغيره من العملين يستطيع إنفاق هذه الإعانات على الإستهلاك ومن ثم يزيد الطلب على المنتجات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإستثمارات التي بدورها تعمل على استيعاب البطالة والوصول إلى مسألة التوظيف الكامل، ويتم ذلك عن طريق مكاتب العمل.[1]

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الإقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص336.

خلاصة الفصل:

تعتبر البطالة أكبر مشكلة تواجه الإقتصاديات الحديثة سواء منها الصناعية أو المتخلفة وعليه فإن من بين الأهداف الرئيسية للسياسات الإقتصادية، إيجاد فرص ملائمة لكل من يرغب في العمل، وتبع لنظرية الطلب فان الطلب الكلي هو الذي يتحكم في حجم العمالة.

وإن قياس شريحة العاطلين عن العمل ليس بالأمر الهين فالمؤشرات والمقاييس وكذا تعدد التعاريف الإجرائية الخاصة بالبطالة والتشغيل، لا تزال محل جدل واسع وخلاف بين الدارسين، فتحديد فئة السكان التشغيلية أو العاطلة يختلف من بلد إلى آخر ولو باختلاف نسبي، وهذا ما تعرضنا إليه، ويرجع هذا الإختلاف بالدرجة الأولى إلى صعوبة تقسيم سكان البلد إلى الفئات الثلاث (مشتغل، عاطل، بدون نشاط).

بما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدرا أكبر من الدقة والتحديد الجيد للتعاريف والمتغيرات قيد الدراسة إرتأينا أن نعيد قراءة الكثير من المفاهيم الخاصة بالبطالة وما يكتنفها من غموض وكذا قصور بعض التعاريف. لأن هذا العرض سوف يساعدنا على التحليل الجيد للدراسة.

وبعد سرد النظريات الإقتصادية المفسرة للبطالة، اتضح لنا أن هناك جدلا قائما وعدم اتفاق بين الإقتصاديين فيما يتعلق بهذا الموضوع، واختلفت الرؤى باختلاف المبادئ والأزمنة التي عاشوها، فالنظرية الكلاسيكية ترى أن مسألة التشغيل لا تطرح أصلا وبالتالي لا توجد بطالة وإن وجدت فهي ظرفية عابرة، أما الكينزية فتقر أن الإقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة ولزيادة التشغيل يرى كينز ضرورة تدخل الدولة من خلال بعض السياسات المالية والنقدية، أما نظرية البحث عن العمل فتعتبر البطالة سلوك اختياري، يرتبط بجمع المعلومات عن سوق العمل، بغرض الوصول إلى فرصة عمل أكثر جاذبية، في حين أن النقديون يرجعون حدوث البطالة الدورية إلى عوامل نقدية بحتة وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ونظرية رأس المال البشري فتصر على تكوين الفرد العاطل

من أجل الحصول على حظوظ أوفر في سوق العمل، وأخيرا نظرية البطالة الهيكلية التي تفسر تفشي ظاهرة البطالة للعامل التكنولوجي والتقني الذي يلغي الكثير من الوظائف بإحلال الآلة مكان العامل.

وتكتسب مشكلة البطالة خطورتها من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الإقتصادي والإجتماعي والإستقرار السياسي للمجتمعات، فعدم الإستفادة من بعض الطاقات البشرية، يدفع بها إلى ولوج عالم الجريمة والإنحراف والتي تقود في كثير من الأحيان إلى الأمن في البلاد.

الفصل الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

- **المبحث الأول:** مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر
- **المبحث الثاني:** البطالة في الجزائر
- **المبحث الثالث:** تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة

تمهيد

لقد تطرقنا في الفصول النظرية من هذا البحث إلى أهم المفاهيم و الجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة و هي متغيرات تخص الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في النمو الاقتصادي الذي يمثل المتغيرة المستقلة في دراستنا، و معدل البطالة الذي يمثل متغيرة تابعة حيث تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تبين وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية لما لها من آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع. و لعل البعدين الاقتصادي و الاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها و يفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها و آثارها و من ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها بالاضافة الى النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية و هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه من جهة يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ومن تم يبرز الوضعية الاقتصادية الأمر الذي يمكن من توضيح الرؤى الاقتصادية و يبرز في أي اتجاه يسير الاقتصاد ومن جهة أخرى يعبر عن مدى رفاهية الأفراد و بالتالي فالنمو الاقتصادي من ا المنطلق له مدلول اقتصادي و اجتماعي .

لقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، حيث سنقوم في المبحث الأول بتقديم و تحليل تطور النمو الاقتصادي خلال الفترة المذكورة، أما المبحث الثاني فسنتطرق من خلاله الى تطور البطالة خلال الفترة موضوع الدراسة بالاضافة الى أسباب البطالة في الجزائر و الأساليب المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للقضاء عليها ، أما في المبحث الثالث فسنقوم بتقدير أثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة، مع توضيح بصفة موجزة لبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الأول: مراحل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط مركزيا إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية

ويبين الجدول أهم التغيرات التي طرأت على معدلات النمو خلال الفترة 1970-2014:

الجدول رقم(1): التغيرات في معدلات النمو خلال الفترة 1970-2014

السنوات	النمو الاقتصادي
1970	8,862657
1971	-11,3317
1972	27,42397
1973	3,813176
1974	7,494918
1975	5,045342
1976	8,386756
1977	5,258586
1978	9,214836
1979	7,477827
1980	0,790607
1981	2,999996
1982	6,400004
1983	5,400003
1984	5,599997
1985	3,699997
1986	0,400001
1987	-0,7
1988	-1,00001
1989	4,400002

1990	0,800001
1991	-1,2
1992	1,800002
1993	-2,1
1994	-0,9
1995	3,799995
1996	4,099998
1997	1,1
1998	5,100004
1999	3,200002
2000	2,200001
2001	4,612524
2002	5,6
2003	7,2
2004	4,3
2005	5,9
2006	1,7
2007	3,4
2008	2
2009	1,59998
2010	3,600169
2011	2,800018
2012	3,299991
2013	2,8
2014	3,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONC

الشكل رقم(13):تطور معدلات النمو خلال فترة 1970-2014

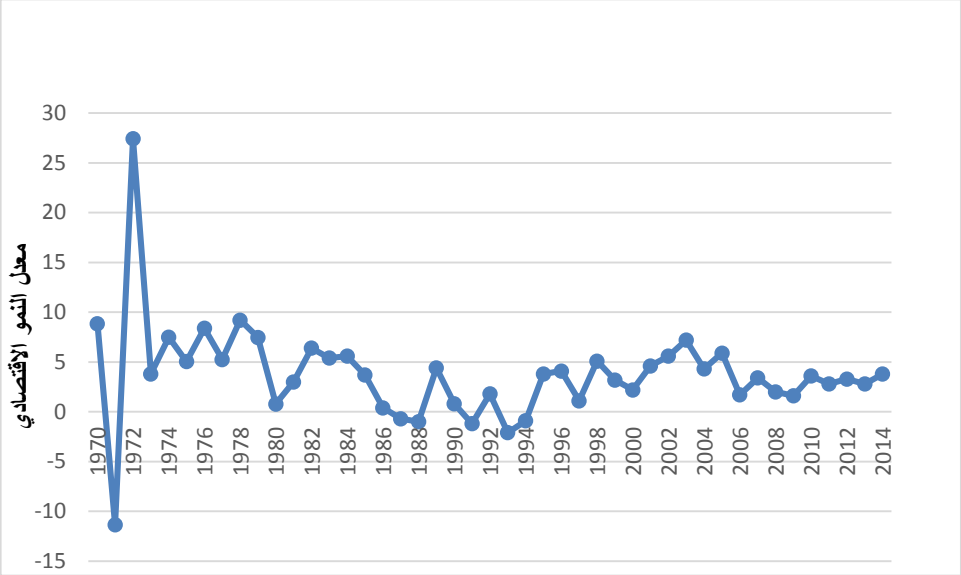

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم(1)

ومن خلال المعطيات سنحاول تبيين مراحل تطور النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة وذكر أهم المراحل التي مر بها

المطلب الأول: مرحلة التصنيع 1962-1985

عرفا لاقتصاد الجزائري خلال هذ ه المرحلة فترتين:[1]

- **الفرع الأول : مرحلة الانتظار**

تميزت هذه الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذ لك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة من 19962 إلى 1966 إلا أنه من إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكدا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.

[1] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2010-2011، ص92 و 93.

الفرع الثاني: مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي 1967-1985

لقد تم تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة وكذا تحقيق نمو اقتصادي مستمر ومتسارع عبر الزمن، وبذلك تم تقرير أن نمو الاقتصاد الجزائري يتحقق عبر إرساء صناعة قاعدية وأفاق هذ ه ال سياسة تمثلت في ثلاثة أهداف رئيسية في حدود سنة 1980:

- في حدود سنة 1980 الجزائر يجب أن تكون في مستوى إنتاج السلع الإنتاجية.
- صناعة السلع الاستهلاكية يجب أن تشبع الطلب المحلي في تلك الفترة.
- القطاع الصناعي يجب أن يكون في مستوى خلق 40000 منصب شغل سنويا.

لقد ميز هذ ه المرحلة تطبيق مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (67-69)، المخطط الرباعي الأول (70-73)، الرباعي الثاني (74-77)، والصناعة مقارنة بإجمالي الاستثمارات، ولكن بالرغم من ذلك فإن الأهد اف المحققة لم تكن في المستوى المطلوب، فالإهتمام بالصناعة أدى إلى إهمال الزراعة ومن ثم قلت مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام، ضف إلى ذلك الثورة الزراعية التي كانت وراء الحد من ملكية الأراضي الزراعية وهو ما رسخ التبعية الغذائية للجزائر خاصة إذا ما قورنت بالنمو الديمغرافي ا لسريع ا لذي شهد ته المرحلة(حوالي 3.5% سنويا) لتأتي بعد ذلك المرحلة التكميلية (78-80) وهي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، تم فيه استكمال البرامج الاستثمارية التي لم يتم تنفيذها في أجالها طبقا للمخططات الثلاثة السابقة، لتبدأ بعد ذلك مساوئ التخطيط المركزي تطفو على السطح ابتداء من فترة الثمانينات، حيث و ابتداء من سنة 1980 تم الشروع في تطبيق المخطط الخماسي الأول (80-84) والذي ميزها ارتفاع الإعتمادات المالية ومحاولة إحداث التوازن والتكامل بين القطاعين الصناعي و الزراعي، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولوية لباقي القطاعات.

وانصب اهتمام المخططات الخمسة على قطاعات ثلاثة توزعت عليه استثماراتها حسب ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم(2) : توزيع استثمارات المخططات الوطنية للفترة 1967-1989 **مليار دج**

البيان	المخطط الثلاثي		المخطط الرباعي		الرباعي الثاني		الخماسي الأول		الخماسي الثاني	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
القطاع المنتج	07.02	77.4	17.43	82.48	74.72	58.71	212.27	46.21	253.22	46.03
قطاع الخدمات	0.46	05.07	07.87	06.73	10.50	09.52	37.82	08.23	270.05	07.39
قطاع البنية الاساسية الاقتصادية والاجتماعية	01.58	17.43	08,54	30.77	32.27	29.26	188.47	41.04	237.05	43.4
المجموع	9.26	100	27.75	100	110.22	100	459.27	100	550	100

المصدر: مجلة علوم إنسانية www .ulum.nl السنة السادسة: العدد 40 ، 2009 أحمد الشريفي ، تجربة التنمية المحلية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص9

على هذه النتائج وغيرها انتهت مرحلة (5198 1967) والتي أسميناها بمرحلة التصنيع المنتهجة وبفضل معدلات النمو لمحرزة والتي بلغت في المتوسط 07% خلال هذ ه الفترة، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من التوجه الاقتصادي في الجزائر بعد أزمة 1986.

لقد كان التركيز في هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري تتميز بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع صناعي مقارنة بالقطاعات الأخير، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، لقد كان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة.

لقد ترتب على هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6 % إلى7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي.

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلى وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاته فيظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلي ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلى 18مليار دولار سنة 1979، بعد أن كانت لا تتعدى واحد مليار دولار سنة 1970.

ومند سنة 1980وبناءا على ما ذكرناه من إختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستمارات لصالح القطاعات الأخرى غير الصناعية، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة بتحقيق نتائج لابأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلى حدود 5 % خلال النصف الأول من الثمانينيات.

ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98% من الصادات ا لجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير ولم يستطيع التقويم والتعد يل، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو، وقد أدت هذه الإختلالات المتلاحقة إلى بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة مرحلة الإصلاح

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات والتعد يل الهيكلي بين سنتي 1986 و1998

لقد أثبتت الصدمة النفطية لعام 1986 حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني، وكونها اقتصاد يعتمد على تصدير منتوج واحد بنسبة تفوق (90%) ولأجل ذلك تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعد يل الهيكلي مس مختلف نواحي السياسة الاقتصادية الكلية.

إن السياق التاريخي لعملية الإصلاح في الجزائر مر بثلاثة مراحل أساسية:[1]

الفرع الأول: مرحلة الإصلاحات المحتشمة

حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت إختلالات كبيرة، وعرفت هذ ه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد الجزائر من خلالها على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وقد ساعدت سياسات الطلب الأكثر تشددا وما صاحبها من إجراءات لتحرير التجارة وتعديلات تسعير الصرف الاسمي على خفض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن % 60 خلال 1988-1991، زيادة على امتصاص السيولة الزائد ة. خلال هذه الفترة لم تتمكن الجزائر من تنفيذ برنامج الإصلاح بمساعد ة صندوق النقد الدولي خلال 1991 وذلك للأسباب التالية:

- قررت الجزائر رفض إعادة الجدولة مما حد من حجم التمويل الاستثنائي المتاح للبرنامج وكان هذا الرفض يستند إلى عدم الاعتراف بفشل السياسات الاقتصادية السابقة.
- الاعتماد على مقولة أن الجزائر بلد غير مثقل بالدين فهي تعاني من مجرد نقص في السيولة النقدية، ومن ثم فإن أزمة المديونية أزمة ظرفية وليست هيكلية.

[1] عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مرجع سبق ذكره، ص94-98.

- الاعتماد على قانون استغلال المحروقات الذي يسمح للأجانب اقتناء مصالح في الجزائر وهو ما يسمح للجزائر بالحصول على موارد إضافية.
- تفادي تعرض الاقتصاد الوطني للإختلالات من خلال الصدمات، حيث رفضت الجزائر مقولة صندوق النقد الدولي بخصوص تخفيض قيمة العملة.

لم يتحقق جزء من التمويل الخارجي للمخطط لعام 1991 الأمر الذي أدى إلى انكماش الواردات بنسبة تزيد عن % 20 من حيث قيمتها بالدولار، مما أدى إلى هبوط الإنتاج خاصة في قطاع الصناعات التحويلية والبناء.

وأهم ا لإجراءات المتخذة خلال هذه الفترة:

- تقسيم المزارع الحكومية الكبيرة إلى تعاونيات 3500 مزرعة سنة 1987.
- اسقتلالية المؤسسات العمومية سنة 1988.
- قانون المنافسة والأسعار 1989.
- شطب كمية كبيرة من الديون الأجنبية والمحلية على المؤسسات سنة 1990.
- إ صدار قانون النقد والقراض سنة 1990.
- إدخال المرونة في سوق العمل في تحديد الأجور وفي علاقات العمل والترخيص بتسريح العمال لأسباب اقتصادية.

الفرع الثاني: مرحلة التردد والتراجع في الإصلاح

خلال هذه الفترة من 1992 إلى 1993 حلت فترة أخرى في مسارا لإصلاح يمكن تسميتها بفترة التردد والتراجع حيث طبع مسارا لإصلاح بطابع التردد والارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية، في الوقت الذي عادت الإختلالات الاقتصادية في الظهور من جد يد ولذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الإختلالات رغم أن إستراتيجية البلاد كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي و30% من حصيلة الصادرات زيادة على الاستهلاك الحكومي الذي زاد بنسبة 2 % من إجمالي

الناتج المحلي، كما أن الاستثمار الحكومي ارتفع إلى 6 % سنة 1994 ونتيجة لذ لك هبطت نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من 10 % من الناتج المحلي أما بالنسبة للإختلالات المالية فقد1% سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من الناتج سنة 1992-1993 زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة ا لتشدد ا لمالي مما أثر على التطورات النقدية

الفرع الثالث: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة 1994-1998

خلال هذه الفترة حدث تدهور جديد في الإختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي، مما أدى إلى أزمة في ميزان المدفوعات أدت بالسلطات العامة إلى صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتين ماي 1994 وماي 1995 وخلال هذه الفترة تم ضخ بعض القروض من خلال إعادة جدولة الديون وكان الهدف تخفيض قيمة الد ينار استجابة لإشارة التحول إلى اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد

-1 برنامج الاستقرار الاقتصادي:

وهو عبارة عن اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة يهدف إلى تحقيق أربعة أهد اف:

- رفع معدل النمو الاقتصادي حتى يتم استيعاب الزيادة في قوة العمل وخفض معدل البطالة تدريجيا وتحرير التجارة الخارجية والتسيير الجيد للطلب المحلي عن طريق سياسة نقدية صارمة.
- احتواء وتيرة التضخم ومحاولة تقريبه من معدل الشركاء التجاريين.
- خفض تكاليف التصحيح خاصة الفئات الأكثر تضررا.
- إعادة توازن ميزان المدفوعات.

2-برنامج التعد يل الهيكلي 1995-1998

لقد مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية وكذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعد يلات الهيكلية تمثلت في تعميق تحرير التجارة الخارجية وكذا ميزان المدفوعات ونظام الصرف والأسعار، ضف إلى ذ لك تدعيم الاستقلالية المالية والاقتصادية للمؤسسات العمومية وكذا البنوك، وهي إصلاحات جذرية عميقة ركزت في معظمها على تهيئة الظروف الملائمة لانتقال الجزائر من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الفرع الرابع: نتائج والانعكاسات الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية وأثره على النمو

مكن الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمتعلق بالإصلاحات الهيكلية من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية بهدف إدراج الجزائر في إطار اقتصاد السوق ، وتمكنت من العودة إلى النمو الإيجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات وتحكم السياسة النقدية بمعدل التضخم الذي صار في حدود 5 % وزيادة احتياطات الصرف ، ولكن أثر هذه الإصلاحات كان واضحا من خلال معدلات النمو السلبية التي عرفتها الجزائر في التسعينات ، و هذا ما يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة ا لإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات والحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا من الانفتاح العشوائي على الخارج في إطار محيط دولي غير ملائم، وهذا النقص والضعف في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقي ضروري لتحقيق النمو، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما إن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء انخفاض أسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حتى الآن. وقد ترتب على صعوبة التحكم في هذه العوامل بالإضافة إلى سوء

التسيير والتنظيم تدني وانخفاض معدلات نمو الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من التسعينات حيث وصل النمو إلى (0.9 %) سنة 1994، كما إن ضعف معدل الاستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو، حيث اعتمدت

الجزائر على أولوية جديدة عما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة وخاصة الصناعة والزراعة وهي القطاعات الهامة التي تنتج السلع والمنتجات وتوفر مناصب العمل

أما في النصف الثاني من التسعينات فقد تم معالجة أوجه القصور السابقة بطرح جديد يتعلق بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995، الذي سمح بتوقيف مسار التدهور السابق، وتم احتواء الركود الاقتصادي وتحولت معدلات النمو إلى الايجابية في ظل الإصلاح لأول مرة منذ سنوات رغم التراجع الطفيف سنة 1997بسبب الظروف المناجية السيئة، وقد استمر هذ ا النمو حتى نهاية الإصلاح سنة 1999 بمعدل نمو 8. 3 %.

المطلب الثالث: مرحلة الإنعاش الاقتصادي

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش في إطار برامج الجيل الأول عملت الجزائر على وضع برامج تنموية. هذه البرنامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتتمثل هذه البرامج في:[1]

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى: مكافحة الفقر أولا، وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي ثالثا. هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دينار.

[1] زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011،ص 95-98.

يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

- رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- وإعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، وتقوية الخدمات العمومية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب" و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار أمريكي خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها.

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة التي وقت ذاك. وتواصلت دينامكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب. وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال

السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17.500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الانجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21.214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين اثنين هما:

1. استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
2. وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الدينامية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه منذ عقد.

ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص: في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد أخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.

المبحث الثاني :البطالة في الجزائر

المطلب الأول : تطور البطالة في الجزائر

يمثل الجدول التالي معدلات البطالة في الجزائر المسجلة خلال فترة الدراسة من 1970الى2014:

الجدول رقم(3): معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة من 1970الى2014

البطالة	السنة
22.45	1970
24.2	1971
24.87	1972
23.58	1973
22.48	1974
18.5	1975
21.73	1976
20.86	1977
18.93	1978
16.29	1979
14.18	1980

1981	13.98
1982	13.63
1983	13.28
1984	13.29
1985	13.58
1986	16.13
1987	21.34
1988	21.22
1989	22
1990	25
1991	25
1992	23
1993	23,2
1994	24,3
1995	27,8
1996	28,7
1997	25,3
1998	25,3
1999	25,3
2000	29,7
2001	27,2
2002	25,8
2003	23,7
2004	20,1
2005	15,3
2006	12,3
2007	13,8
2008	11,3
2009	10,2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9,8
2014	9,5

المصدر: الديوان الوطني للاحصاء

الشكل رقم(14): منحنى يوضح معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة من1970-2016

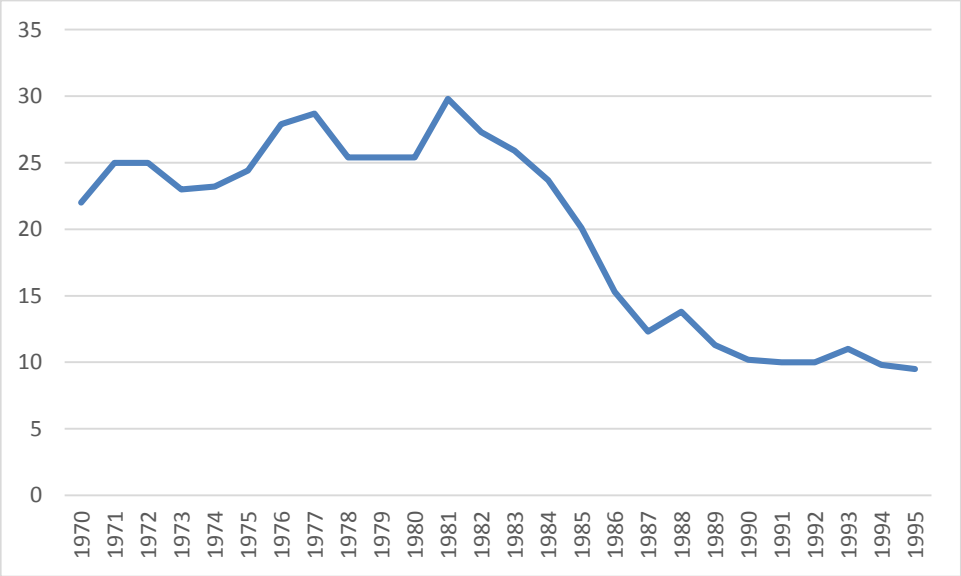

من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2)

من خلال المنحنى البياني يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة إلى مرحلتين أساسيتين كما يلي:

أولا: تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة1970 _ 2000 :

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تزايدا مستم را في معدل البطالة، حيث انتقل من 17.18 % سنة 1989 إلى 30 % سنة 2000 ، و يفسر هذا التصاعد بانخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، أضف إلى ذلك عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض الدينار، بحيث عرف نسبة انخفاض ب 27.8 % في سنة 1994 مثلا، و 6 % في سنة1995 ما أدى إلى غلق هذه المؤسسات أو خوصصتها، فنتج عن ذلك تسريح عدد كبير من العمال وارتفاع معدلات البطالة [1].

[1] صيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005 م، ص142 .

الجدول التالي يعطي مثالا عن عدد المسرحين حسب القطاع في حصيلة نشاط السداسي الأول لسنة 1998

الجدول رقم(4) : حصيلة المسرحين حسب قطاع النشاط (السداسي الأول 1998)

	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسبة %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسبة%	مؤسسة خاصة	النسبة%	المجموع	النسبة%
الفلاحة	**2205**	**1,7**	**1234**	**1,5**	**370**	**35,6**	**3819**	**1,8**
البناءو الأشغال العمومية والري	**76514**	**59,6**	**51557**	**61,7**	**195**	**18,8**	**128266**	**60,2**
الخدمات	**19345**	**15,1**	**24522**	**29,3**	**150**	**14,5**	**44017**	**20,7**
الصناعة	**30235**	**23,6**	**6310**	**7,5**	**323**	**31,1**	**36868**	**13,7**
المجموع	**128299**	**100**	**83623**	**100**	**1083**	**100**	**212970**	**100**

المصدر :سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، مرجع سابق، ص5

بالإضافة إلى ما رأينا من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة، فلقد أدى اللجوء الاضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب القروض ، إلى قبول جملة من الشروط المملاة من هذا الأخير، تتمثل أهمها فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي.
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- التقليص من عجز الموازنة العامة و ذلك بتخفيض النفقات العامة[1] .

[1] مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012) ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة بومرداس،2014_2015،ص106.

تحليل تطور معدلات البطالة خلال المرحلة 2001_ 2014:

عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضا كبيرا و متتاليا، فقد انتقلت من 28.4 % سنة 2001 إلى 10 % سنة 2010 ، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لانتعاش إيراداتها بعد الارتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، و ذلك بإطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها و تحقيقها، و من بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي و من ثم خلق فرص عمل جديدة.

إضافة إلى هذه البرامج و المخططات الخماسية، فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات و التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزرة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب [1].

كل هذه الإجراءات و التدابير التي اتخذتهاالدولة خلال هذه المرحلة، ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة الظاهرة أو الصريحة [2] .

المطلب الثاني: نتائج البطالة في الجزائر

أثرت البطالة بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري على الناحية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية حيث أنها ساعدت في ظهور كل من الفقر و الاقتصاد الغير رسمي.

[1] سليم عقون، مرجع سابق، ص 57_ 67

[2] مقراني حميد، أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988_2012)، مرجع سبق ذكره،ص 108

1. الفقر

لقد تداول مصطلح الفقر في الفترات الأخيرة كثيرا و كتب في مواضيعه الكثيرين باعتباره ظاهرة تابعة لمتغير مستقل هو البطالة، ونستطيع القول أن الطبقة المتوسطة قبل سنة 1995 تقهقر مستواها المعيشي إلى طبقة فقيرة نتيجة عامل البطالة ، كما انخفضت القدرة الشرائية و هذا بسبب التسريحات سواء كانت الفردية الجماعية نتيجة إغلاق عدد من المؤسسات الاقتصادية .

لقد قدمت دراسة قدمها البنك العالمي بالتعاون مع الديوان الوطني للإحصائيات بدراسة خصصت للبحث و تطوير لمستويات المعيشة للأسر الجزائرية ، هذه الدراسات تبين الآثار الاجتماعية للازمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر منذ أكثر من عشرية .

حسب الدراسة فانه يعتبر فقير في الجزائر كل أسرة ذات دخل سنوي يقل عن 16000 دينار جزائري سنويا أي بما يعادل 1330 دينار جزائر ي شهريا وحسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 في إطار دراسة البنك العالمي أن 14% من المواطنين أي ما يعادل أربعة ملايين شخص يعيشون ما دون خط الفقر، وقد كان عددهم حوالي 1.7 مليون شخص سنة 1988 أي أن الفقر بين سنتيي1988-1995 قد ارتفع والسبب يعود إلى برامج الإصلاحات الهيكلية، كما لعبت الظروف الأمنية في تلك الفترة دورا هاما في تزايد هذه النسبة (بسبب النزوح الريفي وترك الفلاحين للأراضي الزراعية المصدر الوحيد للرزق) إضافة إلى هذا وحسب نفس الدراسة أن من بين 4 ملايين فقير في الجزائر يعيشون وضعية فقر مدقع بدخل يساوي 12000دينار جزائر ي سنويا أي ما يعادل 1000 دينار جزائر شهريا كما أنه من بين الأسباب الرئيسية لهذا الارتفاع في الفقر يعود إلى غياب النمو الاقتصادي وما نتج عنه من انخفاض مناصب العمل، ففي الجزائر نسبة الفقر مرتبط بالبطالة إذ تبلغ نسبة البطالة بين الفقراء 44% مقابل 27% بين غير الفقراء.

كما انخفض الناتج الوطني الخام حسب عدد السكان بنسبة 45% من 2880 م دولار سنة 1987 إلي 1580 م دولار سنة 1995 ، وانخفض الاستهلاك الخاص حسب عدد السكان في نفس الفترة بمعدل 25% سنويا وخلال عشرة سنوات

وقد تم إلغاء الدعم الغذائي الذي أدى إلي تدهور في القدرة الشرائية للطبقات المحرومة، و تجدر الإشارة إلى أن الدراسة قد استخلصت أن ارتفاع الفقر لم يواكبه ارتفاع في الفارق الاجتماعي بين طبقات المجتمع الجزائري لأن معدل الدخل قد انخفض عند الأغلبية من المواطنين.[1]

2. الاقتصاد غير الرسمي :

لقد زاد الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر بتفاقم معدل لبطالة لان السوق الرسمية لم تتمكن من امتصاص طلبات العمل من العارضين أو التقليل منه على الأقل و يتمثل الاقتصاد الغير رسمي في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي و عدم التصريح برقم العمال ، عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل .....الخ و تشير الإحصائيات إلى أن سنة 2003 أكثر من 1300000 شخص تحصلوا على دخل من هذا القطاع : حيث ساهم هذا الاقتصاد في نفس السنة بالامتصاص 17.2% من البطالة حسب إحصائيات CNES

حسب دراسة خاصة بالبنك العالمي في ماي 1999 أن النشاطات غير الرسمية في الجزائر تطورت في قطاع البناء والأشغال العمومية، الفنادق، والأسواق... الخ، واتسعت بصورة كبيرة نظرا لاستيعابها لطلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي.

وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35%، يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلاً عن 15%من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة

[1]شار ناصر و يخلف عبد الرزاق، واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزائر ، أفريل 2006، الجزء الثاني،ص 3 .

جداً حتى بالسبة إلى القطاعات الرسمية. وتبين الدراسة أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء، و20 % في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة، و6 % في قطاع النقل، مقابل 17 % بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج والميكانيك والحلاقة والسياحة والخبازين والجزارين.

وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7 بالمئة من عوائد الضريبة على الدخل، فيما خسر الضمان الاجتماعي 20 %، وهو ما يعادل 585 مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل، و1.7 مليار دولار بالنسبة إلى مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، وهو المبلغ الذي يكفي لسد العجز السنوي لمنظومة الضمان الاجتماعي. وتقدر الخسائر الجبائية، خصوصاً ضريبة القيمة المضافة بـ300مليون دولار.

وتعدت الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الجزائري من الجوانب المادية إلى مظاهر نفسية خطيرة جداً، حيث أصبح المجتمع الجزائري بمختلف مكوناته ينظر إلى السوق الموازية على أنها شيء طبيعي، وأصبح المجتمع لا يتأفف أبداً من انتشار المواد المقلدة وانحصار القطاع الرسمي، بل أصبحت السلع الجزائرية غريبة في السوق المحلية[1].

المطلب الثالث : إستراتيجية الجزائر لحل مشكلة البطالة .

تعد ظاهرة البطالة و خاصة في أوساط الشباب من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبية، وهذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالة كأولوية وطنية ، وفي هذا الصدد سنتناول نوع الجهود المبذولة من طرف الجزائر في هذا الشأن للتصدي للظاهرة و المتمثلة في إستراتيجية معينة.

بذلت وتبذل الدولة جهودا للحد من تفاقم مشكلة البطالة، و لكنها في نظر المختصين تعتبر غير مجدية حتى الآن، في الجزائر فقد اتخذت الدولة عديدا من الإجراءات والأجهزة للتخفيف من ضغوط سوق العمل، و التي تجسدت من خلال البرامج التالية:

[1] صاطوري الجودي ،بهلول لطيفة، أزمة البطالة و اثرها على الاقتصاد الجزائري ،ص 10

أ. الوظائف المأجورة بمبادرة محلية :

منذ سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا للتخفيف من حدة البطالة التي ورث عن نظام سابق له يسمى الإدماج المهني لسنة 1990 و الهدف منه هو توفير منصب مؤقت للشاب العاطل ، وذلك من خلال إنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية، ويهدف هذا البرنامج إلى إنشاء وظائف شغل مأجورة بمبادرة محلية لدى المؤسسات أو الإدارات المحلية ثم تتولى الجماعات المحلية توظيف هؤلاء الشباب على أن تتلقى المعونة المالية من الصندوق الخاص بالمساعدة على تشغيل لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهرا والذي سمح بتوظيف 72.500 شاب في سنة 2004، إلا أن الوظائف المنشأة مؤقتة وتتركز في مجملها في القطاع الخدمي[1].

ب. الصندوق الوطني للتأمين من البطالة.

يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على الشغل، وقد سمح بالإحتفاظ ب 1.837 منصب شغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة والذي سمح بالمصادقة على 20.642 ملف . وهدفه حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية خلال فترة مؤقتة قدرها ثلاث سنوات، ناهيك عن اعتماد فكرة خلق المؤسسات المتوسطة و الصغيرة التي وضعت خصيصا لدعم فئة الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات، وكذا العمال الذين تعرضوا لتسريح لأسباب اقتصادية .

ت.الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أنشئت في سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيدي رقم 96-296 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج،

[1] عاقلي فضيلة ،مداخلة بعنوان البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر) ،جامعة الحاج لخضر- باتنة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،ص 11.

وتشكل المؤسسات المصغرة إحدى الأليات الهامة لترقية التشغيل الذاتي خاصة بعد تراجع دور الدولة في ترقية مناصب الشغل. وفي إطار هذا البرنامج في سنة 2004 تم إنشاء 6.677 مؤسسة مصغرة من خلالها تم توفير 18.980 منصب شغل، إلا أنه نجد تباين بين عدد المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6.567 مشروع وافقت البنوك على تمويلها من بين 69.437 مشروع التي صادقت عليها الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع جهاز دعم تشغيل الشباب لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز .

ث.أشغال المنفعة العامة ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة.

يهدف هذا الإجراء المطبق سنة 1997 إلى إنشاء مكثف لمناصب الشغل المؤقتة في المناطق الأكثر تضررا من البطالة ،و ذلك من خلال فتح ورشات وأشغال كبرى مرتبطة بتنمية الهياكل القاعدية لمختلف البلديات مثل تجميل المحيط، صيانة شبكة الطرقات وشبكة صرف المياه، وقد بلغ عدد مناصب الشغل التي تم إنشاؤها من خلال هذا الجهاز 175.131 منصب.

ج. عقود ما قبل التشغيل

كما تبنت الجزائر برنامجا خاصا بالتشغيل سنة 1998 سمي بعقود ما قبل التشغيل و الذي وجه لحاملين الشهادات الجامعية والتقنيين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة ، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة، ويتلقى المستفيد من هذا البرنامج خلال فترة 12 شهرا مقابل من طرف الدولة قدرا بداية بـ 6 آلاف دينار ثم عدل إلى 8 آلاف دينار جزائري وأخيرا ب 12 آلاف دينارفيما بعد بالنسبة لخرجي الجامعات أما التقنيين السامين فيتقاضوا مبلغ قدر 4500 دينار ويستفيدون من التغطية الاجتماعية. و رغم أهميته إلا أن الشباب يعرف صعوبات كبيرة في سبيل الحصول على هذا

النوع من العقود وإن حصل على هذا العقد فإن هناك صعوبات في توظيفه بعد انتهاء العقد بصفة دائمة[1].

ح. الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل

أنشأ هذا الجهاز في سنة 2004 ويعمل على مرافقة القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها ويخص هذا الجهاز الشباب العاطل عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000 دج

خ. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات.

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الإستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها وتقريرالمزايا الضريبية المرتبطة بالإستثمار والذي ينعكس إيجابا في إحدات مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة . منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بلغ عدد المشاريع المنجزة في النشاط الإنتاجي 6.616 مشروع بمبلغ 743.97 مليار دج مما سمح بتوفير 178.166 منصب شغل و تتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للإستثمار.

و لقد إتسمت السياسة الإجتماعية المعتمدة خلال التسعينات بانخفاض النفقات العمومية وإنشاء أجهزة مؤقتة وعدم مرافقتها بنمو إقتصادي، مما أدى إلى عجز هذه السياسة ماليا نظرا لإرتفاع عدد المحتاجين، في هذا الظرف ظهرت تحديات جديدة تتعلق بانتشار الفقر وإتساع الفوارق الإجتماعية وتدهور مستوى المعيشة لفئات واسعة من الأفراد، في هذا السياق تدعمت الأجهزة السابقة ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي إنطلق سنة 2001 وإمتد إلى غاية 2004 وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج قصد إنعاش الإقتصاد عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، وبالتالي

[1]شلالي فارس دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 23.

الربط بين الجانب الإقتصادي والجانب الإجتماعي بحيث يرتكز برنامج الإنعاش على المحاور التالية :

- مكافحة الفقر .
- انشاء مناصب الشغل .
- التوازن الجهوي.

و قد ساهم هذا المخطط بامتصاص البطالة بحيث منذ إنطلاقه بالإضافة إلى ذلك نجد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ساهم بإنشاء مناصب شغل إن الإجراءات المتخذة لتخفيف ضغوط سوق العمل في الجزائر تدخل في إطار اجتماعي تضامني من خلال منحة الشغل هذه والتي رغم أهميتها مقارنة بالظروف التي عرفتها الجزائر المتسمة بطابع غير متوازن من حيث غلق المؤسسات وتسريح العمال إلا أنها في عمومها ظهرت عاجزة وغير دائمة إضافة إلى أن الدولة أنفقت عليها مبالغ طائلة في الوقت الذي ما تزال فيه البطالة تشكل تحدي اجتماعي كبير للاقتصاد الجزائري[1] .

المبحث الثالث : تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة

يمكن دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و البطالة من خلال مايلي و قبل ذلك نقوم بالتعريف بقانون أوكن و كذا المربعات الصغرى

المطلب الأول : قانون أوكن و طريقة المربعات الصغرى

الفرع الأول : قانون أوكن

تستجيب البطالة عادة للنمو الاقتصادي، وقد اكتشف الباحث الأمريكي ARTHUR OKUN في 1962م وجود علاقة عكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ومعدل البطالة (Unemployment Rate) عندما استخدم بيانات ربع سنوية للاقتصاد الامريكي خلال الفترة (1947-1957). وتوصل إلى أن

[1] عاقلي فضيلة ،مداخلة بعنوان البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر) ،مرجع سبق ذكره،ص12،11.

انخفاض في معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3%)، سيؤدي إلى زيادة بنسبة (1%) في معدل البطالة، مع ثبات العوامل الأخرى. وارجع OKUN ذلك إلى حالة من التباطؤ للنمو الاقتصادي ؛ نظرا لقلة رغبة الشركات في استثمار اموالها في شراء المعدات الجديدة اثناء فترات التصنيع التي تمثل العمر الافتراضي للمصانع الحالية، كما يؤدي انخفاض مستوى صافي الاستثمار إلى إضافة اقل لرأس المال، ومن ثم تناقص نمو القدرة الإنتاجية. وبمرور الوقت يفقد العاطلون دورياً ما لديهم من مهارات، وشعور بالاعتزاز بالنفس، كما يفتقرون إلى وجود دافع أو حافز كاف، مما يترتب على ذلك الاضرار بقدرتهم الانتاجية التي غالباً يستحيل اعادتها حتى لو تمكنوا من العثور على وظيفة جديدة .

يقاس معدل النمو الاقتصادي، ومدى اثره على البطالة حسب **قانون** OKUN **بالعلاقة التالية :**

$$\Delta U_t = \beta_0 - \beta_1 \Delta Y_t + e_t$$

حيث أن :

ΔU_t : التغير في نسبة البطالة. ΔY_t : معدل النمو الاقتصادي. β_0: الحد الثابت، β_1 : المرونة بين النمو الاقتصادي والبطالة. e_t : نسبة الخطأ.

يصف نموذج OKUN العلاقة الخطية ما بين معدل التغير في البطالة، ومعدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي. حيث انه يربط بين سوق الإنتاج، وسوق العمل. لذا فالقانون تقريبي لعوامل اخرى غير العمل مثل الإنتاجية والاجور الحقيقية وغيرهما. وتختلف نتائج الدراسات المطبقة على القانون حسب الفترة الزمنية، والبيئة الاقتصادية للدولة. وهذا يجعلنا نتساءل لماذا يتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بسرعة اكبر من التغير في البطالة في عكس الاتجاه ؟ ربما تتجلى الإجابة في النقاط التالية [1]:

– انخفاض في اثر المضاعف الناتج عن تداول الاموال من قبل العمال.

1 Okuns law- wikipedia, the free encyclopedia, 20/05/2016, http://en.Wikipedia.org/wiki/Okuns law,p26.

- توقف بعض العاطلين عن العمل عن البحث عن فرص عمل، لذا يتم شطبهم من قوائم وسجلات البطالة لسنوات قادمة.
- بعض العمال يعملون بنظام العمل الجزئي.
- قد تتناقص إنتاجية العمل، ربما لرغبة ارباب العمل في الاحتفاظ بحجم عمالة اكثر مما يحتاجونه. كما يحدث في القطاع العام، مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

الفرع الثاني : طريقة المربعات الصغرى

أولا – مفهوم الطريقة:

إذا كانت لدينا عينة من الملاحظات(N) فإنه بإمكاننا صيغة معادلة من الشكل : ، Yi وXi

$$Y_i = a + bXi$$

ثم نقول إن هدفنا هو الحصول على مقدرات للمعالم غير المعروفةaو b لهذه المعادلة.

يعرف JM stiglerطريقة المربعات الصغرى بأنها محرك التحليل الإحصائي الحديث ، وذلك بالرغم من محدوديتها ، و حوادثها الطارئة ، وتغيراتها المتعددة ، فإنه ما زال يعتمد على امتدادها و توسيعاتها في التحليل الإحصائي وتبقى معروفة ومقيمة عند الجميع.[1]

أما الكاتب أو الأستاذ J J Johnstonفيعرفها على أنها قانون أو طريقة تقدير بعض المعالم غير المعروفة، حيث أن المقدر هو القيمة لها و الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة بياناتالعينة المعنية بالدراسة.

طريقة المربعات الصغرى هي أسلوب لتوفيق" أفضل " خط مستقيم لعينة من المشاهدات (X, Y) و هو يتضمن يتضمن تصغير مجموع مربعات انحرافات النقاط) الرأسية (عن الخط إلى أدنى حد ممكن.[2]

طريقة المربعات الصغرى هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي ، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار ، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنية الأخطاء

[1] تومي صالح ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ن 1999 ، ص33
[2] دومنيك سلفتور ، الإحصاء والاقتصاد القياسين ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ن بدون سنة نشر ، ص138 .

حول هذا الخط (رأسيا) إلى أدنى حد ممكن عن طريق تدنية مجموع مربع انحرافات القيم الفعلية عن القيم المشاهدة.[1]

ثانيا –فرضيات الطريقة:

فرضيات طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية اللازمة لتقدير معاملات نموذج الانحدار البسيط تتمحور حول:

1. أن كل قيمة من قيم المتحول العشوائي U_i و في فترة زمنية تعتمد على الصدفة ، و قد تكون هذه القيم موجبة أو سالبة أو مساوية للصفر.
2. أن القيم المتوقعة للمتغير العشوائي تكون مساوية للصفر $E(Ui) = 0$ وهذا يعني بأن كل قيمة من قيم المتغير المستقل سوف تأخذ قيم مقابلة لU_i .
3. أن تباين قيم المتغير العشوائي) أو حد الخطأ (حول وسطها الحسابي يكون ثابت في كل فترة زمنية بالنسبة لجميع قيم المتغير المستقل.
4. أن حد الخطأ أو المتغير العشوائي لمشاهدة ما في أي فترة لا يرتبط بحد الخطأ لمشاهدة في فترة أخرى، أي عدم الارتباط الذاتي للأخطاء ، و أن التباين المشترك لأخطاء الملاحظات المختلفة تكون معدومة.
5. أن قيم المتغير العشوائيU_i يكون مستقل عن المتغير المستقل لكل مشاهدة ، و يتطلب ذلك أن يكون التباين المشترك (أو التغاير) (cov) لكل من Xiو Ui معا مساويا للصفر
6. أن المتغير العشوائي Ui موزع توزيعا طبيعيا ، أي توزيع Ui حول متوسطها المساوي للصفر يكون متماثل و ذلك عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل Xi.
7. أن درجات الحرية df=N-K+1 يجب أن تكون موجبة أي[2]N>K+1

[1] نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر، 2004 ، ص15 .

[2] مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي :النظرية والتطبيق ، دار وائل ، عمان ، الطبعة الأولى،199 ، ص 113 .

8. أن المتغير التابع دالة خطية في المتغير المستقل مضافا إليه المتغير العشوائي ، فمثلا إذا كان نموذج الانحدار المراد تقديره يأخذ الصيغة الأسية :

$$Y_i = X_i^b e^{Ui}$$

في هذا المجال سنناقش طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (العادية) OLS ويرجع سبب استخدام هذه الطريقة إلى:

1. أن تقديرات المعاملات cofficients أو المؤشرات parameters بطريقة OLS تعتبر اكثر جدوى وفاعلية من غيرها.
2. تعتبر النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال هذه الطريقة من أفضل النتائج ، على الرغم من التطور الكبير في طرق تقدير وحساب معاملات النموذج القياسي.
3. سهولة تقدير المعاملات بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى ، و سهولة العمل في مثل هذه الطريقة.

المطلب الثاني :الدراسة القياسية

نموذج الدراسة:

بعد وصف البطالة و النمو الاقتصادي بالجزائر، واستنادا إلى المقاربات النظرية و الدراسات التطبيقية السابقة التي سبق وصفها في القسم النظري، سيأخذ نموذجنا لمعادلة البطالة (قانون أوكن) الشكل التالي:

$$U = f(Y)$$

$$U = \alpha + \beta Y + \varepsilon \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y : حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر يعبر عن النمو الاقتصادي. ومن المتوقع بأن يكون المعامل β سالبا وفقا لقانون أوكن.

U : معدل البطالة.

ε :يعبر عن حد الخطأ الذي يشمل كل المتغيرات التي لم تدمج في النموذج و التي لها تأثير على البطالة.

تعتمد دراستنا التطبيقية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك العالمي (WDI) و صندوق النقد الدولي (IFS) و أيضا بعض الهيآت الخاصة الوطنية كالديوان الوطني للإحصاء، وزارة المالية و البنك المركزي الجزائري. ويستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1970-2014)، إذ سيتم استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على طبيعة العلاقة ما بين البطالة و النمو بالاقتصاد الجزائري.

سنقوم بتقدير الانحدار الخطي في المعادلة 1 باستعمال طريقة المربعات الصغرى بإدراج لوغريتم المتغيرات.

لقد أسفرت النتائج على ما يلي:

Dependent Variable: LOGU
Method: Least Squares
Date: 05/13/16 Time: 15:37
Sample: 1970 2014
Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.00269	2.749812	4.728574	0.0000
LOGRGDP	-0.405038	0.110301	-3.672119	0.0007

R-squared	0.238729	Mean dependent var	2.906454
Adjusted R-squared	0.221025	S.D. dependent var	0.348101
S.E. of regression	0.307232	Akaike info criterion	0.521001
Sum squared resid	4.058842	Schwarz criterion	0.601297
Log likelihood	-9.722528	Hannan-Quinn criter.	0.550935
F-statistic	13.48446	Durbin-Watson stat	1.985842
Prob(F-statistic)	0.000661		

التحليل الإحصائي للنتائج

من خلال النتائج الاحصائية التي تحصلنا عليها في الجدول أعلاه يمكن صياغة معادلة البطالة على النحو التالي :

$$U = 13{,}002 - 0{,}405\,Y$$

معامل التحديد

$$R^2 = 0{,}238729 = 23{,}87\%$$

يتبين لنا أن المتغيرات المستقلة تفسر لنا حوالي **23,87%** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع و هو ضعيف نوعا ما و هذا لعدم ادراجنا متغيرات أخرى فالعلاقة موضوع الدراسةهي بين النمو الاقتصادي و البطالة فقط .

اختبار الفرضيات

H_0 : النمو الاقتصادي لا يؤثر على البطالة

H_1: النمو الاقتصادي يؤثر على البطالة

لدينا $t_{cal} = 4{,}728$

نأخذ $\alpha/2 = 0{,}05$, $k - n - 2 = 43$

و بالاعتماد على جدول التوزيع الطبيعي ل **student** نقرأ قيمة t الجدولية

$$t_{tab} = t_{n-2}^{\alpha/2} = t_{43}^{0{,}05} = 1{,}95996$$

بما أن $t_{cal} > t_{tab}$ فاننا نقبل الفرضية H_1 عند مستوى معنوية **5%** و بالتالي هناك تأثير للنمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر .

اختبار فيشر :

$F_{cal} = 13{,}48446$

$$F_{tab} = F_{(1,n-2)}^{\alpha} = F_{(1,44-2)}^{0{,}01} = 7{,}31$$

بما أن $F_{cal}>F_{tab}$ نرفض $\mathbf{H_0}$ عند مستوى معنوية **1%**.

المعلمات المقدرة تختلف معنويا عن الصفر و هذا ما يؤكد جودة التقدير .

التفسير الاقتصادي للنتائج :

نرى من خلال النتائج الاحصائية أن النمو الاقتصادي يؤثر على البطالة في الجزائر أي أن قانون أوكن ينطبق على الاقتصاد الجزائري و هذا ما يظهر من خلال النتائج حيث يتضح بأنه إذا كان النمو الاقتصادي معدوما ($\Delta Y=0$) سيكون ارتفاع معدل البطالة مساويا لـ 13.00269 سنويا . كما ستزداد البطالة بمعدل ($\alpha+\beta$) 13.405 عندما يتراجع النمو الاقتصادي بـ 1 %. أما نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة مستقرة دون تغير هي: $\Delta Y^* = \alpha / \beta$ = 32.098 % .

خلاصة الفصل الثالث

إن المعاينة لحالة الاقتصاد الجزائري توحي بأن درجة ارتباطه بقطاع المحروقات كبيرة جدا، ويتضح ذلك من خلال دورة الإنتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، والتي سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986، معلنا عن قدوم عقد كامل من تراجع الاستثمارات وانخفاض نمو الإنتاج، وخلال السنوات العديدة الأخيرة، بادرت السلطات العمومية في سعيها إلى استئناف النمو، إلى تغيير إطار السياسة الاقتصادية الأساسية من نموذج حكومي ذو توجه داخلي إلى تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي، والتي حظيت بمساندة صندوق النقد الدولي منذ بداية سنة 1990، وأمام تفاقم المشاكل الاجتماعية، بادرت الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد حيال النفقات العمومية، أين قامت بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2007 مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الكلي وفتح وظائف عن طريق استثمار الأموال العامة في البنية التحتية، مع دعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أما فيما يخص البطالة فقد عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 1970-2000 أين بلغت دروتها بمعدل 29.8%، وبعد ذلك عرفت انخفاضا محسوسا بسبب التدابير والإجراءات التي اخذتها الدولة للحد من هذه الظاهرة.

وبعد تقديرنا أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر باستعمال الطرق القياسية والإحصائية توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة ما يؤكد تحقق قانون أوكن في الجزائر

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 ولهذا قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين نظريين، وفصل تطبيقي.

تناول الفصل الأول مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات ت المفسرة له وكذا أهم العوامل المحددة له

أما الفصل الثاني فتم التعريف بظاهرة البطالة من خلال التطرق للماهية وكذا أهم النظريات المفسرة لها.

وفي الفصل الثالث تم دراسة أهم المراحل التي شهدها النمو الاقتصادي وكذا تطور معدلات البطالة في الجزائر ومحاولة تحديد العلاقة بينهما.

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر للفترة (1970-2014) كما تم اختبار الفرضيات المطروحة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية:

- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف السياسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة حيث يركز النمو الاقتصادي على كمية السلع والخدمات المنتجة داخل البلد والتي يحصل عليها الفرد بغض النظر على جودتها أو على كيفية تقسيم ثمرات الزيادة في الدخل الوطني الإجمالي على الشرائح المختلفة للمجتمع، وهو حديث بصورة تلقائية وبدون تدخل السلطات الحكومية فيه.
- ومن النظريات التي تناولت موضوع تحقيق النمو الاقتصادي نجد نظرية النمو عند المفكرين الكلاسيك و تحديدا آدم سميث و دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس و الذين يشتركون في

فكرة التحليل الجزئي المرتبط بالقطاعات الإنتاجية و خاصة الزراعة و الربط بالزيادة السكانية ، هذا بالإضافة إلى نظرية النمو الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) التي تربط النمو الاقتصادي أساسا بالادخار و التقدم التكنولوجي و عملية تكوين رأس المال ، ثم ظهرت النظرية الكنزية للنمو المتميزة بالتحليل الكلي أو التجميعي و فكرة الطلب الفعال الذي يخلق العرض و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال القوانين و التشريعات و تحقيق التوازنات في الأسواق ، و أخيرا ظهرت نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي) التي اهتمت بالعوامل غير التقليدية المحركة للنمو الاقتصادي مثل رأس المال البشري و الإنفاق الحكومي و النظم السياسية.

- تعد مشكلة البطالة ظاهرة عالمية، وقد أصبحت تمثل تحديا لجميع الدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، وهي مشكلة اختلفت فيها النظريات والآراء والاتجاهات حول سبل في علاجها، وتعد معدلاتها مؤشر اقتصاديا للتعرف على أحوال الاقتصاد القومي، إذ ترتبط حركة معدلاتها بشكل عكسي، ولكنه وثيق بحركة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وتعرف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الشخص قادرًا على العمل وراغبًا فيه، ولكن ال يجد العمل والأجر المناسبين.
- تبين لنا من خلال سرد مختلف النظريات المفسرة للبطالة وجود اختلاف كبير بين الاقتصاديين فيما يتعلق بظاهرة البطالة، فالنظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية مطلقاً، لأنها ترى بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، والناتج دائماً عند مستوى التشغيل الكامل، ولذلك فهي تعترف بالبطالة الاختيارية والاحتكاكية فقط، غير أن النظرية الكينزية خالفت النظرية الكلاسيكية، وأقرت بوجود البطالة الاختيارية وكذلك البطالة الإجبارية، ثم ظهرت نظريات حديثة تقوم بتفسير ظاهرة البطالة على ضوء معطيات جديدة، وقد أرجعت تلك النظريات سبب وجود البطالة إلى وجود اختلالات في سوق العمل.

- بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي، و خاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي فإنه يمكن القول بأن هذا المخطط قد ساهم في إعادة الانتعاش للنشاط الاقتصادي الجزائري من خلال البرامج و المشاريع التي أدرجت في اطاره و التي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة صعبة مرت بها الجزائر و عانت من خلالها أزمة اقتصادية و سياسية، و جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من خلالها تغطية النقائص المسجلة و مواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات.
- تشير النتائج أن معدلات البطالة سجلت انخفاضاً معتبراً خلال الفترة 2000 إلى سنة 2007، وذلك راجع نتيجة تطبيق الجزائر برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار د.ج بالنسبة إلى البرنامج الأول 2001-2004، مدعما برنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من 2005 إلى 2009 ورصد له 50مليار دولار. لكن هذا الانخفاض كان نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي تحسن مداخيل الدولة.
- بعد القيام بدراستنا القياسية التي تهدف إلى معرفة مدى التأثير المتبادل بين النمو الاقتصادي و البطالة و معرفة مدى تحقق قانون أوكن في الجزائر و للوصول الى النتائج المرجوة، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى في التقدير القياسي للعلاقة و ذلك لأن النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال هذه الطريقة من أفضل النتائج ، على الرغم من التطور الكبير في طرق تقدير وحساب معاملات النموذج القياسي سهولة تقدير المعاملات بهذه الطريقة مقارنة بالطرق الأخرى ، و سهولة العمل بها، وتوصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة.

الخاتمة العامة

التوصيات:

نشير إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص والاختلالات خاصة التي جاء بها كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا في سبيل الحد من مشكلة البطالة إذ تنبثق هذه التوصيات من رؤية الباحث حول أهم الجوانب التي يرى تسليط الضوء عليها وتوجيهها نحو جهات الاختصاص المعنية بالاطلاع عليها ودراستها وتفحصها، والأخذ بما تراه مناسباً وتتمثل التوصيات في:

- تشجيع القطاع الخاص على زيادة حجم المساهمة في النشاط الاستثماري وبذل مزيدًا من الجهود في تهيئة الظروف لمناخ الاستثمار في البلاد بما يؤمن خلق عوامل اجتذاب جديدة للرأسمال الاستثماري الوطنية والخارجية والذي من شأنه أن يساعد على خلق زيادة مطردة في الإنتاج والدخل والذي سوف يلازم بدوره زيادة فرص العمل في البلاد.
- النهوض بالقطاع السياحي والفلاحي الذان قد يخلقان مداخيل إضافية بالنظر لتوفر البلاد على طاقات هائلة في المجالين.
- زيادة الاعتمادات المالية لمشروعات الأشغال العامة بهدف خلق فرص عمل جديدة.
- التوسع في تنفيذ المشاريع العاجلة الكفيلة باستيعاب اكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة لتخفيف البطالة المرتفعة في شريحة القوى العاملة.
- إعطاء أهمية كبرى للبحوث العلمية، وتكوين إطارات ورفع مستوى اليد العاملة الجزائرية.

الملاحق

الملاحق

Dependent Variable: LOGU

Method: Least Squares

Date: 05/13/16 Time: 15:37

Sample: 1970 2014

Included observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.00269	2.749812	4.728574	0.0000
LOGRGDP	-0.405038	0.110301	-3.672119	0.0007

R-squared	0.238729	Mean dependent var	2.906454
Adjusted R-squared	0.221025	S.D. dependent var	0.348101
S.E. of regression	0.307232	Akaike info criterion	0.521001
Sum squared resid	4.058842	Schwarz criterion	0.601297
Log likelihood	-9.722528	Hannan-Quinn criter.	0.550935
F-statistic	13.48446	Durbin-Watson stat	1.985842
Prob(F-statistic)	0.000661		

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية :

1. اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر 1997.
2. إسماعيل عبد الرحمان، عريفات حربي محمد موسى، مفاهيم أساسية في علوم الاقتصاد، دار وائل للنشر عمان الأردن، 1999.
3. البشير عبد الكريم، بناء نموذج اقتصادي قياسي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط، 1997.
4. تومي صالح، مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر.
5. حبيب كميل والبني حازم، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس لبنان 1997 .
6. دحماني محمد دريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2012، 2013.
7. دومنيك سلفتور ، الإحصاء والاقتصاد القياسين ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر بدون سنة نشر.
8. صادق مهدي السعيد، العمل و تشغيل العمال و السكن و القوى العاملة، مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد، 1978 ص392 .
9. صلاح محمد عبد المجيد، أزمة البطالة، دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، 2011.
10. عباس صالح، العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، الإسكندرية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
11. عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2010م/1431هـ .

12. عبد الوهاب الأمين، مبادىء الاقتصاد الكلي دار الحالة للنشر والتوزيع، عمان، 2002 .

13. عجيمة محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية مصر 2007 .

14. عريفات حربي، محمد موسى مبادىء الاقتصاد(التحليل الكلي) دار وائل للنشر، عمان، الأردن الطبعة لأولى 2006، ص268

15. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة وأثر برامج الإصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية تطبيقية)، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، 2005.

16. عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى، مبادئ علم الإقتصاد، بيروت، دار النهضة العربية، 1974 .

17. عوض أحمد صفي الدين. مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى: دار العلوم للطباعة والنشر، ، الرياض 1983 .

18. قاسيمي ناصر، خريجوا الجامعة وسوق العمل، رسالة ماجيستر، معهد علم الإجتماع، جامعة الجزائر، 1991-1992.

19. الماحي محمد، تخطيط وتمويل التنمية (المناهج-النمادج-التطبيق) لبنان المعرفة، مصر الطبعة الأولى 2010.

20. ماهر أحمد، تقليل العمالة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2000م

21. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004.

22. محمد بن عبد الله بن علي النفيسة، الأجور و أثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي : دراسة مقارنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

23. محمد حسين الوادي، د.كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2007-1427 .

24. محمد دمان ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجيستر في الإقتصاد الإسلامي، قسم الشريعة فرع إقتصاد إسلامي، جامعة باتنة، 2007-2008.

25. محمد شريف إلمان، محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية: نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

26. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، التنمي الاقتصادية مفهومها نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية 2001.

27. مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي دار وائل للنشر طبعة أولى، الأردن 2008.

28. مدحت مصطفى سهير عبد العزيز أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر 1999.

29. نزار سعد الدين العيسى، د.إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

30. نصيب رجم، الإحصاء التطبيقي ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر، 2004.

31. هوشيار معروف التحليل الاقتصادي الكلي دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2005.

رسائل جامعية :

1. البشير عبد الكريم، بناء نموذج اقتصادي قياسي على التشغيل وآفاقه المستقبلية في الجزائر، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للإحصاء والتخطيط، 1997.

2. زوين إيمان، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ، مذكرة مكملة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، قسم العلوم الاقتصادية، 2010-2011.

3. شلالي فارس دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2004، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

4. صيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو و التشغيل في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2005 م .

5. عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة سنة 2010-2011.

6. مصطفى بن ساحة،أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،المركز الجامعي بغرداية،2011،2010.

7. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (2012-1988) ،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،جامعة بومرداس،2014_2015.

8. هلال سومية، موسوس عفاف، دور الدولة في معالجة البطالة حالة الجزائر 2000-2012، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة البويرة، 2014-2015.

9. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2014 .

10. محمد مازن محمد الأسطل:" العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين 1996-2012"، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة، 2014

بحوث وتقارير و مقالات :

1. جلال شيخ العيد و عيسى بهدي: "قياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1996-2011"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر مجلة الباحث ، العدد 11، 2012.
2. دحماني أدريوش: "النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) المجلد 28 العدد 6 لسنة 2013.
3. زروخي صباح و برحومة عبد الحميد: "دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 باستخدام التكامل المشترك" ،جامعة المسيلة ، الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 15، جوان 2014.
4. شار ناصر و يخلف عبد الرزاق، واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزائر ، أفريل 2006، الجزء الثاني.
5. شيبي عبد الرحيم وشكوري محمد: "البطالة في الجزائر، مقاربة تحليلية وقياسية"، المؤتمر الدولي حول البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، 18-17 مارس ،2008.
6. صاطوري الجودي ،بهلول لطيفة، أزمة البطالة و اثرها على الاقتصاد الجزائري.
7. عاقلي فضيلة ،مداخلة بعنوان البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر) ،جامعة الحاج لخضر- باتنة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

8. مجدي الشوربجي: " أثر النمو الاقتصادي علي العمالة في الاقتصاد المصري"، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

9. مختاري فيصل : "العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الاقتصادية" المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي معسكر.

10. مختاري فيصل، العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي والآثار على السياسات الإقتصادية، المركز الجامعي مصطفى اسطنمبولي، معسكر.

11. ندوة هلال جودة، و رجاء عبد الله عيسى : "العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 12العدد 3 لسنة 2010.

12. يوسفات علي ،البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائرالفترة من 1970-2009، ملتقى بعنوان الأثار الاقتصادية لظاهرة البطالة.

13. يوسفات علي: "البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)"، ملتقى، قسم العلوم التجارية، جامعة أدرار.

المصادر باللغة الفرنسية :

1. Imad A.Moosa:" Economic growth and Unemployment in Arab countries :Is Okun's low valid". Journal of Development and Economic Policies. Vol 10 No 2 2008.

2. Okuns law- wikipedia, the free encyclopedia, 20/05/2016, http://en.Wikipedia.org/wiki/Okuns law
3. Tara M. Sinclair: Permanent and Transitory Movements in Output and Unemployment: Okun's Law Persists. Job Market Paper. Western Economic Association International 79th Annual Conference in Vancouver. October 10. 2004

ملخص

تهدف هذه الدراســـة لمعرفة الأثر المتبادل بين معدلات النمو الاقتصـــادي ومعدلات البطـالـة في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، ومن أجـل ذلـك حـاولنـا تقديم معـالجـة قيـاســـية لتحديد العلاقة بين هذين المتغيرين، فاعتمدنا طريقة المربعات الصـغرى في تحليلنا، فتوصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة مما يعني تحقق قانون أوكن في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادية، البطالة، المربعات الصغرى

résumé

Cette étude vise à déterminer l'impact mutuel entre les taux de croissance économique et le taux de chômage en Algérie durant la période 1970-2014, Pour cela nous avons essayé de fournir un traitement pour déterminer la relation entre ces deux variables, Nous avons adopté la méthode des moindres carrés dans notre analyse ,et Nous avons atteint une relation inverse entre la croissance économique et le chômage qui signifie vérifier la loi d'OKUN en Algérie

Mots-clés: la croissance économique, le chômage , moindres carrés

Abstract

This study aims to determine the mutual impact between economic growth and the unemployment rates in Algeria during the period 1970-2014, For this we have tried to provide treatment to determine the relation between these two variables, we adopted the method of least squares in our analysis, and we have reached an inverse relations between economic growth and unemployment which means check OKUN'S Law in Algeria.

Keywords: economic growth, unemployment, least squares